وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكـرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة–

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين من (1965-1978)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: عائدة ساكر

إشراف الأستاذ: فؤاد جدو

السنة الجامعية: 2017/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى: ﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾ 19/ النمل

أشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه وعلى توفيقه لنا لانجاز هذا العمل

كما أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي الكريم" **جدوا فؤاد**" الذي كان لي مرشدا طيلة هذا الموسم الدراسي، ووجهني كما يوجه الأب أبناءه والأستاذ طلبته فلم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته، رغم كثرة التزاماته ومشاغله

فله مني فائق الاحترام والتقدير وأتمنى له مزيدا من النجاحات العلمية،

و كمالا يفوتني في هذا المقام أن أوجه شكري وفائق امتناني:إلى الأستاذ **حوحو رضا** وما قدمه لي من مساعدة

وكل من قدم لي يد العون والمساعدة سواء من قريب أو من بعيد.

عائـــــــــــــدة

مقدمة

مقدمة

يعرف العالم أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة ومتباينة حسب طبيعة كل دولة، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والدولية التي أفرزت لنا نمطا معينا من هذه لأنظمة، أين برزت في فترة الحرب الباردة نمو نمطين كبيرين، وهما الاشتراكي والرأسمالي بحكم محددات لكل مرحلة .

والجزائر ليست بمعزل عن العالم فلقد عرفت نظاما سياسيا واقتصاديا بعد الاستقلال فرضته مرحلة الثورة التحريرية ثم مرحلة ما بعد الاستقلال في ظل تحاديات المعسكرين الشرقي والغربي ، أين أثرت على الجزائر بتبني النهج الاشتراكي في جميع الجوانب ، غير أن هذا النظام عرف تحولا منذ تولي أحمد بن بله السلطة ثم انقلاب هواري بومدين عليه في تلك المرحلة .

أين نجد أن فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين عرفت تحولات على مستويات عديدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أفرزت نمطا خاصا بالجزائر في تلك المرحلة على البعد الداخلي والدولي من حيث الدور الفعال في القضايا الدولية ،وكذا على مستوى الحياة الداخلية للجزائر سواء في القطاع الصناعي والزراعي والاجتماعي.

هذه التحولات أعطت مؤشرات على تحول في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان لها الأثر الكبير على الدولة الجزائرية بصفة عامة وعلى المواطن بصفة خاصة .

ومن هذا المنطلق نتطرق في هذه الموضوع إلى دراسة مختلف التحولات التي شهدتها فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين على الصعيدين الداخلي والخارجي .

أهمية الموضوع:

- لهذه الدراسة أهمية في حقل الدراسات التاريخية خاصة التاريخ المعاصر باعتبار إن فترة حكم هواري بومدين هي مرحلة انتقالية فاصلة عن الفترة الاستعمارية ومرحلة هامة في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة . بالإضافة إلى إبراز مدى تأثير سياسة الرئيس هواري بومدين على التحولات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر مابين 1965-1978، ومن جانب أخر تكمن أهمية هذا الموضوع في انه يركز على جوانب عدة على المستوى الداخلي والخارجي في السياسة التي انتهجها الرئيس هواري بومدين وتحليلها وإبراز أثرها على الجزائر.

أهداف الدراسة :

لهذا الموضوع أهداف عديدة أردنا من خلاله تقديم دراسة تاريخية من منظور تاريخي لتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة حكم الرئيس هواري بومدين وتهدف هذه الدراسة إلى :

- معرفة طبيعة سياسة هواري بومدين .
- إبراز التطورات والتحولات التي مرت بها الجزائر خلال حكم الرئيس هواري بومدين.
- إبراز انعكاسات سياسة هواري بومدين على جوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الكشف عن أبعاد هذه السياسة ومدى نجاحها .

الإشكالية :

ما مدى تأثير سياسة الرئيس هواري بومدين على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مابين 1965-1978؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. .ما هي ابرز السياسات المنتهجة من طرف هواري بومدين ؟
2. ما هي أهم الانعكاسات السياسة الخارجية لرئيس هواري بومدين ؟
3. ما مدى نجاح سياسة هواري بومدين في مجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟

أسباب اختيار الموضوع:

الموضوعية :

1) ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصي" تاريخ معاصر"

2) أهمية موضوع الدراسة الذي يتناول فترة حكم مهمة في تاريخ الجزائر
3) دراسة الموضوع من زاوية تاريخية ووفق مقاربات سسيولوجية وسياسية واقتصادية.

الذاتية :

1) الميول الشخصي والرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع بدرجة الأولى كونه ضمن التاريخ المعاصر ،وكذلك محاولة الاهتمام بدراسة فترة ما بعد الاستقلال .
2) الرغبة في الاطلاع على أهم انجازات رئيس هواري بومدين وانعكاساتها على الجزائر
3) محاولة إثراء مكتبة قسم التاريخ بمثل هكذا مواضيع .

منهج الدراسة:

اتبعت في هذه المذكرة كل المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع مثل :

المنهج التاريخي: لرصد المعلومات التاريخية وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، فالحديث عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصر تلك التحولات كوصف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فترة حكم الرئيس هواري بومدين .

المنهج التحليلي : استعملته لتحليل مدى تأثير سياسة الرئيس هواري بومدين على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحليل انعكاسات هذه السياسة على الجزائر.

ويمكن القول أن حركية الأحداث وتشابكها يتطلب منا التحليل والتعليل حتى تكون دراستنا مفيدة.

الدراسات السابقة :

تتمثل في مجموعة من المصادر والمراجع وهي :

كتاب تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988لمؤلفه بنجامين ستورا الذي يعتبر مصدرا يدرس تاريخ الجزائر المعاصر بعد الاستقلال الذي تحدث فيه إلى إرادة الرئيس هواري بومدين في بناء دولة قوية والخيارات الاقتصادية والسياسة الخارجية، وكذلك كتاب من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972 لأحمد طالب الإبراهيمي الذي تحدث فيه عن الواقع الثقافي للجزائر باعتبار أنه كان وزير والإعلام والثقافة، بالإضافة إلى كتاب الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية لمؤلفه مطمر محمد العيد والذي ابرز فيه جوانب من حياة هواري بومدين كما تطرق إلى الثورات الثلاث:الثورة الثقافية ,الصناعية ,الزراعية وكذلك مجلة المصادر حيث وجدت فيها الكثير من المقالات التي خدمتني في الموضوع ، بالإضافة إلى رسالة ماجستير بعنوان :الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا 1965-1978 لصبرينة بودريوع التي تطرقت فيها إلى جملة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شكلت في مجموعها المناخ العام لبيئة الرئيس هواري بومدين بالإضافة إلى تطرقها إلى انجازاته الاقتصادية والاجتماعية .

عرض الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع خطة لدراسة تتشكل من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

الفصل الأول تطرقت فيه إلى التحولات السياسية في الجزائر من 1965 إلى 1978بداية بانعكاسات انقلاب1965والتي نتج عنها تعطيل دستور 63 الذي كان له الأثر كبير على الحياة

السياسية ، كما تناول الفصل الحريات والمعارضة التي واجهها بومدين خلال فترة حكمه وكيفية مواجهتها كما تناول الفصل دراسة ميثاق ودستور 1976من حيث محتواه ونتائجه إما المبحث الثاني فكان حول تأثير السياسة الخارجية داخليا من خلال إبراز أهمية السياسة الخارجية في اكتساب قاعدة شعبية في الداخل .

أما الفصل الثاني سلطت فيه الضوء على التحولات الاقتصادية في ظل حكم الرئيس هواري بومدين والتي شملت كل من الثورة الزراعية والصناعية ويندرج ضمن هذا الفصل مبحثين المبحث الأول نتطرق فيه إلى الثورة الزراعية مبرزين محتوى الميثاق المتضمن توزيع الفعال لوسائل الإنتاج تحت شعار " الأرض لمن يخدمها" مبرزين في ذلك أهم ودوافعها و نتائجها والمبحث الثاني نتناول فيه الثورة الصناعية وأهم المجالات التي مستها الثورة الصناعية وأهدافها ونتائجها.

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة نظام هواري بومدين و التحولات الاجتماعية نتطرق في ذلك إلى دراسة التغيرات التي عرفها الجانب الاجتماعية و يندرج تحت هذا الفصل مبحثين الأول بعنوان القرى الاشتراكية ونتطرق إلى أهدافها وانعكاساتها ،كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى سياسة التعريب ويشمل تعريب التعليم والإدارة واهم نتائجها وانعكاساتها .

وينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها بعد دراسة المادة العلمية ومناقشتها كما دعم البحث بملاحق لها علاقة بالموضوع تساهم في التوضيح والفهم، وختمنا ببلوغرافيا للمراجع المعتمد عليها بعد ذلك فهرس المحتويات.

وبعد الاستعراض المفصل لأهم ملامح الدراسة نصل قي الخاتمة إلى استنباط أهم نتائجها والتي تعد بمثابة إجابة على تساؤلات التي طرحت في المقدمة.

الصعوبات:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات التي تزيد من تحفيز الباحث على مواصلة في إتمام عمله ومن الصعوبات التي واجهتني:

- صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع.
- بعض المصادر نلمس فيها الذاتية مما صعب الاعتماد عليها.

الفصل الأول

التحولات السياسية في فترة هواري بومدين

المبحث الأول:انعكاسات انقلاب 1965

المطلب الأول: تعطيل دستور 1963

المطلب الثاني: الحريات والمعارضة

المطلب الثالث: ميثاق ودستور 1976

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية لهواري بومدين داخليا

المطلب الأول: البعد القومي العربي

المطلب الثاني: حربي 67 و73

المطلب الثالث: قضايا التحرر

تولى العقيد هواري بومدين الحكم من (1965– 1978) بعد عملية الانقلاب سنة 1965على الرئيس أحمد بن بله، متهما إياه بالاستبداد واحتكار السلطة وزرع الفوضى، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة ومهمة في تاريخ الجزائر . ففي الجانب السياسي عمل على تعطيل الدستور 1963الذي انبثقت عنه مؤسسات جديدة ، وذكر أهم حركات المعارضة لرئيس هواري بومدين. كما أصدر ميثاق ودستور 1976 الذي وضع فيه المبادئ الأساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة،أما السياسية الخارجية فسنتطرق إلى إبراز دور الجزائر في دعم قضايا التحرر ونصرت الشعوب الضعيفة، بالإضافة إلى إبراز انعكاسات دور السياسة الخارجية داخليا .

وعليه سيأتي الفصل الاول لدراسة التحولات السياسة في فترة هزاري بومدين وفق مبحثين كالأتي:

1. **المبحث الأول : انعكاسات انقلاب 1965**
2. **المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية لرئيس هواري بومدين داخليا**

المبحث الأول: انعكاسات انقلاب 1965

تسارعت الأحداث في عهد الرئيس أحمد بن بله بشكل كبير وهو أمر طبيعي لأي بلد قد احتل لفترة طويلة ، وكانت القرارات التي اتخذها الرئيس أحمد بن بله أكثرها سريعة وغير مدروسة والتي أثرت سلبا على الجزائر، مما جعل معارضيه يتخذون من هذه السلبيات أسباب ممهدة للإطاحة به نفذ هواري بومدين انقلابه على الرئيس أحمد بن بلة متهما إياه بالاستبداد واحتكار السلطة وزرع الفوضى بالجزائر، ونتج عن حركة 19جوان 1965 انعكاسات على الجزائر تمثلت في تعطيل دستور 1963، الذي ترك فراغ سياسي فتح المجال للمعارضة أين سعى الرئيس هواري بومدين للقضاء عليها، ليتم بعد ذلك الإعلان عن الميثاق والدستور 1976.

المطلب الأول: تعطيل دستور63 وأثره على الحياة السياسية

بعد الانقلاب 19 جوان 1965 جمد العمل بالدستور وبكل المؤسسات المنبثقة عنه[1]ومنها المجلس الوطني والبرلمان والذي عوضه عام 1968 بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ،[2]فالقائمون على الحركة على لسان رئيسها هواري بومدين صرحوا بتاريخ 5جويلية 1965 بأنهم تراجعوا على تصريحاتهم الصادرة في 19جوان والذي مفاده "إن مجلس الثورة قد اتخذ كل التدابير من اجل ضمان تسير المؤسسات القائمة في ظل النظام والأمن "[3]

وتأكد ذلك في أمر 10جويلية 1965 المتضمن تشكيل الحكومة القاضي بأنه "وعلى اعتبار إن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلة تتخذ دستور ".مما يفيد إلغاء دستور 1963 وبتنحية المؤسسات التي جاء بها وقيام مؤسسات جديدة وفقا لنص جديد هو تصريح 19جوان وأمر 10جويلية 1965.[4]

---

[1] سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط1، الجزائر:دار الهدى ،1993، ص67.

[2] رابح لونيسي ، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ، الجزائر : دار المعرفة ، (د.س.ن)، ص181.

[3] سعيد بوشعير، **المرجع السابق**، ص 64.

[4] **المرجع نفسه**، ص65.

ثم تشكلت سكرتارية تنفيذية للحزب من خمسة أعضاء وخمسة أعضاء آخرين من قادة الولايات القدماء لمجلس قيادة الثورة، إضافة إلى ذلك عمل على إبقاء بعض الوزراء الذين عملوا مع الرئيس احمد بن بلة حيث استمر بشير بومعزة وحاج إسماعيل وعلي محساس يمارسون مهامهم.[1]

حدد أمر 10جويلية1965 الصادر عن مجلس الثورة مهام السلطات كالتالي:

المجلس الثورة: تم إنشاء المجلس الثورة يتكون من26 عضو أسندت إليه اختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني والرئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام باعتباره مصدر السلطة المطلقة، [2] وحل محل السلطات الدستورية .حيث حدد وظائفه الحكومة وأخضعها لمراقبته، واسند مهمة تجسيد قراراته إليها. بعد مرور سنين من تأسيس مجلس الثورة بدأ نشاطه بالتقلص بداية برحيل علي مهساس وبشير بومعزة*، ومحاولة انقلاب الطاهر زبيري التي أدت إلى عزله وتولى بومدين قيادة الجيش الوطني الشعبي ،وتفكك جماعة وجدة الذين ساعدوا بومدين للوصول إلى السلطة في عام 1965ى. وفي ديسمبر 1972جرد بيان صادر عن الرئاسة قايد احمد من وظائفه كمسؤول في جبهة التحرير الوطني، وتوفي وزير الداخلية أحمد مدغري في ظروف غامضة في عام 1974،منتحرا وفقا للرواية الرسمية وفي عام 1975تم العزل وزير الدولة شريف بلقاسم، وبقي عبد العزيز بوتفليقة من فريق

[1] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص 183.

[2] وزارة الاتصال،"**العهدات البرلمانية 1962-2002**" ، مجلة البرلمان ،الجزائر: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام ،2007، ص15.

*بشير بومعزة: ولد سنة 1927بخراطة، انضم لحزب الشعب ثم حركة إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم انضم إلى حزب جبهة التحرير الوطني، بعد الاستقلال عين وزيرا للعمل، وفي حكومة بومدين اختلف معه واختار المنفى، عاد إلى الجزائر بعد الوفاة بومدين، عين في عهد زروال سنة 1988رئيسا لمجلس الأمة .(ينظر: عمار بومايدة، بومدين، المرجع السابق ص 71.)

وجدة، وفي عام 1975لم يبقى في المجلس سوى 12عضوا من أصل 26عضو.[1]

الحكومة: هي الهيئة التنفيذية يرأسها رئيس مجلس الثورة هواري بومدين*، تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة ومراقبة مجلس الثورة، كما تقوم الحكومة بالمصادقة على المعاهدات الدولية والأوامر الموجهة إليها.[2]وقد جرت تعديلات على الحكومة الجزائرية على النحو التالي:

الحكومة الأولى: بعد 22يوما من الانقلاب اصدر قرار 10جويلية 1965 القاضي بتعيين الحكومة الأولى. وتتكون الحكومة من 20 وزيرا و19 حقيبة وزارية، عهد فيها بوزارة الدفاع إلى هواري بومدين ،الذي ضم إليها رئاسة الحكومة ورئاسة الوزراء .

واستحدث هواري بومدين وزارة المالية والتخطيط، وعهد بها إلى قايد احمد**، ووزارة المجاهدين يرأسها بوعلام بن حمودة، وإقامة بعض النشاطات القطاعية في قسم وزاري، خاصة قطاع الصحة والأشغال العمومية.[3]

في المقابل ألغيت وزارة الإصلاح الإداري والوظيف العمومي وعهد بصلاحياتها لوزير الداخلية كما أسندت الصلاحيات المتعلقة بالنقل إلى البريد والاتصالات .

---

[1]بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، (د.س.ن)، ص ص41-42.

*هواري بومدين: من مواليد 23 أوت 1932 بدوار بني عدي لمشتة بلدية عين حساينية ، يبعد الدوار بحوالي 15 كلم عن غرب مدينة قالمة .التحق بالكتاتيب القرآنية ثم المدرسة الابتدائية ثم انتقل إلى الأزهر. انظم إلى مكتب المغرب العربي في القاهرة وبالاندلاع الثورة التحق بجيش التحرير بالمنطقة الغربية لكي يشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية .يتولى ابتداء من سنة 1957 مسؤولية الولاية الخامسة ثم قيادة الأركان الغربية سنة 1958 . نحالف هواري بومدين مع أحمد بن بله وأعضاء من المجلس الوطني لثورة الجزائرية لتشكيل المكتب السياسي وإقصاء الحكومة الشرعية وتنصيب أحمد بن بله رئيسا للجمهورية.(ينظر: رشيد بن يوب،دليل، المرجع السابق، ص ص 137-138.)

[2]سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص71.

**قايد احمد: من مواليد تيارت بالغرب الجزائري، وكان عضوا في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي كان يرأسه فرحات عباس قبل التحاقه هذه الجماعة إلى الثورة عام 1956 ، ترقى في المناصب حتى وصل إلى رتبة رائد بعدما أختاره بومدين لعضوية قيادة هيئة الأركان عام 1960، وبعد استرجاع الجزائر استقلالها، تولى وزارة السياحة في حكومة بن بلة ، وكان عنصرا أساسيا في عملية الانقلاب على بن بلة ، ليكلفه هواري بومدين بتولي وزارة المالية ثم التكفل بحزب جبهة التحرير الوطني .(ينظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص178.)

[3]عبد القادر بولسان ، **الحكومات الجزائرية 1962-2006**، وزارة المجاهدين، (د.س.ن) ، ص75.

وقد عرفت الحكومة الأولى مابين 1965و1969تعديلات جزئية مختلفة تباعا مايلي :[1]

- إلغاء وزارة السكن وإعادة الهيكلة وتعويضات بوزارة الأشغال العمومية ، وعهد بها إلى علي يحي عبد النور في 4أفريل 1966.كما قسمت صلاحيات وزارة السكن وإعادة الهيكلة بين وزارة الداخلية ووزارة الأشغال العمومية وسميت بوزارة الأشغال العمومية والبناء .
- تغيير علي بن يحي عبد النور، الذي انتقل من وزارة الإشغال العمومية والبناء إلى وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي .
- إسناد النشاطات المتعلقة بالنقل لرابح بيطاط وزير الدولة .
- كلف احمد مدغري* نيابة وزير المالية والتخطيط في 14ديسمبر 1967.
- تعيين شريف بلقاسم** في منصب وزير الدولة المكلف بالمالية والتخطيط .تعيين العياشي باكير على رأس وزارة التجارة خلفا لنور الدين دلسي.[2](ينظر الملحق رقم01 ص 119.)

الحكومة الثانية : في 1970عمد هواري بومدين إلى تشكيل حكومة جديدة تم فيها إضافة دائرة وزارية مكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي . كما عرفت الحكومة الثانية استقرار كبيرا و بعض التغيرات الجزئية التي أملتها الظروف وهي :

- تعيين سعيد عبيد ايت مسعودان كوزير للبريد والموصلات خلفا لمحمد قاضي المتوفى
- تعين محمد بن احمد عبد الغني الذي عوض احمد مدغري المتوفى .
- مغادرة شريف بلقاسم الحكومة والذي أدى إلى إلغاء منصب وزير الدولة .
- تعيين عبد المالك تمام على رأس وزارة المالية خلفا لإسماعيل محروق [3].(ينظر الملحق رقم02 ص 122.)

*احمد مدغري: من مواليد23 جويلية 1934 بسعيدة التحق بالثورة بالولاية الخامسة برتبة رائد ، بعد الاستقلال عين واليا على تلمسان ثم وزيرا للداخلية ،دخل في خلافات مع بن بلة فاستقال من منصبه ،شارك في الانقلاب 19 جوان 1965 وأصبح عضوا في مجلس الثورة ووزير الداخلية توفي يوم 10 ديسمبر 1974 في ظروف غامضة .(ينظر : رشيد بن يوب ، **المرجع السابق** ، ص173.)

[1] عبد القادر بولسان ،**المرجع السابق**، ص 76.

شريف بلقاسم: من مواليد 10 جويلية 1930 بعين بيضاء ، مناضل وممثل الحركة الطلابية الجزائرية ، عضو في مجلس الثورة ، وفي سنة 1968 أصبح وزير المالية والتخطيط (ينظر : رشيد بن يوب، **المرجع السابق ، ص 156.)

[2] عبد القادر بولسان، **المرجع السابق**، ص ص80-83.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص84-89.

الحكومة الثالثة: تم الإعلان عليها في 23افريل 1977 وتشكلت حكومة بومدين الثالثة في غمرة الأحداث التاريخية لسنة 1976والتي لوحظ عليها التوسع في الهياكل الوزارية التي انتقلت إلى 24وزارة ومن بين التعديلات ما يلي :[1]

- إنشاء منصب وزير مستشار رئيس الجمهورية عهده احمد طالب الإبراهيمي.
- دخول 15شخصية جديدة للحكومة .
- إسناد قطاع الشؤون الدينية إلى وزير لدى رئيس الجمهورية المنصب إلى مولود قاسم نايت بلقاسم.
- الإبقاء على عبد العزيز بوتفليقة في منصب وزير الشؤون الخارجية.
- تولي رئيس الجمهورية بومدين وزارة الدفاع الوطني وبهذا استطاع الرئيس بومدين أن يعزز صفوفه ويبعد خصومه. (ينظر الملحق رقم03 ص 125.)

رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء: يتمتع رئيس مجلس الثورة في ظل النظام المؤقت الناتج عن حركة 19 جوان بسلطات واسعة فقد تولي أجهزة الدولة والحزب واحتفظ بقيادة الحزب ووزارة الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة قائد الأركان. تعدد السلطات سمح لبومدين بتدعيم سلطاته الشخصية واتخاذ القرارات وإصدار التوجيهات،[2] وعدم قبوله لأي معارض حتى من داخل المجلس خصوصا بعد سيطرته على وزارة الدفاع[3].

بعد الاستحواذ على السلطة تم تشكيل نظام حكم جديد في تلك الفترة نتيجة الانقلاب الذي أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة الناشئة وعلى استحواذ العسكريين على مناصب هامة داخل الدولة بفضل هذا تم إنشاء مجلس الثورة الذي كان عبارة عن مؤسسات عليا داخل الدولة والمجتمع، كان فيها الرئيس هواري بومدين هو محور هذه السلطة العليا.[4]

---

[1] الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989**، ج1، الجزائر : دار هومة ، 2007 ،ص103.

[2] سعيد بوالشعير ، **المرجع السابق** ،ص ص 73-74.

[3] عبد القادر بولسان ، **المرجع السابق** ،ص95.

[4] نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص132.

بعد التفريغ المستمر لمجلس الثورة من أعضائه انفرد الرئيس بالسلطة لوحده، وبالموازاة مع إحكام سيطرته على المجلس الثورة كان هواري بومدين قد نجح في إبعاد كل المناوئين له خاصة منهم عسكري الداخل، وكان ذلك ضمن الأسباب العديدة التي كانت وراء الانقلاب الفاشل الذي قاده قائد الأركان الزبيري، وهو الانقلاب الذي أتاح للرئيس الفرصة والحجة لتأبط الجيش والحزب معا.[1]

ومن انعكاسات انقلاب 1965 إلغاء جميع التنظيمات المركزية التي أقرها ميثاق ودستور 1963 حيث قام بومدين بإبعاد الحزب تماما عن التدخل في شؤون الدولة والإدارة، فرغم تصريحات بومدين بأن من أسباب الانقلاب هو الحكم الفردي وإبعاد المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، كما أكد بومدين على ضرورة إعادة تعيين هيئات حقيقية وأكثر فعالية للحزب في 17 جويلية1965 عوضا للمكاتب السياسية للأمانة التنفيذية التي ترأسها شريف بلقاسم وعضوين محمد والحاج ويوسف الخطيب والطيب العربي لكنهما اكتشفوا أنهم لا يملكون أي دور في جهاز الحزب فانسحبوا منه ومن عضويته من مجلس الثورة مما يدل أن الحزب لم يكن له أي أهمية في هذه الفترة ،[2] فلم تمنح له أي فرص للمشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وكان يعتمد عليه في مراقبة وتطويع المنظمات الجماهيرية وإخضاعها لسلطة مجلس الثورة.[3]

ومع صدور ميثاق 1976 الذي كدت فيه أولوية الحزب على الدولة دعا بومدين إلى تحويل حزب التحرير الوطني إلى حزب الطلائعي، لبناء مجتمع اشتراكي وان مؤتمره يعد الهيئة العليا الذي يصادق على القوانين الحزب الأساسية ويرسم السياسة العامة لثورة وينتخب قادتها. [4] ورغبة في تغطية الفراغ الدستوري تم إصدار نص القانوني حدد المؤسسات المكلفة بإدارة الدولة والعلاقة بينهما مستندا على بيان 19 جوان

[1] نور الدين زمام ، **المرجع السابق** ، ص134.

[2] **المرجع نفسه**، ص 134- 135.

[3] رابح لونيسي ، **المرجع السابق**، ص ص209-210.

[4] سعيد بوشعير، **المرجع السابق**، ص 116-117.

1965 ومعتبرا مجلس الثورة صاحب السلطة المطلقة لحين وضع دستور للبلاد كما نص على تشكيل حكومة بقيادة مجلس الثورة الرئيس هواري بومدين، إضافة إلى تولية مقاليد وزارة الدفاع الوطني .[1]

المطلب الثاني : الحريات والمعارضة في عهد هواري بومدين

بدا الرئيس هواري بومدين فور توليه السلطة بالعمل على كسب غالبية مراكز القرار، والعمل على لم شمل المعارضة، فاصدر قرار بالعفو عن المعارضين المحكومين بالإعدام، وأطلق سراح المسجونين السياسيين ورحب بعودة المعارضين السياسيين من الخارج، كما سعى الرئيس هواري بومدين إلى ضمان تأييد الحزب الشيوعي الجزائري المحظور. وذلك عن طريق سماح للحزب بالعمل بصفة غير رسمية لكن ضمن إطار معين. إلا أن الوضع لم يستمر طويلا وبدأت المعارضة بالظهور على الساحة .[2]

الأحزاب المعارضة في عهد الرئيس هواري بومدين هم:

منظمة المقاومة الشعبية (O.R.P): جمعت صفوف المعارضين اليساريين في جبهة التحرير الوطني، ظهرت لمعارضة سلطة نظام 19جوان 1965. وقد أنشأها السيد عبد الحميد بن الزين*ومن قيادي هذه المنظمة محمد حربي وحسين زهوان وبشير حاج علي، الذين تحالفوا مع مجموعة من الطلبة الشيوعيين وعناصر الحزب الشيوعي الجزائري واعتمدت العمل المسلح ضد النظام بومدين بهدف الحفاظ والدفاع على ما اعتبروه الثورة لاشتراكية، وانبثق عنها حزب الطليعة الاشتراكي (PAGS) في جانفي 1966 .[3]

[1] نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص 136.

[2] لخضر بورقعة، **المرجع السابق**، ص ص192-194.

*عبد الحميد بن الزين: من مواليد 27 أفريل 1926 القبائل انخرط كمناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1948، مسؤول في الكنفدرالية العامة ثم الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1953 ، التحق بجبهة التحرير بعد 1954 ، ترأس تحرير جريدة Aller républicain بين 1962-1965 (ينظر : رشيد بن يوب ، دليل ، المرجع السابق ، ص ص 125-126.)

[3] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص137.

حزب الطليعة الاشتراكي: تأسست في جانفي 1966 بعد حل منظمة المقاومة الشعبية، ضم الحزب المناضلين السابقين للحزب الشيوعي الجزائري ومناضلي اليسار في جبهة التحرير الوطني [1]ولقد أكد الحزب الصادق هجرس*.أن الحزب ظل يعمل سرا داخل أجهزة الدولة ومنظماتها الجماهيرية، لكن بعد إخفاق معارضته تحالف حزب الشيوعي الجزائري معه في بداية السبعينيات ودعم بعض التوجهات عام1971 خاصة في ميادين الثورة الزراعية.[2]

الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري M.D.R.A : تأسست في 18اكتوبر 1967 وكانت نتيجة لحدوث خلاف بينه بين حسين ايت احمد ،لذلك عمل على تأسيس هذه الحركة[3]، وكان من أهدافها هذه الحركة إسقاط نظام الحكم وتطهير الجيش الوطني الشعبي من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذي يعتبرهم هذا الحزب عملاء لفرنسا داخل الدولة الجزائرية [4]، وأعلن كريم بلقاسم أن السنوات السبع من الاستقلال كانت أسوأ من سبع سنوات من الحرب ، واتهم النظام كريم بلقاسم وتنظيمه بمحاولة اغتيال قايد احمد المسؤول التنفيذي لحزب جبهة التحرير الوطني، وألقي القبض على الكثير من الأعضاء المحسوبين على الحركة الديمقراطية للتجديد الديمقراطي الجزائري،صدرت المحكمة العسكرية بوهران برئاسة العقيد محمد بن أحمد عبد الغني بالإعدام غيابيا على كريم بلقاسم ، كما أصدرت أحكاما تتراوح بين 10و30سنة على عناصر أخرى ومنها لخضر بورقعة وسليمان عميران وأطلق بومدين سراحهم جميعا في عام 1975[5]، أما كريم بلقاسم فقد وجد مخنوقا في غرفته بفندق في ألمانيا صبيحة 18 أكتوبر 1970.[6]

---

[1] الطاهر بن خرف الله، **المرجع السابق**، ص167.

*الصادق هجرس: من مواليد 13 سبتمبر 1928 مناضل في حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضو في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا ورئيسا لها قبل أن ينسحب من حركة انتصار الحريات الديمقراطية البربرية سنة 1949. انضم إلى الحزب الشيوعي الجزائري وباندلاع الثورة بتفاوض مع جبهة التحرير من أجل انضمام عناصر الحزب الشيوعي إلى جيش التحرير. يعيش مطاردا من قبل السلطات الاستعمارية ، يشارك في عدة عمليات ويحكم عليه غيابيا 20سنة سجن. مسؤول الحزب الشيوعي الجزائري عند حله في سبتمبر 1962، عضو مؤسس لحزب الطليعة الاشتراكي، في المؤتمر الرسمي في ديسمبر 1990 يعلن انسحابه من قيادة الحزب.(ينظر: رشيد بن يوب، **المرجع السابق**، ص 184.)

[2] قيره إسماعيل واخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية** ، ط1، بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ،2002 ، ص106.

[3] رابح لونيسي ، **المرجع السابق**، ص ص203-204.

[4] قيره إسماعيل وآخرون ، **المرجع السابق**، ص117.

[5] رابح لونيسي، **دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ، الجزائر: دار المعرفة،1999 ، (د.س.ن)، ص 175.

[6] رشيد بن يوب ، **دليل الجزائر السياسي** ، ط1، الجزائر : طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1999،ص117.

المنظمة السرية للثورة الجزائرية (O.C.R.A): تأسست هذه المنظمة في أوربا سنة 1966حيث اختاروا المعارضة من المنفى منذ البداية ، وتضم كل من ايت حسين* ومحمد البجاوي**[1]، وكان الهدف من وراء هذه المعارضة الإطاحة بنظام بومدين المعادي للشيوعية واعتبار بن بله الرئيس الشرعي للبلاد [2].

المعارضة السياسية : في مارس 1970اصدر فرحات عباس وحسين لحول ومحمد خير الدين وبن يوسف بن خدة بيانا مشتركا يتضمن أمرين داخلي وخارجي بالنسبة لداخلي ينتقدون فيه سياسة بومدين والخارجي متعلق بالنزاع المسلح بين الجزائر والمغرب[3] ، يعارضون فيه مواقف بومدين تجاه قضية الصحراء الغربية ينتقدون فيه توجهاته الاشتراكية، وهو نفس موقف حزب الثورة الاشتراكية لبوضياف من هذه القضية والذي كان مؤيد لهم وكان من المفروض التوقيع على البيان من طرف مجموعة من المعارضين التقليدين وتكون بداية لإسقاط نظام بومدين لكن ألت المبادرة إلى الفشل وقضى عليهم بومدين ووضع الموقعين عليها تحت الإقامة الجبرية وتم تأميم صيدليتي فرحات عباس وبن خدة .[4]

المعارضة البربرية : ظهرت المعارضة البربرية في باريس وكانت تقوم بأعمال عنف تحت اسم (منظمة جنود المعارضة الجزائرية).التي كان يقودها مولود كعوان من باريس والتي قامت بعمليات تفجير ضد المنشات الجزائرية في فرنسا خلال الفترة الممتدة مابين (1973-1974) ، واستهدفت مقر يومية المجاهد في الجزائرعام1976.[5]

وقد برزت المعارضة البربرية في صفوف التنظيمات الطلابية اليسارية التي تظاهرات عام1968 ورفعت شعار"لاشتراكية بدون ديمقراطية" وطالبت نظام بومدين بالسماح لها بتدريس البربرية في الجامعة

*ايت حسين: من مواليد 19 ديسمبر 1926 بمنطقة القبائل ، انخرط بحزب الشعب في 1943 ، عضو في المكتب السياسي للحزب،مسؤول عن المنظمة الخاصة سنة 1947، 1949 ، عضو المجلس الوطني للثورة في 1956، اعتقل بعد اختطاف الطائرة، بعد الاستقلال عين نائبا في الجمعية التأسيسية ، عارض بن بله وهذا أدى إلى اعتقاله ولكنه هرب إلى الخارج(ينظر: رشيد بن يوب، دليل، المرجع السابق، ص 111.)

**محمد البجاوي: من مواليد 1926 بالجزائر، انضم إلى الوسط النقابي والحركة الشيوعية والعمالية عندما اندلعت الثورة التحق بصفوفها وتكون أول اهتماماته المساهمة في تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956.شارك في مؤتمر الصومام 20اوت1956، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية . سنة 1957 في فرنسا حاول تنشيط فيدرالية جبهة التحرير الوطني هندما تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض عليه وسجنه بين1957-1962

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص137.

[3] نور الدين حاروش، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءة في تاريخ الجزائر الحديث** ، الجزائر: دار الأمة، 2011، ص451.

[4] رابح لونيسي، **المرجع السابق** ، ص 206.

[5] قيره وآخرون ، **المرجع السابق**، ص121.

فاضطر النظام إلى فتح كرسي البربرية في جامعة الجزائر يديره في جامعة الجزائر مولود معمري، لكن أغلقه في سنة1973 بعد ضعف التأثيرات الشيوعية في الجامعة بفعل التأثير الفكري لمالك بن نبي على الطلبة. [1]كما ركزت المعارضة على المطالبة بضرورة "استكمال مقومات الهوية الوطنية"، وقد بدأت هذه الحركة بتوزيع مناشير وكتب ومجالات صادرة في أغلبها عن أكاديمية البربرية التي أسسها الرائد محند أعراب بسعود* وركزت منشورات الأكاديمية البربرية على البعد التاريخي الأمازيغي والتعريف بحروف تفيناغ الأمازيغية ولغتها وقد كانت الحركة واسعة الانتشار في صفوف الطلبة خاصة في جامعة الجزائر.[2]

المعارضة الإسلامية :

تعتبر الحركات الإسلامية امتداد للحركة الإسلامية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والبداية الحقيقية للحركات الإسلامية ترجع إلى عهد الاستقلال عام 1962، ووصول البعثات التدريسية التي قدمت من المشرق العربي وخاصة من مصر وسوريا، والتي كانت تحمل أفكار جماعة الأخوان المسلمين ، ومن بين الحركات والجماعات التي ظهرت خلال هذي الفترة هي :

أ) **جمعية القيم** : تأسست في عام 1963 برئاسة الهاشمي التيجاني وهي جمعية دينية ثقافية، تأسست من أجل سد الفراغ الذي وجد بعد الحظر الذي فرضته الحكومة على جمعية العلماء المسلمين، لقد شجع بومدين جمعية القيم الإسلامية على مواصلة نشاطاتها التربوية والثقافية، ولم يحل بومدين هذه الجمعية إلا في عام 1966 بعد تنديدها لجمال عبد الناصر والذي حملته مسؤولية إعدام سيد القطب[3]، وتم إيقافها نهائيا في17 مارس 1970وكان الهاشمي التيجاني

[1] رابح لونيسي، **المرجع السابق** ، ص 165.

*بسعود محند أعراب: ضابط في جيش التحرير من المعارضين غداة الاستقلال عضو مؤسس لجبهة القوى الاشتراكية 1963 وأحد أهم منشطي الحركة قبل أن يجمد نشاطه ويختلف مع زعميها حسين آيت أحمد لخصها في كتاب"أمل وخيانة" اختار باريس كمنفى وملجأ للمعارضة، يؤسس مع مجموعة من المناضلين في الحركة البربرية الأكاديمية في باريس 1966 حيث يساهم في خلق نشاط ثقافي وترقية مطالب ونشاطات الأكاديمية ، في ربيع 1978 السلطات الفرنسية توقف نشاط الأكاديمية وتدعوا بسعود محند أعراب لمغادرة التراب الفرنسي، يلتجأ إلى بريطانيا ليواصل نشاطه المعارض، يعود الى الجزائر بعد سنوات المنفى في 1 نوفمبر 1997.(ينظر: رشيد بن يوب، **المرجع السابق**، ص 105.)

[2] رابح لونيسي، **المرجع السابق** ، ص179.

[3] **المرجع نفسه** ، ص163.

متأثرا بأفكار الإخوان المسلمين قادتهم وخاصة حسن البنا، رفعت الجمعية شعار الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية .[1]

ب) **جماعة الدعوة والتبليغ:** تأسست هذه الحركة عام 1966، وبرز عدد من شيوخها أمثال الشيخ مصباح حويذق* الذي نفي إلى مستغانم ومنع من زيارة المدن الكبرى، والمفكر مالك بن نبي، الذي تجند للعمل الفكري بغية تنشيط النهضة الحضارية وأقام حلقات فكرية علنية في بيته، تحولت فيما بعد إلى نواة لملتقيات الفكر الإسلامي التي تبنتها الدولة لاحقا.[2]

ج) **حركة مجتمع السلم:** تضم عبد اللطيف سلطاني ومحفوظ نحناح رفضت المعارضة الإسلامية سياسة هواري بومدين الاشتراكية واعتبرتها إلحادا ، وكانت وراء أعمال تخريبية ضد مصالح النظام بقطع خطوط الهاتف إلى مقر الرئاسي، وقد حكم عليهم بومدين بالسجن لمدة 15سنة، وركزت هذه المعارضة على الجانب الديني، كما وزعت مناشير في البلاد 1974تنديدا بابتعاد نظام بومدين عن تعاليم الإسلام وتطالب بانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا للبلاد على أساس مبادئ الإسلام.[3]

د)حركة الدعوة الجامعية: ظهرت أول مرة بشكل سري في المساجد وبعد مرور ثلاث سنوات،ظهرت الحركة بشكل علني خلال الموسم الدراسي (1968-1969)، وفي ديسمبر عام 1970، نظم مالك بن نبي** أول ملتقى للفكر الإسلامي وتم تأسيس مساجد ومصليات في جامعة الجزائر وهران .[4] وكانت تلك نقطة تحول في طبيعة هذه الحركة لتمركزها في الجامعة واعتمادها على طلاب وفي الوقت نفسه قدم مالك بن نبي استقالته من منصبه في وزارة التعليم العالي ليتفرغ إلى الشؤون الدعوة إضافة إلى بناء

---

[1] بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصرمن1830الى1989**، ج2، (د.س.ن) ، ص349.

*مصباح حويذق: ولد الشيخ مصباح سنة 1902 بوادي سوف ، وسط أسرة متدينة ، وفي سنة 1920 سافر إلى تونس والتحق بجامع الزيتونة إلى جانب الشيخ الياجوري رحمه الله وعلماء الدين آخرون وعلى رأسهم العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس وعندما أسس عبد الحميد بن باديس جمعية العلماء المسلمين والإصلاح الديني أصبح الشيخ مصباح ينتقل من منطقة إلى أخرى لتعلم اللغة العربية وتدريس معالم الدين الإسلامي الحنيف

[2] قيره وآخرون، المصدر السابق، ص119.

[3] طاهر سعود، **الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1 ، 2010، ص ص 422-423.

**مالك بن نبي: من مواليد 1 جانفي 1905 بقسنطينة، متأثر بالفكر الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، شارك في الوفود جبهة التحرير الخارجية أثناء الثورة ويطلع على معانات الشعوب المستعمرة، متخصص في الكتابة ومن أهم المفكرين الجزائريين ، عاش حياة صعبة بعد إقالته من منصب مدير التعليم العالي في وزارة التربية وعميد جامعة الجزائر في عهد وزير التربية طالب الإبراهيمي سنة 1967 ، تعرض إلى شتى الضغوطات والمقاطعات الإعلامية ، توفي بعد مرض طويل يوم 31أكتوبر 1973 .(ينظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص130.)

[4] حنيفي الهلايلي، **الحركة الإسلامية في الجزائر قراءة في ثلاثية : الدعوة، العمل السياسي، العنف المسلح**، متوفر على الرابطW.W.W.ISLAM ONLINE.COM بتاريخ 17-02-2017 على الساعة 09:45.

المساجد الجامعية أقيمت المعارض الإسلامية لبيع الكتب والمجلات الإسلامية إلى جانب إنشاء مجلة(مسجد الطلبة)، مما ساعد على ظهور فكر جديد أطلق عليه تسمية تيار الجزأرة الإسلامي . في الوقت نفسه أصدرت الحكومة مجلة بعنوان مجلة الأصالة في شهر مارس 1971، تهدف إلى الدفاع عن أهداف السلطة (الثورة الزراعية ،الثورة الثقافية ، الثورة الزراعية) وبعد صدور الثورة الزراعية ظهر اتجاهان معارضان الأول بزعامة أحمد بن سحنون وعبد اللطيف سلطاني والثاني بزعامة رشيد بن عيسى الذي يرى أن الثورة الزراعية تطبيق لمبدأ العدالة في الإسلام، لكن ما يعيب عليها أن محتواها شيوعي.[1]

ثم شهدت عام 1975 مواجهات عنيفة بين الأوساط الطلابية في جامعة قسنطينة أثناء حلقة دراسية عن قانون الأحوال الشخصية والتي كانت مسرحا لمواجهات بين الطلاب الناطقين باللغة الفرنسية والمقربين من حزب الطليعة الاشتراكي وبين الطلبة الناطقين بالغة العربية الذين يطالبون باحترام الشريعة الإسلامية [2]، وفي عام 1976 جرت مناقشات حول مشروع جديد لتعديل الميثاق على النحو يتعارض مع القواعد الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة، لكن الحركات الإسلامية رفضت هذه القوانين .[3]

معارضة احمد مدغري: يعتبر من أهم العناصر المشاركة في الانقلاب 1965على بن بلة وبعد الانقلاب تولى منصب وزير داخلية من 1965الى غاية 1974. وفي أواخر 1974 بلغ الخلاف بين الرئيس هواري بومدين ووزير الداخلية احمد مدغري ذروته ،ويعود سبب معارضته حول تطبيق الثورة الزراعية وفي تدخل الحزب في الإدارة وهذا ما يعارض فكرة بومدين [4].وقد اتخذ بومدين قرار بتنحية احمد مدغري من وزارة الداخلية ،حيث كان في زيارة إلى تيارت ، وفي الأخير انتهى به الأمر بموت في ظروف غامضة في 10 ديسمبر 1973.[5]

المعارضة الشعبية :

[1] سناء كاظم كاطع، "**المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي**" ، مجلة الدراسات الدولية، العدد الخامس والأربعون، ص90.

[2] إبراهيم محمد ادم، **الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة**، (د.ب) ، سلسلة الدراسات الإفريقية، (د.س.ن)، ص182.

[3] قيره وآخرون، **المرجع السابق**، ص 117.

[4] رشيد بن يوب،**المرجع السابق**، ص 117.

[5] الشاذلي بن جديد ، **مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979**، تحرير: عبد العزيز بوباكير، ج1، الجزائر: دار القصبة لنشر، ص242.

بعد عملية الانقلاب الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة ظهرت معارضة شعبية وكان الحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري قد رفض تأييد الانقلاب وحاول الرئيس هواري بومدين الحصول على بيان رسمي من قبل الحزب يؤيد عملية الانقلاب، لكن الحزب رفض ذلك وأعلن في الوقت نفسه مقاومة الانقلاب ، وبدا بتنظيم صفوف المقاومة الشعبية بقيادته من اجل الإطاحة بالانقلاب.[1]

شهدت العاصمة الجزائرية تظاهرات عديدة، مستنكرة الوضع الجديد وطالبت بحرية الرئيس احمد بن بلة، وطالبت المتظاهرون بتشكيل حركة للتحرر الشعبي، بهدف مقاومة الحكومة الجديدة برئاسة هواري بومدين. كذلك شهدت مدينة عنابة ووهران صدمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن وسقط خلال هذه الصدمات عدد من القتلى لكن الرئيس هواري بومدين استطاع السيطرة على الوضع الداخلي .وأعلن في بيان أذيع من راديو الجزائر أوضح فيه عن الأسباب التي دعته إلى القيام بحركته التصحيحية وبين أن أهداف الحركة هو الرغبة في إحلال القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية والحكم الفردي والعمل على إقامة دولة جديدة تحقق للثورة الجزائرية أهدافها وطموحاتها سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.[2]

معارضة قايد أحمد: انتقل قائد احمد إلى معارضة الرئيس هواري بومدين سنة 1972 بعد أن عملا مع في هيئة الأركان العامة ومجلس الثورة، وكان قايد احمد عنصرا رئيسا في عملية الانقلاب على بن بله [3]، ومن بين السباب التي دفعته إلى المعارضة هي :

– لم يتحمل قايد أحمد السلطة الشخصية لبومدين وهي التهمة التي بسببها تم الإطاحة بن بله.[4]

– رفضه لمشروع الثورة الزراعية ، لان الفلاحين وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق قوانينها نتيجة تعقدها وعدم فهمه لها، بالإضافة إلى عدم تعود الفلاحين على التعاونيات الإنتاجية وتعاونيات التسويق وفقدوا

[1] رابح لونيسي ، **المرجع السابق** ، ص ص150–151.
[2] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص 153.
[3] الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق** ، ص 240.
[4] الطاهر بن خرف الله، **المرجع السابق** ، ص 173

صلتهم بالأرض، ولم يعد يستفيدوا من ثمار جهدهم. كما أن الأشكال التي اعتمدت في عمل الأرض لم تحل المشاكل ولم توفر الاكتفاء الذاتي الغذائي .[1]

محاولة انقلاب العقيد الطاهر زبيري:

كان العقيد الطاهر زبيري من بين الشخصيات التي قادة الانقلاب على الرئيس بن بلة،وكان خللا تلك الفترة قائد الأركان العامة وصديقا لبومدين . وبعد تولي هواري السلطة لم يمنح الطاهر زبيري منصبا في الجيش الوطني الشعبي، وعين العقيد شابو منصب الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني .[2]

صرح الطاهر زبيري أن هناك أسبابا كثيرة وقفت خلف محاولة الانقلابية من بينها :

كان يرى بأن الرئيس هواري بومدين بدأ بارتكاب الأخطاء نفسها التي ارتكبها الرئيس أحمد بن بلة بالتفرد بالسلطة، والسبب الأخر تعيينه لضباط الفارين في مناصب سامية في الجيش الوطني .[3]

وانطلاقا من هذه الخلفية جاء تمرد العقيد الطاهر زبيري قائد العام لجيش الوطني الشعبي يوم 11ديسمبر 1967، حيث شرع زبيري في تنفيذ مخططه . وتطبيقا لهذا المخطط خرج العقيد زبيري إلى قرية شبلي ومنها أتصل بمساعده في الأركان العامة الرائد عمار ملاح يأمره بالتحريك الفيالق المرابطة في كل من الأصنام ومليانة والمدية لتتجمع في ناحية العفرون وتزحف نجو مقر القيادة في الناحية الأولى البليدة [4]، تجمعت الفيالق الثلاث مابين مدينة العفرون غربا وجسر بورومي شرقا ، وكانت تضم نحو 1500 مقاتل ومحو 30 دبابة وعربة مدرعة ، وعندما أرادت القوات تجاوز الجسر فوجئت بتكديس

[1]الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص 239.

[2]وردة بوجملين ،" **حوار مع العقيد الطاهر زبيري** "، جريدة الشروق، العدد 4248، الجزائر ، جانفي 2014، ص15.

[3]رابح لونيسي، **المرجع السابق** ، ص200.

[4]محمد عباس ، **حديث الاثنين الإندماجيون الجدد** ، الجزائر : دار حلب ، (د.ت) ، ص213.

السيارات والشاحنات المدنية التي غلقت الجسر [1].وفي الجبهة المقابلة اعترضت القوات الموالية لبومدين أرضا وجوا سبيل فيلق المدرعات الذي كان يقوده النقيب العياشي . وحدثت المواجهة بالقرب من العفرون مساء الخميس 14ديسمبر 1967م . وكان بومدين قد لاحظ تردد الرائد السعيد عبيد* في مواجهة الموقف ، فأرسل زرقيني وهوفمان لاستلام القيادة منه والتصدي للمهاجمين، قد تولى الاثنين قيادة القوات الموالية وإيقاف الزحف الفيلق المدرعات القادم من الأصنام[2] .

لم تدم المعركة طويلا ووقفت المناوشات دون غلبة حاسمة لأحد الطرفين إلى أن وصلت طائرتان عسكريتان إلى ارض المعركة وبدأتا تلقيان القنابل عشوائيا ولم تسلم من دمارها حتى القوات النظامية، مما زاد من حجم الخسائر وعدد الضحايا ، وفي غمرة قصف الطيران لموقع المتمردين فر الجنود والضباط تاركين ورآهم سياراتهم والياتهم ودباباتهم [3]

بقي العقيد الزبيري في الناحية بمساعدة بعض القادة الولاية الرابعة وعلى رأسهم العقيد حسان الخطيب والرائد لخضر وبرقعة**، ويقول العقيد زبيري أنه وجد نفسه وحيدا في نهاية المطاف فقد خذله الكثيرون ، وكانت الناحية العسكرية الأولى كافية لعزل بومدين لولا تردد قائدها الرائد السعيد عبيد الذي انتحر صبيحة يوم الجمعة 15ديسمبر 1967في مقر القيادة في البليدة [4].

---

[1]الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، (د.ن)**، 2011، ص 239-240.

*سعيد عبيد: من مواليد 10ديسمبر1933 أصله من مدينة سدراته وولاية سوق هراس، عمل موظفا ببنك ، التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالولاية الأولى، عن عضوا لقيادة منطقة الحدود الشرقية 958، عين نائب قائد الناحية الجنوبية بالحدود الشرقية في 1960،وأثناء الاستقلال أصبح قائد الناحية العسكرية الأولى(ينظر: رشيد بن يوب، **المرجع السابق**، ص 170.)

[2]محمد عباس، **المرجع السابق** ، ص 213.

[3]لخضر بورقعة ، **المصدر السابق** ، ص180.

**لخضر بورقعة: ضابط سامي في الجيش التحرير عضو في مجلس الولاية الواقعة غداة الاستقلال انتخب نائب في الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1962، كان من المؤسسين لجبهة القوى الاشتراكية سنة 1963 وعند قيام الأركان الطاهر زبيري بمحاولة انقلابية فاشلة في ديسمبر 1967قدم له المساعدة والدعم ، بعد محاكمة مع المجموعة التي ساندت أطلق سراحه وانسحب من الحياة السياسية.(ينظر: رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص)

[4]محمد عباس، **المرجع السابق** ، ص 214.

ويعود فشل انقلاب الطاهر زبيري إلى عدة عوامل منها :[1]

- عدم التخطيط المحكم والتهور في اتخاذ القرار.
- عدم ضمان ولاء كل قادة الجيش له خاصة الضباط الفارون من الجيش الفرنسي الذي استعان بهم بومدين في القضاء على الانقلابيين
- الاستعانة بقوات من خارج العاصمة ولم يعلم الزبيري أن الانقلاب 19 جوان 1965 لم ينجح إلا بفضل ولاء القوات المتواجدة في العاصمة لأنها هي التي تكفلت بالسيطرة على أهم المواقع الإستراتيجية للدولة كالإذاعة والتلفزيون والبرلمان والحكومة والمطار والطرق الرئيسية .
- استحالة تنقل دبابات مجنزرة لمسافة أكثر من 200كلم (الشلف إلى العاصمة) دون أن تكشفها القوات النظامية .
- الأمطار الغزيرة والأوحال التي عرقلت تحرك قوات الزبيري.
- الفوضى التي دبت في القوات الموالية للطاهر الزبيري عند أول اصطدام لها بالقوات الموالية لبومدين .
- تخلي الجميع عن الزبيري مباشرة بعد فشل المحاولة الانقلابية.

وفي الأخير صرح العقيد زبيري " إن حركة 14ديسمبر 1967 لم تكن يوما محاولة انقلاب عسكري، لأننا ببساطة لم نكن نسعى للإطاحة بومدين من السلطة ، إنما كان هدفنا الأساسي هو الضغط على بومدين لإعادة الشرعية للبلاد "[2].

وقد كان لفشل انقلاب العقيد الطاهر زبيري عدة انعكاسات على النظام بومدين ومنها:[3]

[1] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص 155.
[2] الطاهر زبيري، **المصدر السابق** ، ص 251.
[3] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص159.

- توطيد حكم بومدين بعد إبعاد الطاهر زبيري أخطر منافسيه داخل الجيش ومجلس الثورة.
- إبعاد مجموعة الشرق ومعارضي بومدين من النظام .
- ترقية ضباط الجيش الفارون من الجيش الفرنسي في الرتب لأنه لم يبق إلا بومدين وبن شريف كعقداء في الجيش .
- إخضاع بومدين لكثير من الضباط الكبار وإسكاتهم بالتلويح لهم بأنه يعلم بمشاركهم من قريب أو بعيد في المحاولة الانقلابية للطاهر الزبيري لكنه سامحهم بشرط الخضوع التام له وتنفيذ أوامره دون شرط .

المطلب الثالث: ميثاق ودستور 1976

الميثاق: من أهم التغيرات السياسية التي أحدثتها الحكومة في عام 1976هي الإعلان الميثاق الوطني،[1]الذي يعد مصدر لسياسة الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني والذي أساسه يتم انتخاب رئيس الجمهورية ومجلس شعبي الوطني، كان المشروع التمهيدي نقاش أمام مجلس الثورة ومجلس الوزراء وأمام الشعب قبل طرحها للاستفتاء ،فقد تواصلت المناقشات على المستوى المجلسين معا على مدة أسبوعين من 16فيفري إلى 3 مارس 1976[2].

اختار بومدين لوضع الميثاق كل من : وزير التعليم العالي محمد الصديق بن يحي* لصياغة الجزء الخاص بالمسألة السياسية ووزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام لصياغة الجزء الخاص بالمسالة

[1]فاضلي إدريس، **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ودليل دولة** ،الجزائر: ديوان الطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص164

[2]احمد طالب الإبراهيمي ،**مذكرات جزائري** ، ج2، الجزائر:دار القصبة ،2008 ، ص418.

*محمد صديق بن يحي: من مواليد 1932، مناضل في الحركة الوطنية حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضوا مسؤول في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ينظم إلى جبهة التحرير أثناء الإضراب الطلابي، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، أمين العام الحكومة المؤقتة مساعد رئيس الحكومة بين 1958–1962 ، توفي محمد صديق بن يحي ليلة 3ماي 1982 اثر حادث طائرة من الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا حيث كان في مهمة ديبلوماسية لحل الخلاف بين العراق وايران.(ينظر: رشيد بن يوب، الدليل السياسي، المرجع السابق، ص130.)

الاقتصادية، ومصطفى الأشرف لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الثقافية ورضا مالك لصياغة الجزء الخاص بالمسالة الإيديولوجية ، وأضيف لهم عبد العزيز بوتفليقة فيما بعد لصياغة الفقرات الخاصة بالسياسة الخارجية [1].

في 26 أفريل 1976 نشرت مسودة الميثاق الوطني،[2]في مختلف المؤسسات والتجمعات الشعبية مع نقل بعض النقاشات والطروحات في أجهزة الإعلام المختلفة لكن وان بدا النقاش انه حر إلا انه كان موجها ، وقد منع الكثير من إبداء بآرائهم . وبعدها عرض هذا النص على استفتاء شعبي يوم 17 جوان 1976 ونال 98.51% من الأصوات وأصبح هذا النص هو الوثيقة الإيديولوجية التي بموجتها توضع كل النصوص الدولة الجزائرية [3].

يحتوي الميثاق الوطني 1976 على مقدمة وسبعة أبواب صيغت في 280 صفحة باللغة العربية ، وركزت المقدمة على "بناء المجتمع الاشتراكي " على إعطاء شرعية للاختيار الاشتراكي في الجزائر ، كما حرص هذا الباب على إبراز إن الاختيار الاشتراكي في الجزائر هو من صميم الإسلام ، ويحدد الميثاق أهداف تاريخية ثلاث للاشتراكية في الجزائر وهي " دعم الاستقلال الوطني وإقامة مجتمع متحرر من الاستغلال الإنسان لإنسان وترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها "[4] .

وجاء الباب الثاني بعنوان "الحزب والدولة " ويحدد النظام السياسي للجزائر يقوم على واحدية

الحزب الذي يعد القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من اجل تجسيد أهداف الثورة ،أما الدولة

[1] رابح لونيسي ، **المرجع السابق** ،ص194.

[2] بنجامين ستورا ، **المصدر السابق** ، ص 45.

[3] رابح لونيسي ، **المرجع السابق** ، ص 195.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الميثاق الوطني 1976**، الجزائر: المعهد التربوي الوطني ،1976 ، ص 27.

فهي دولة اشتراكية ، تتدخل في كل النشاطات الاقتصادية وتسعى إلى تطوير الطاقات الاقتصادية وضمان الرقي الاجتماعي والثقافي بتعميم الصحة والتعليم لكل المواطنين ، كما تستند الدولة على مبدأ الديمقراطية الاشتراكية التي تضمن الديمقراطية والحريات في المجال السياسي والاقتصادي،وتقوم على أساس التسيير والمراقبة الشعبية بواسطة المجالس البلدية والولائية والوطنية ، وبواسطتها يتجسد مبدأ اللامركزية .[1]

تطرق الباب الثالث للمحاور الكبرى لبناء الاشتراكية ، والتي تتلخص في خمسة محاور وهي الثورات الثلاث الكبرى الثقافية والصناعية بالإضافة إلى التوازن الجهوي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، كما تصمن الباب الرابع للدفاع الوطني وتجديد دور الجيش الشعبي الوطني في "الدفاع سلامة التراب الوطني وحدوده الثابتة والدفاع عن الثورة الاشتراكية والمساهمة في التنمية البلاد وفي تشييد مجتمع جديد "

تضمن الباب الخامس السياسة الخارجية التي يجب إن تكون مرآة لسياسة الداخلية وتستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته مع السهر على تحقيق الأمن والدفاع عن السيادة الوطنية، كما تضمن البابين السادس والسابع إلى التنمية واتجاهات وأهدافها وتتمثل اتجاهاتها في التنمية وضمان الاستقلال الاقتصادي ويتحقق ذلك بواسطة الثورات الثلاث الثقافية والصناعية والزراعية ،إما وسائل تحقيقها فتعتمد على المحروقات والثروات المعدنية،وهذا قبل نجاح الثورة الصناعية والزراعية، التي أصبحت مصدر المال مما يحقق الاستقلال عن الخارج ، كما حدد الأهداف الكبرى للتنمية في تحديث الزراعة وتوسيعها وإقامة الصناعات الأساسية الثقيلة كالتعدين ،والميكانيكية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المصدر السابق**، ص ص76-78.

والكهرباء ، وإضافة إلى ذلك دعم الهيكل ارتكازي للاقتصاد كطرقات ، والمواصلات وخاصة السكك الحديدية [1].

جاء ميثاق الوطني لعام 1976م على بعث السيادة الوطنية ،وبناء الاشتراكية ،ومكافحة التخلف وبناء اقتصاد حديث ومزدهر ومواجهة الأخطار الخارجية وبناء دولة وطيدة الأركان ،وليس دولة تسيير نحو الإفلاس فالميثاق يطمح إلى دمج الدوائر السياسية والاقتصادية والدينية وان الدين الدولة هو الإسلام .[2] (ينظر الملحق رقم 04 ص128.)

دستور 1976 : في ظل الفراغ الدستوري وغياب الشرعية الدستورية عن النظام المنبثق عن حركة جوان 1965، شرع في بناء الدولة من القاعدة بصدور قانوني البلدية والولاية ، ليتوج هذا الوضع بنصين "أحدهما ذو طابع سياسي إيديولوجي هو الميثاق الوطني والثاني تكريسا قانونيا الأول وهو الدستور "[3]. تم إعداد المشروع من طرف لجنة حكومية لإثراء، وثم عرض المشروع التمهيدي على مجلس الثورة ومجلس الوزراء لمناقشته والمصادقة عليه، وتم الإعلان في 19نوفمبر 1976، وطبق في 22نوفمبر1976. [4]

يتألف دستور 76 من 199 بند وهو يحدد ستة وظائف: السياسية، التشريعية ، والقضائية، التنفيذية، التأسيسية، الرقابية، كما يؤكد على واحدية الحزب حزب جبهة التحرير الوطني وواحدية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية يوم 10 ديسمبر 1976.[5]

---

[1] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص 197-198 .

[2] بنجامين ستورا، **المصدر السابق**، ص 45-46.

[3] عمار عباس ،**محطات بارزة في تطور الدساتير** ، جامعة :معسكر ، الكلية :الحقوق والعلوم السياسية ، 2014،متاحة على الرابط : ammar arabber.blogspot.com/2014/02/blog-post16html بتاريخ 2017/02/10 .

[4] حسن الحسن ،**الأنظمة السياسية والدستور في لبنان وسائر الدول العربية** ، بيروت : دار بيروت ، 1981، ص503.

[5] بناجين ستورا ، **المصدر السابق** ، ص48.

كرس الدستور 1976 النظام السياسي الجزائري، وتفوق الدولة والحكومة على أية مؤسسة تمثيلية أخرى حزبية أو منتخبة.[1] كما منح دستور76 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، حيث جاءت المادة من الدستور 76 تحدد صلاحيات الرئيس : [2]

- يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها
- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- يحمي الدستور .
- يتولى القلادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية .
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .
- يقرر طبقا للميثاق الوطني والأحكام الدستور، السلاسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي، ويقوم بقيادتها وتنفيذها .
- يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة طبقا لأحكام الدستور.
- يسهر على تنظيم القوانين والتنظيمات.
- يعين الموظفين المدنيين والعسكريين طبقا للقانون .
- له الحق في إصدار العفو وحق إلغاء العقوبات أو تخفيضها ،وكذلك حق إزالة كل النتائج القانونية أيا كانت طبيعتها .
- يمكن له أن يعتمد لاستفتاء الشعب في القضايا ذات الأهمية الوطنية
- يعين السفراء الجمهورية والمبعوثين للخارج ويلغي مهامهم .
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية : **دستور 76**، الجزائر:المطبعة الرسمية ،1976، ص 43.

[2] **المصدر نفسه**، ص 44.

وفي 25 جويلية 1977 تم انتخاب المجلس الوطني الشعبي واختير رابح بيطاط* رئيسا له.ويتكون المجلس من 20نائبا،[1] منح الدستور للمجلس الشعبي السلطة التشريعية ، حددت المادة 151 المجالات الرئيسية التي يستطيع هذا المجلس ممارسة نشاطه فيها ،فتع وتجديد مبادئ السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالمجلس يخضع للحزب الذي بدوره يخضع لقيادة رئيس الهيئة التنفيذية والمتمثل في رئيس الجمهورية.[2] (ينظر الملحق رقم 05 ص 129).

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية لهواري بومدين داخليا.

قد أولت الجزائر في عهد هواري بومدين اهتماما كبيرا بالسياسة الخارجية بدل الاهتمام بالداخل، فقد اكتشف الرئيس هواري بومدين سنة 1967 بالمشرق العربي مدى أهمية السياسة الخارجية في اكتساب قاعدة شعبية في الداخل التي كانت ضعيفة بفعل الانقلاب وماضيه الثوري والتاريخي المجهول لدى الجزائريين. ومنذ تدخله أثناء العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية في حربي 67و73بإرساله وحدات عسكرية إلى مصر بدأت شعبيته تنتشر في الداخل والخارج وباعتبار الجزائر من الدول حديثة النشأة، ومن الدول التي قضت فترة طويلة في مكافحة الاستعمار فمنذ لاستقلالها سنة 1962. سعت الجزائر إلى دعم حركات التحرر في العالم الثالث ودعم مبدأ تقرير المصير للدول المستعمرة.

المطلب الأول: البعد القومي العربي

*رابح بيطاط: من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة ، مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ، عضو في المنظمة السرية سنة 1950 بعد حلها من قبل السلطات الاستعمارية ، اعتقل من طرف السلطات الاستعمارية في 23 نوفمبر ليطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962، عضو المكتب السياسي في 22 جويلية 1962 عين نائبا لرئيس الأول حكومة مستقلة عن وزيرا للدولة سنة 1965،توفي يوم 25أفريل 2000 (ينظر : رشيد بن يوب، المرجع السابق، ص139.)

[1]الطاهر بن خرف الله ، **المرجع السابق** ، ص 253.

[2]بنجامين ستورا، **المصدر السابق**، ص 48.

مثلت القومية العربية منذ بداية ظهورها وحتى أوائل السبعينات مشروعا عربيا كفاحيا يهدف إلى وحدة الأمة العربية ، وقد تنمى هذا الفكر مع المشروع الصهيوني واحتلال فلسطين عام 1948مما جعل المشروع العربي القومي مرتبطا بحالة الكفاح والصراع مع الكيان الإسرائيلي القائم وهذا وحد المشاريع القومية تحت هدف واحد وهو تحرير فلسطين ووحدة العرب [1].

إن التجربة النضالية التي عاشتها الجزائر منذ انطلاق ثورتها التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، والحماس العربي والإسلامي في التفاعل معها والتسابق لتقديم الدعم المادي واللوجستي لقيادتها والمساعدات العسكرية التي لم تنقطع لجيش التحرير الوطني ، كل ذلك جعل الجزائر بعد استقلال ترد الجميل لامتها العربية [2]

ومن بين المواقف والسياسات التي ميزت الجزائر عن غيرها من الدول العربية والإسلامية، ونلمس البعد القومي في شخصية كل من الرئيسين أحمد بن بلة و هواري بومدين، لقد لعب دورا هاما في صياغة هذه المواقف والسياسات، وذلك من خلال الموقف الذي دعا إلى أحمد بن بله في القمة الطارئة التي عقدت في القاهرة في 13 جانفي 1964بضرورة تحرير فلسطين من الضغوطات الأنظمة العربية والسماح لهم بتحرير دون وصاية عليهم ، وكذلك من خلال انضمام الجزائر إلى لجنة المقاطعة العربية لإسرائيل وانعقاد اجتماع رسمي لها في 15جويلية 1964بعنابة،أما في الجانب العسكري فقد استقبلت فصائل المقاومة الفلسطينية لتلقي تدريبها العسكري في الجزائر قبل انطلاقتها الرسمية في جانفي 1965.[3]

---

[1] يحي سليم، "**الدولة القومية ومحاولات البناء والتحديات**"، حوار المتمدن ، ع 3300، متاحة على الرابط http://w.w.wahehewar.org.debat/show.art.asp.asp.، بتاريخ 24-02-2017 على الساعة 12:08.

[2] أحمد يوسف ،" **فلسطين في الوجدان الجزائر**" : الدين والقومية والمسؤولية التاريخية ، متاحة على الرابط :.httpsw.w.w.maannews.net بتاريخ 24-02-2017على الساعة 20:53.

[3] يحي سليم : **المرجع السابق** .

وقد كان الرئيس هواري بومدين حريصا على وحدة الأمة العربية، ولم ينحصر نضاله داخل حدود بلاده وإنما كانت اتجاهات قومية جاهد من اجلها، وتجلى ذلك في مشاركة الجزائر في حرب جوان 1967بجانب الجيوش العربية ضد العدوان الإسرائيلي[1]. والتي انتهت بهزيمة عسكرية من العيار الثقيل، حيث خسرت مصر كل طائرات الحربية ودمرت معظم معداتها ومواقعها العسكرية في سيناء وأسرت إسرائيل الآلاف من الجنود المصريين، فكانت الجزائر والرئيس هواري بومدين أول من تحرك لإغاثة مصر عسكريا حيث قام بإرسال كل أسراب الطائرات التي تمتلكها الجزائر،كما قدمت الجزائر مساعدات مالية لكل من سوريا والأردن في 15جوان1967 تقدر ب20 مليون فرنك فرنسي. كان الرئيس هواري بومدين يرى بأن المعركة مع إسرائيل هي معركة الأمة. [2]

حيث ظهرت مواقف الرئيس هواري بومدين غداة حرب1967 وكان موقفه واضح تجاه القضية الفلسطينية بعد هزيمة 1967 وانهيارات الكبرى التي أصابت الأمة العربية على إثر حرب "الساعات الست" ووقوفه مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ثم وقوفه مع الملك فيصل القاضي بإيقاف ضخ البترول العربي لأي دولة وقفت إلى جانب اليهود في عدوانها الغادر على العرب في سنة 1973، بل ذهب الرئيس إلى ابعد من ذلك عندما وقع صكا على بياض للرئيس السوفيتي لشحن الأسلحة الروسية إلى مقاتلي العرب [3].

وفي سنة 1970عارض الرئيس هواري بومدين مخطط روجرز الذي يدعو إلى اعتراف متبادل مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في 1967الذي قبلته مصر والأردن ورفضته سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية [4]. وقد كانت حرب أكتوبر 1973 فارقة في العروبة والقومية فقد تمكن

[1] أحمد طالب الإبراهيمي ، **مذكرات جزائري هاجس البناء1965-1978،ج2، دار القصبة لنشر، (د.ن)** ، ص302.

[2] أحمد يوسف ، **المرجع السابق** .

[3] أبو جرة السلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، ط2، الجزائر: دار الأمة، 1999، ص42.

[4] بشير بلاح ، **كرولولوجيا الجزائر من 1830الى 2000** ، الجزائر : وزارة الثقافة ، (د.ت)، ص290.

الرئيس بومدين من خلق تضامن واسع مع مصر وسوريا خلال مؤتمر عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر 1973. وكان قبل ذلك قد نجح في حث القارة الإفريقية على قطع علاقاتها بإسرائيل في قمة أديس أبابا، وهو ما يعني أن الجزائر قامت بدورها القومي في صراع ضد إسرائيل، سياسيا ودبلوماسيا في البداية وتكامل مع هذا الدعم العسكري والتضامن النفطي[1].

وكذلك مشاركة الجزائر في الدورة 68 لجامعة الدول العربية التي عقدت من 3الى 6سبتمبر 1977، تحت شعار الحملة الدبلوماسية ضد إسرائيل التي تتابع تمسكها بسياسة الرفض حيال إعادة الأراضي المحتلة وإدانة للسياسة الصهيونية في الأراضي المحتلة [2].

وفي 17 سبتمبر 1977 تم التوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، ونتج عنها حدوث تغيرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية دون المطالبة بتنازلات إسرائيل ودون المطالبة باعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .[3]

وفي المرحلة التي شهدت تداعيات كامب ديفيد نتج عنها عقد قمة في بغداد .وكان عبد العزيز بوتفليقة *هو الذي ترأس الوفد الجزائري، وكان من أهم نتائج المؤتمر تجميد عضوية مصر في

---

[1] محي الدين عميمور ، **أربعة أيام صححت تاريخ العرب** ،ط1، الجزائر : دار هومة ، 2010، ص 123.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي ، **المصدر السابق** ، ص 320.

[3] حسن نافعة، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم- إلى التسوية المستحيلة**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1964، ص 73.

*عبد العزيز بوتفليقة: من مواليد مدينة تلمسان، التحق بالثورة في وجدة على اثر إضراب الطلبة عام1956، كلفه بومدين عشية استرجاع الجزائر استقلالها بالتحري عن السجناء الخمس في أولنوي، أصبح أول وزير للشباب والرياضة في الجزائر المستقلة ، ثم تولى وزارة الخارجية بعد اغتيال محمد خميستي عام1963، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1979، وكان السبب الرئيسي في انقلاب بومدين علة بن بلة عام1965 بعدما رفض محاولة بن بلة إقالته من منصبه كوزير للخارجية، عين مستشارا للرئيس الجديد الشاذلي بن جديد قبل إبعاده نهائيا عن السلطة بعد اتهامه بالتلاعب في أموال وزارة الخارجية وابتعد عن الأضواء لمدة عشرين سنة، ليعود رئيسا للجمهورية في منتصف عام 1999، من أهم عناصر مجموعة وجدة التي تعد النواة الأولى في نظام بومدين.(ينظر : رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص180.)

الجامعة العربية والتي نقل مقرها إلى تونس [1].

إن دلالات هذه المواقف ومعانيها تعكس مدى تجذر البعد القومي لدى القيادات الجزائرية .وباعتبار الانتماء الجزائري للمنطقة العربية تعزيزا لدورها على الخارطة السياسية للوطن العربي منذ الثورة التحريرية إلى ما بعد الاستقلال حيث تدخلت في حل النزاعات العربية كتسوية الحدود بين إيران والعراق عبر اتفاق الجزائر1975ودور الجزائر في حرب أكتوبر 1973ضمن جبهة الصمود والتصدي، وما حققه الرئيس هواري بومدين من مساعي أدت إلى فض النزاع بين مصر وليبيا سنة 1977.[2]

المطلب الثاني : حربي 67 و 73

في 5 جوان 1967 شنت إسرائيل عدوانا غاشما على مصر وسوريا والأردن وفلسطين، وفرضت عليها سيطرتها على أجزاء من الأراضي تلك الدول ، ولم يكن على الجزائر أن تقف صامت أمام هذا العدوان [3].وقام الرئيس هواري بومدين إرسال وحدات عسكرية جزائرية إلى الدول العربية لصد العدوان الإسرائيلي ، وشملت 47 طائرة حربية وهو كل ما تملكه الجزائر آنذاك،[4] ولم يبقى منها إلا 6 طائرات وقام بحشد القوات الجزائرية المتوجهة إلى الجبهة في ثكنة عسكرية بزرالدة غربي العاصمة وخطب فيهم قائلا :" العدو يتحرش بالجيوش العربية وقد جعلت إسرائيل خنجرا في قلب الأمة العربية .....وانتم مجاهدون في سبيل القضية العربية ". وبعدها تحركت القوات الجزائرية في الشاحنات العسكرية وهتافات الشعب الجزائري وروح المعنوية لمقاتلين عالية ، فقد كانوا يخترقون شوقا لمقاتلة الصهاينة . كما قامت

[1] محي الدين عميمور ، **المرجع السابق**، ص 354.

[2] عبد السلام قريفة ، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص47.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي ، **المصدر السابق** ، ص398.

[4] رابح عدالة ، **هواري بومدين** ، الجزائر : نوميديا ، ص18.

الجزائر بإرسال باخرة محملة بالأسلحة والذخائر الحربية ومواد التموين الضرورية للحرب ، نقلت على متنها 30 دبابة وثلاثة فيالق .[1]

ونتيجة لموقف الجزائر طلب السفير الأمريكي مقابلة الرئيس بومدين وكان ذلك في 6 جوان 1967وقال له :" بأن حكومتي لا تنظر بعين الارتياح لإرسال الجزائر لطائرات حربية إلى عبد الناصر ". فأجابه بومدين "أولا انتهى ذلك الزمن الذي كانت فيه أمريكا تأمر والبلدان الصغيرة تطيع ،وثانيا انتهى وقت المقابلة ".[2]

انتهت الحرب بشكل خاطف في ستة أيام .بعد تدخل الأمم المتحدة وصدور قرار 242عن مجلس الأمن الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها ،وكانت النكسة شديدة على العرب فقد تمكنت إسرائيل من مضاعفة مساحة الأراضي التي احتلتها [3].

أمام هذه الهزيمة وجه بومدين خطابا الذي حاول من خلاله أن يشحذ من جديد همم العرب لمواصلة قتال اليهود فقال :"إن كنا قد خسرنا المعركة فإننا لم نخسر الحرب ".

على إثر حرب 67 قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع الو م أ احتجاجا على دعمها المطلق للعدوان الإسرائيلي.[4]

بعد وفاة جمال عبد الناصر في 28سبتمبر 1970، تولى أنور السادات الحكم بمصر الذي سعى جاهدا لمحو أثار الهزيمة واسترداد أراضي العرب المغصوبة من أولويات التي شرع العمل لها منذ الوهلة الأولى[5] ، وتم ذلك في 6اكتوبر 1973 حيث شنت الطائرات المصرية هجوما كاسحا على المواقع الإسرائيلية

[1] الطاهر زبيري ، **المصدر السابق** ، ص160.

[2] رابح عدالة ، **المرجع السابق** ، ص65.

[3] الطاهر زبيري ، **المصدر السابق** ، ص162.

[4] محي الدين عميمور، **المرجع السابق**، ص93.

[5] حسن البدوي، "**العلاقات المصرية المغربية 1956-1981**"، مجلة الأصالة، ع 16، السنة الخامسة ، 2012، ص120.

وأوقعت بها العديد من الخسائر ، وقد أرسلت الجزائر وحدات عسكرية كبيرة إلى جبهة القتال عندما اشتكى أنور السادات ضعف الإمدادات السوفيتية بالأسلحة ، كما قدم صكا على بياض للقيادة السوفياتية لتأمين السلاح والعتاد إلى الجبهتين المصرية والسورية وذلك بتقديم مبلغ 200مليون دولار لاتحاد السوفياتي[1] .

وخلال زيارة السادات إلى القدس 1977 لتفاوض مع إسرائيل، وقف الرئيس هواري بومدين ضد هذه الزيارة ولم يكتفي بالمعارضة بل أسس جبهة الصمود والتصدي التي جاءت كرد فعل على هاته الزيارة .[2] وتضم هذه الجبهة الجزائر وسوريا ليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق[3]، وهي الجبهة التي أطلق عليها إعلاميا اسم جبهة الرفض، والتي أكد من خلالها على تأييد الشعب الجزائري المطلق للبيانات والقرارات التاريخية الصادرة عن مؤتمرات القمة التي عقدتها الجبهة العربية للصمود والتصدي في طرابلس والجزائر ودمشق .[4]

المطلب الثالث: دعم قضايا التحرر

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداءا من المادة 86، وقد تبنت الجزائر تلك المبادئ التي تضمنتها المواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز.[5]

[1] محي الدين عميمور، **المرجع السابق** ، ص319.

[2] رابح لونيسي، **المرجع السابق** ، ص 233-234.

[3] حزب جبهة التحرير الوطني ،**النصوص الأساسية المصادق عليها من طرف المؤتمر الرابع** ، الجزائر: مطابع الحزب ، 1979، ص 210.

[4] محي الدين عميمور، **المرجع السابق**، ص 258.

[5] حسن الحسن ، **المرجع السابق**، ص 502-503.

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق المصير شعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية ، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني ، حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من الحقوق التي لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.[1]

وتقرر المادة 92 من الدستور الجزائري هذا الحق ، حيث جاء فيما يلي :

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي الاقتصادي ، ومن أجل حقا في تقرير المصير والاستقلال بعدا أسياسيا للسياسة الوطنية[2]

لقد بذلت الجزائر منذ استرجاع سيادتها جهودا لتحرير الشعوب الإفريقية من السيطرة الاستعمارية والعنصرية كما ساندت قضايا التحرر في العالم، ودعت الدول الاستعمارية إلى تطبيق ما جاء في وثيقة حقوق الإنسان وميثاق هيئة الأمم المتحدة . إن الجزائر بتأييدها لقضية الشعوب الإفريقية التي تكافح من أجل التحرر من الاستعمار، جعلها ساهمت في نيل استقلال أنغولا وغنيا بيساو وجزر الرأس الأخضر من الاحتلال البرتقالي، والحفاظ على الوحدة الترابية لنيجيريا والسودان وناميبيا[3] . واهم مجهود قامت به الجزائر هو عملها على تصفية الاحتلال من إفريقيا، وحربها الشرسة ضد النظام العنصري في روديسيا وجنوب إفريقيا المتحالف مع الصهيونية، وقد قدمت الجزائر دعمها المالي والعسكري للحركات المعترف

[1] سليم العايب ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد لخضر ، باتنة، 2011/2010، ص30.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**دستور 76**، المصدر السابق ، ص 36.

[3] رابح عدالة ، **المرجع السابق** ، ص61.

بها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ولاسيما حركة تحرير أنغولا من الاحتلال البرتغالي إذ لقي قادتها الدعم والتدريب في الجزائر، كما أرسل ضباط جزائريون لتدريب المقاومين في أنغولا.[1]

وقد شنت الجزائر حملة قوية لعزل الاستعمار البرتغالي وتضييق الساحة الدولية على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وروديسيا وناميبيا وفرض العزلة عليهم من قبل المجتمع الدولي مستغلة مقعدها في مجلس الأمن سنة 1969.[2]

وفي القارة الأسيوية فقد وقفت الجزائر إلى جانب القضايا التحرر ، من خلال وقوفها ضد أخطار السياسة الامبريالية في الفيتنام وكمبوديا واللاوس وعملت على توحيد كوريا و الفيتنام وإعادة جزيرة تيوان إلى حظيرة الجمهورية الصينية الشعبية[3]

ففي المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز الذي انعقد بالجزائر في 1973، فرغم الأولوية التي أعطاها للقضايا الاقتصادية ، إلا انه أولى اهتماما كبيرا بمسألة التمييز العنصري ، ونص الإعلان السياسي الذي صدر عنه حول هذه النقطة "دعا المؤتمرون حكومات البلاد التي ستشارك في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى إدانة كل أشكال الاستعمار والتمييز العنصري"[4]

ومن بين القضايا التحرر التي عرفت اهتماما ودعما من طرف الجزائر هي القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية .

أولا: القضية الفلسطينية

[1] منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودورالجزائر في تحرير إفريقيا**، ط1، الجزائر: الشروق، 2009، ص135.
[2] منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، **المرجع السابق** ، ص 137.
[3] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص198.
[4] مختار مرزاق ، **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية** ، ط3، (د.ب) ، (د. ن) ، 1984، ص198 .

بعد استرجاع الجزائر استقلالها كان عليها أن تبقى وفية لنفسها وان تحترم التزاماتها وتقدم المساعدة وتأييدها لقضايا العادلة لشعوب والمكافحة من أجل تحريرها.[1] ولقد اثبت الرئيس الراحل هواري بومدين قدرت الجزائر في الوقوف إلى جانب القضايا التحرر في العالم العربي، حيث مثلت القضية الفلسطينية جوهر القضايا العربية .[2] وتعتبر القضية الفلسطينية في نظر الرئيس بومدين القضية المركزية للعرب ، وأن الشرق الأوسط لا يمكنه أن يعيش بالسلام إلا بحل هذه القضية، وهو صاحب المقولة الشهيرة"نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة ".[3]

كما يتضح الموقف الجزائر المساند لقضية الفلسطينية في تصريحات الرئيس هواري بومدين " نحن مع الثورة الفلسطينية وكيانها السياسي للوحدة و التحالف الوطني معا حول برنامج مشترك يضم كل الفصائل الفلسطينية "، وهذا دليل على مواقفه القومي وخصوصا دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية .[4] وقد سمح الرئيس بومدين للثوار الفلسطينيين بالتدرب في الثكنات الجزائرية وأمدهم بالأسلحة . وقد دعا الرئيس هواري بومدين جميع الدول بقطع علاقتها مع إسرائيل والوقوف بجانب الفلسطينيين، ومن مقر هيئة الأمم المتحدة في أفريل 1974 دعا رؤساء العالم إلى إيجاد حل العادل للقضية الفلسطينية[5]

بالإضافة إلى مشاركة الجزائر في حرب 67 و73 بجانب البلدان العربية ضد إسرائيل حيث أعلن الرئيس بومدين بأن الشعب مستعد لكي يشارك بكل الوسائل من أجل تحرير فلسطين وقام بإرسال قوات عسكرية لصد العدوان الإسرائيلي[6]، وقد أكد هواري بومدين إن الطريق الوحيد لاسترجاع حقوق العرب المغتصبة

[1] أحمد طالب الإبراهيمي ،**الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد الذكرى العاشرة لاستقلال** ، الجزائر : وزارة الإعلام والثقافة ، ص244.

[2] عبد الله مباركية ، "**من معركة التحرير إلى معركة البناء**"، مجلة الجيش، العدد214، 1982، ص18.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، **المصدر السابق**، ص302.

[4] عبد الله مباركية ، **المرجع السابق** ، ص 43.

[5] رابح عدالة ، **المرجع السابق** ، ص19.

[6] **المرجع نفسه**، ص 18.

هو طريق الثورة، طريق الكفاح ، وأي حل أخر سوف يؤدي إلى مأزق خطير والجزائر تؤكد من جديد بأنها تظل بجانب الثورة الفلسطينية [1]

كدليل على موقف الجزائر الواضح عن النصر مهما كانت المتاعب جاء الخطاب الذي ألقاه الرئيس هواري بومدين في 4 جوان 1967 ما يلي " نحن نطالب إلا بحقوقنا فقط نطالب بها في كل وقت مادام هناك وطن عربي ومادام هناك امة عربية فان هذا الحق لن يضيع "وان المعركة معركة الجميع وقد حان الوقت لتجنيد كل الإمكانيات العربية عسكريا واقتصاديا وسياسيا و دبلوماسيا وإعلاميا هذا موقف الجزائر على لسان هواري بومدين وقد كان الأصدقاء في كل أنحاء العالم يؤكدون على ضرورة استمرار المعركة وذالك ما أكده الرئيس إن الحرب يجب أن تستمر ويجب أن نوقف الامبريالية والصهيونية.

وقد كان الرئيس هوارى بومدين يشيد دائما بقضية فلسطينية حتى إن بعض خطاباته أن لم نقول جلها كانت تحوي كلمة القدس الشريف .[2]

وقد تمكن الرئيس هواري بومدين من خلال الدعم الذي أحرزته الجزائر أيام الثورة التحريرية الكبرى والثورة النفطية بعد الاستقلال أن تحقق بعض مطامح القضية الشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي ويسمع صوتها من فوق منبر الخطابة في المحافل الدولية ، وهو ينادي بشتى المبادئ ويطالب بعديد من الحقوق ويلوح بكثير من الشعارات التي حرم منها الشعب الجزائري طوال قرن وثلث من الزمن [3].

ومنذ1962 والجزائر تدعم فلسطين على جميع الأصعدة، وتندد بالمجازر التي ارتكبتها الاسرائليون في حق الفلسطينيين، ولان بومدين إنسان مبدئي فإن القدس وفلسطين تجد حيزا في فكر وممارسة بومدين

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي ، **المصدر السابق** ، ص244.

[2] ميلود قاسم ، "**بومدين والقدس الشريف**" ، جريدة الشعب ،العدد 8440، 1990، ص25.

[3] عبد الكريم بوصفصاف ، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية،ج1، قسنطينة: مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، 2002، ص170.

الدبلوماسية أليس القائل "فلسطين هي الإسمنت الموحد والديناميت المفجر ....إن الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة ". [1]

ثانيا: القضية الصحراوية

في سنة 1974 وقبل انسحاب اسبانيا حدث تقارب بين المغرب وموريتانيا وظهر بشكل اتفاق سري نص على تقسيم الصحراء الغربية بينهم بشكل علني في مؤتمر فوادبير بموريتانيا . [2]

وفي 1975 قامت إسبانيا بعقد مؤتمر مدريد الثلاثية التي قسمت الصحراء مابين المغرب وموريتانيا بتاريخ 14 ديسمبر 1975وعلى اثر هذا التقسيم اندلعت مشكلة الصحراء الغربية، والتي تمثلت في عودة الأطماع المغربية الاسترداد ما اعتبرته ارض تابعة لها ، وهذا ما دفع بالجزائر للوقوف في وجهها ودعم الشعب الصحراوي.[3]

وقد بين الرئيس هواري بومدين موقفه من القضية الصحراوية من خلال تصريحاته في سنوات 1974و1975 حيث ذكر إن الجزائر ليس لها أطماع في المنطقة المغاربية كما أنها لا يمكن لها التخلي عن مبادئها السياسية المتعلقة بتقرير المصير[4]، كما رفضت تطبيق اتفاقية مدريد وبقيت تطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإجراء استفتاء حر ونزيه للشعب الصحراوي مستعملة ثقلها الدبلوماسي قاريا ودوليا.[5]

ونتيجة لمواقف الرئيس الجزائري هواري بومدين من القضية الصحراوية توترت العلاقات الجزائرية المغربية ونشبت بينهما معارك سنة 1975 ، خصوصا بعد أن دعمت الجزائر وبصورة علنية جبهة

---

[1] ميلود قاسم، **المرجع السابق**، ص 25.

[2] علي الشامي ،**الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي** ، ط1، الجزائر : دار الهدى ، (د. ت)، ص214.

[3] أحمد ماجد عبد الرزاق ، **اتفاقية مدريد الثلاثية 14نوفمبر 1975وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية منها** ، مجلة ديالى ،العدد38، 2009، ص8.

[4] وزارة الإعلام والثقافة ، **خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1975**، الجزائر : قصر الأمم ، 1976، ص232.

[5] أحمد ماجد عبد الرزاق، **المرجع السابق**، ص 8.

البوليساريو والممثل الشرعي الوحيد لشعب الصحراوي، وفتحت حدودها للآلاف من اللاجئين الصحراويين واعترافها بقيام الجمهورية العربية الصحراوية،وقد أكد الرئيس هواري بومدين أن المغرب يسعى لإدخال الجزائر في صراع فقال :"أن المغرب يريد أن يتحول الصراع في الصحراء الغربية إلى صراع جزائري مغربي ، وذلك لتغطية الهزيمة والخروج من المأزق الذي تردت فيه سياستنا في الصحراء الغربية ، إننا لا نريد مثل هذا الصراع للبلدين ولكن إذا ما فرض علينا فنتصدى للدفاع عن حدود بلادنا ...." .[1]

ثم أعلنت جبهة البوليساريو عن قيام الجمهورية الصحراوية الشعبية ، وذلك في 27فيفري 1967،وجعلت مقرها في تندوف وكانت الجزائر أول الدول اعترافا بهذه الجمهورية، وكما اعترفت بذالك سبعون دولة، وانسحبت موريتانيا من صفقة مدريد عام 1979 ، و التي نتج عنها انسحاب المغرب مرغما من الوحدة الإفريقية [2].

[1] خالد بن قفة ، **اغتيال بومدين الوهم والحقيقة**، الجزائر : دار الطليعة ،(د.ت)، ص53.

[2] راغب السرجاني ، **بين التاريخ والواقع**، ج3، ط1، القاهرة : مؤسسة اقرأ ،(د.ت)، ص151.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نجد أن انقلاب جوان1965 كانت له انعكاسات كبيرة على الجزائر، تمثلت في تنحية الرئيس أحمد بن بله من هرم السلطة والتضييق على الحريات من خلال تعطيل الدستور وتكريس الأحادية الحزبية والتحكم أكثر في مقاليد السلطة ودواليب الدولة الأمر الذي وسع دائرة الاستبداد وعطل باقي أجهزة الدولة. ونتج عن إلغاء دستور 1963 خلق مؤسسات جديدة بديلة عن المؤسسات التي كانت قائمة في ظل النظام السابق، سعى من خلالها الرئيس هواري بومدين إلى تلبية متطلبات الشعب وإرساء الشرعية على حكمه.

كما تميزت فترة حكم هواري بومدين بظهور حركات معارضة تميزت بالشرعية التاريخية مثله حيث استطاع بومدين إضعاف اخطر المعارضين لتوجهاته، وقد نجح في إصدار دستور1976 الذي وضع فيه المبادئ الأساسية بناء الدولة الجزائرية الحديثة .

إن النجاح الشعبي الذي حققه بومدين في حرب 1967 دفعه إلى التركيز على السياسة الخارجية من خلال إستراتيجية مبنية على تحقيق مكانة دولية للجزائر وبناء دولة قوية لتحقيق التنمية، وقد اكتسب الرئيس هواري بومدين شعبيته بسبب هذه المواقف والسياسات والتي رسختها أكثر وقوفه إلى جانب حركات التحرر في العالم والشعوب الضعيفة والمقهورة.

الفصل الثاني

نظام هواري بومدين والتحولات الاقتصادية

المبحث الأول: الثورة الزراعية

المطلب الأول: ميثاقها

المطلب الثاني: أهدافها

المطلب الثالث: نتائجها

المبحث الثاني: الثورة الصناعية

المطلب الأول: مجالاتها

المطلب الثاني: أهدافها

المطلب الثالث: نتائجها

ورثت الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، اقتصادا طبع عليه تخلف شديد انعكست أثاره على مختلف النشاطات الإنتاجية في البلاد. تركت الجزائر في حالة تخلف اقتصادي واجتماعي، وذلك بقصد ربط الجزائر بالاقتصاد الفرنسي، وبقاها سوقا لتصريف البضائع الفرنسية ومصدر لإمداد صناعات فرنسا بالحاميات المعدنية، واليد العاملة الرخيصة.[1]وهو ما أكد عليه الرئيس هواري بومدين حيث قال: ***"إن الاقتصاد الجزائري في فترة وجود فرنسا. كان اقتصادا مكملا لاقتصاد ما كان يسمى بالوطن الأم، وهي فرنسا هذا الاقتصاد المكمل في الواقع، أساسه الفلاحة من جهة ومن جهة أخرى التجارة، ومن جهة ثالثة...الصناعات الخفيفة".***[2]

فقد عانت الجزائر بعد الاستقلال من مشاكل اقتصادية كبيرة دفعت الحكومة الجزائرية إلى إحداث تحولات عميقة في البنيات الاقتصادية للبلاد، حيث عملت الحكومة الجزائرية على وضع سياسة اقتصادية تنموية شاملة تهدف إلى تخليص البلاد من التبعية والتخلف وتقوم ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية، فقد تم وضع مخططات تنموية تمثلت: في المخطط الثلاثي(1967-1969) والمخطط الرباعي الأول(1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني(1974-1977). وقد شملت التحولات الاقتصادية كل من الثورة الزراعية والثورة الصناعية.

وعليه سيأتي الفصل الثاني لدراسة نظام هواري بومدين والتحولات الاقتصادية وفق مبحثين كالأتي :

1. **المبحث الأول: الثورة الزراعية**
2. **المبحث الثاني: الثورة الصناعية**

[1]إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص ص102-104.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **خطب الرئيس بومدين19جوان1965-19 جوان1970**،الجزائر: المطبعة الرسمية، 1970، ص23.

المبحث الأول: الثورة الزراعية

ركزت الدولة في عهد الرئيس هواري بومدين على القطاع الزراعي، وفي عهده دخل نظام التسيير الذاتي في المرحلة اللامركزية.[1]فقد سعى جاهدا لمعالجة مشكلات التسيير الذاتي حيث صرح قائلا:" إن القوانين الجديدة جاءت لتجد الحلول للمشاكل تبرز قضايا نظام التسيير الذاتي".[2]

وقد صدر قانون خاص في 1966، قرر فيه تأميم العقارات الكبيرة وإعادة توزيعها على القاعدة الجماعية للمزارعين الذين لا يملكون أرض زراعية.[3] ويعد هذا القانون مرحلة مكملة تعاون الأملاك الشاغرة لكن سبب تفاوت قدرة الأرض على الإنتاج تفاوتا كبيرا لذلك لم يكن تحديد الملكية على أساس المساحة من الأرض وإنما صدرت على أساس الدخل بحيث لا يزيد عن 2400 دينار سنويا، ويمكن زيادتها إلى 50 على الذي يعيل أسرة، وكان قد تقرر إن يطبق هذا القانون بعد الموسم الزراعي(1966-1967)، لذلك طبق هذا القانون في عام 1967.[4]

اتجهت الحكومة الجزائرية لإصلاح الهيكل التنظيمي لنظام التسيير الذاتي، وإعطاء بعض الاستقلالية داخل الوحدات المسيرة ذاتيا، لذلك قامت الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي(O.N.R.A)في 1968، وبذلك استعادة المزارع دورها في اقتراح البرامج الزراعية السنوية، استقلت كل مزرعة بميزانيتها فأصبح

---

[1]سعيد نعمة، **المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبلوبعد الاستقلال**، ط1، بغداد : دار الحرية للطباعة، 1979، ص292.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق،ص25.

[3]العقاد صلاح، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، ط2، القاهرة: مكتبة انجلوا المصرية،1966، ص491.

[4]رحمة منى، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2002، ص85.

لها حساب في الصندوق الجزائري للسليفات الزراعية التعاونية(C.A.C.M). بعد ذلك جرت إصلاحات ارتكزت على اللامركزية واستقلالية التسيير الذاتي.[1]

كانت الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في ملكية وتوزيع الأراضي وفي مخلفات الاستعمار والظروف غير مستقرة لاستغلال الأرض وقاد ذلك إلى حالة من عدم المساواة في توزيع الأراضي بين الفلاحين وكان ذلك سببا رئيسيا في انخفاض مستوى المعيشة لسكان الريف وعدم قدرتهم على المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: ميثاقها

صدر مرسوم الثورة الزراعية بتاريخ 8أكتوبر 1971 وصادق عليه رئيس الجمهورية الجزائرية[2].هو سياسة ستهدف معالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي بالجزائر، ويهتم برنامج الثورة الزراعية بدمج الزراعة في القطاع واحد منسجم في وحداته وضمان ترقيته ككتلة واحدة، يقوم على مبدأ "الأرض لمن يفلحها".[3]

جاء في ميثاق الوطني الثورة الزراعية "إن الثورة الزراعية ترمي إلى تغيير إنسان الريف، كما تهدف إلى تحقيق اشتراكية الزراعة، وهي لن تتقدم إلى الأمام ما لم تتوصل إلى تغيير ذهنية الفلاح ....وبهذا صارت الثورة الزراعية أداة للتغيير الاجتماعي الذي لا ينفصل عن الثورة الثقافية ...وبهذا فكل عمل

[1]عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1996،ص 117.

[2]سهيل خالدي، **الثورة الزراعية في الجزائر**، بيروت: إتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين دار العودة، (د.س)، ص 112.

[3]حسن بهلول، **القطاع التقليدية و التناقضات الهيكلية في بالجزائر**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص323.

من الأعمال الثورة الزراعية ينصب في الوقت ذاته على كل الشروط التقنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية".[1]

يتلخص مضمون الثورة الزراعية في إعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج ومنها الأرض على الفلاحين وإدماجهم في مجهود التنمية البلاد وتحسين ظروفهم معيشتهم، وتحديد وضبط الأنظمة الأساسية للملكية العقارية على أن يشارك الفلاحون في اختيار شكل التنظيم الأكثر ملائمة، الذي يرتكز على الأسس الآتية: تحديد الملكية الزراعية الخاصة، وتأميم جميع الأراضي الفائضة عن المساحة التي لا يقوم صاحبها باستغلالها مباشرة ومهما كانت مساحتها، وأدى ذلك إلى القضاء على سياسة التغيب إلا إذا كان بعذر يحدده القانون، [2] وشكل الصندوق الوطني للثورة الزراعية، الذي أخذ مهمة رصد كل الأراضي، ويضم الصندوق الوطني للثورة الزراعية كل الأراضي التي يجب أن يعاد توزيعها، وهو يتكون من الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة التي كانت تمتلكها الدولة والمبتاعات المحلية والهبات وكذلك الأراضي التي تم تأميمها وتحديدها، وبذلك تم تعيين الأراضي التي استرجعت ملكيتها مجانا إلى الفلاحين والى صغار الفلاحين.[3]

مراحل تطبيق الثورة الزراعية : مرت الثورة الزراعية بثلاث مراحل مهمة وهي: **المرحلة الأولى:** تم تطبيقها منذ عام1971 وشملت أراضي البلديات والأراضي التابعة للمؤسسات العمومية.[4] وبدأت بتسجيل ملكية الأرض ابتداء من مارس 1972 حيث تم تسجيل حوالي(600ألف هكتار من الأراضي الزراعية) وقد وضعت كل المساحات المسجلة تحت تصرف الصندوق الوطني للثورة الزراعية، خلال

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الثورة الزراعية**، الجزائر: المطبعة الرسمية، 1976، ص20-22.

[2] مطمر العيد محمد، **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية** ، الجزائر: دار الهدى، 2003، ص57.

[3] مطمر العيد محمد ، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا دولة، التخصص: علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005/2004، ص219.

[4] **المرجع نفسه**، ص223.

الفترة الممتدة مابين عامي 1971-1973 وأسهم أكثر من ستة ألاف مزارع في زراعتها، ولقد كان التأميم هذه الأراضي شيئا حتميا نظرا لقلة الأراضي الصالحة للفلاحة.[1]

جدول يوضح تطبيق المرحلة الأولى من الثورة الزراعية الوحدة: المساحات بالهكتارات

المساحات الإجمالية الموزعة	617.867	تعاونيات الاستثمارات	
العدد الإجمالي للمستفيدين	43.784	المشترك	707
مجمع الاستصلاح		العدد	11.580
العدد		المستفيدون	
المستفيدون			97.587
المساحة		المساحة	
قطع الأرض الفردية	258		
العدد	6.650		
المساحة		التعاونيات الإنتاجية	
	59.291		1.349
		العدد	
			24.434
	1.120	المستفيدون	455.220
	5.769	المساحة	

المصدر: وزارة الإعلام والثقافة ، **عشر سنوات من الانجاز**، المصدر السابق، 168.

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص143.

المرحلة الثانية: بدأت عام 1973حيث انتقل الرئيس هواري بومدين إلى عين يوسف بولاية تلمسان لإعلان الشروع في المرحلة الثانية من الثورة الزراعية وهدفها هو تأميم الأراضي الزراعية لتي لا تستغل مباشرة من طرف ملاكيها حيث تم توزيع أكثر من 650000 هكتار من الأراضي الخاصة على 60 ألف مستفيد الذين لا يملكون أرضا زراعية وعلى المستفيدين أن ينتموا إلى التعاونيات الزراعية ليحصلوا على القروض والمساعدات الرسمية على شكل بذور ومخصبات(أسمدة كيماوية).[1]

المرحلة الثالثة: في مطلع جانفي 1975 بدأت المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية وتتميز باجتماع الرئيس هواري بومدين في إطار تغيير وتطوير السهوب حيث تعمل الثورة الزراعية إلى استصلاح مساحة الأراضي الرعوية بصفة مستمرة وتقييم الأقصى للثورة الحيوانية وإتباع سياسة حقيقية للتجمع وذلك بفضل بناء القرى الرعوية التي تساهم في ترقية الاجتماعية الفعلية وشملت أراضي القطاع الخاص المؤممة .[2]

قامت الحكومة من خلال الثورة الزراعية بتخصيص الأراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضا زراعية وتجهيزهم بالوسائل اللازمة للزراعة، حيث هدفت إلى تحسين الظروف المعيشية عليهم استغلال الأرض لسبب ما، ودفع تعويضات لملاك الأرض الذين أممت أراضيهم وطبقت أحكام الثورة الزراعية بالنسبة لكل حال وتبعا لجودة الأراضي وأهميتها بالنسبة لعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى تحديد الأنظمة الأساسية العقارية وتنظيم المعاملات والإيجارات الخاصة بالأراضي،[3] كذلك إلى توسيع مجال الانتقال من تشريع قانون العمل والقوانين الاجتماعية لكافة عمال الزراعة[4]. وان أهم الإجراءات المتخذة لتحقيق

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص144.

[2] **المصدر نفسه**، ص 145.

[3] سهيل خالدي، **المصدر السابق**، ص71.

[4] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص72.

ذلك هي تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية، بحيث تأمم الأراضي والنخيل وتلحق بهذا الصندوق على أساس ثلاث وضعيات وهي:

-**التغيب عن الأرض:** ينبغي على الثورة الزراعية القضاء علة كافة أشكال التغيب عن الأرض فهذا الوضع يرجع إلى إهمال الأراضي واستثمارها الناقص، انطلاقا من مبدأ "الأرض لمن يخدمها" يعد المتغيب كل مالك على يستغل أرضه شخصيا، وعليه تأمم أراضي المالكيين وتستغل من طرف العمال الموجودين فيها والفلاحين الذين لا يعملون الأرض ويعيشون في نفس البلدية، والناحية ولا تطبق هذه القاعدة على ثلاث حالات:

- حالة الملكية لمساحة صغير جدا، لاتتجاوز 5 هكتارات.

- حالة اضطراب بعض الملاكين اترك أراضيهم على اثر الحرب.

- حالة الأشخاص العاجزين عن خدمة الأرض.[1]

-**إلغاء الملكية الواسعة:** يقصد بهذا تجديد الملكية الواسعة بإزالة الفوارق التي تسود العالم الريفي فتحديد هذه الملكيات تكمن من استخدام طاقات العمل لعائلة واحدة، يجعل المالك مضطرا لاستغلال أرضه لأقصى حد واستثمارها في كل الظروف، وتحديد مساحات الأرضي تبعا لأوضاع الطبيعية للأراضي والإمكانيات التي تتغير من طبيعة إلى أخرى.[2]ومبدأ وضع حد أقصى للملكية الزراعية هو يهدف إلى إعادة بناء الهيكل الزراعي في الجزائر الذي يشكل من قطاعات متفاوتة القوى الإنتاجية، لان أخطر نتيجة في الملكية الواسعة هي استغلال الوحدات الزراعية الكبيرة للوحدات الصغيرة وهذا

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الثورة، المصدر السابق**، ص20 .

[2] **المصدر نفسه**، ص 22.

سبب مشاكل في الإنتاج والتشغيل، وتدهور الوحدات الضعيفة لفائدة الوحدات الكبيرة ، وهذا يتنافى مع مبدأ التطبيق الاشتراكي.[1]

أراضي الجماعات العمومية والخاصة: إن نقصان الأراضي بالنسبة لعدد الفلاحين الذين لا يملكون الأرض أو يملكون القليل منها يجعل من الضروري استثمار أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، واستغلالها بشكل كثيف وكذلك استثمار كل أرض لا مالك لها بصفة عامة.[2]

يتم تخصيص أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية وفقا لشروط هي:

- **اختيار المستحقين:** يجب على الفلاح الذي سيعمل في الأراضي أن يكون له أهلية بدنية لاستغلالها، ومنح الأرض للفلاح الذي يملكها على درجة ناقصة أي يفتقر لأرض كافية .
- **طريقة تخصيص الأراضي:** إن تخصيص الأراضي يكون لفائدة مجموعة من الفلاحين بقصد قيامهم بالاستغلال في إطار تعاونية، إما التخصيص على شكل قطع منفردة فلا يعمل به .
- **حقوق والتزامات المستحقين:** ينتفع المستحقين من المساعدة والعون التقني والمالي بقصد تسهيل تنصيبهم على الأراضي التي تخصص لهم، أما التزامات المستحقون فهي خدمة أراضيهم شخصيا واستثمارها في إطار التوجيهات المقررة في المخطط الوطني، والمشاركة في الأشغال ذات الصالح الجماعي.[3]

ولا يمكن التحدث عن الثورة الزراعية دون أن نشير إلى مشروع "السد الأخضر" الذي أسندت مهمة تحقيقه إلى شباب الخدمة الوطنية الذي برزت مجهودا تهم في كثير من الميادين، ولقد تم اختيار

[1] حسن بهلول، **المصدر السابق**، ص342.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الثورة الزراعية**، **المصدر السابق**، ص23.

[3] **المصدر نفسه**، ص ص24-25.

خمسة مناطق لجعلها نموذجية وهي: البيض، افلو، الجلفة، بوسعادة، وتبسة. أما الأسباب التي دفعت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي لهذا الاختيار فهي:[1]

- قلة التضاريس مع وجود الحلفاء في كل من البيض وافلو.
- وجود مساحات مغروسة مع سهولة التوسع في هذا المجال بفضل الإمكانيات المتوفرة.
- الظروف الطبيعية الحسنة المتوفرة في ولاية تبسة لتربية الماشية.

ولقد خصصت إمكانيات مادية ضخمة بقصد استخدامها لتشجير مساحة تقدر ب 1.500.000 هكتار. أما السد الأخضر فهو مشروع للتنمية ، في إطار تطوير الغابات مما يساهم في عملية وقف الصحراء الزاحفة نحو الشمال. كما يساهم في استرجاع 12مليون هكتار صالحة للزراعة .[2]

المطلب الثاني: أهدافها

هدفت الثورة الزراعية إلى توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي والى تحقيق الظروف المناسبة للقيام بالتحولات العميقة للريف الجزائري ولم تهدف إلى إلغاء حق الملكية بل تقضي على إمكانية استغلال الفلاحين الصغار من قبل الملاكين وتضمن حقوق الملاكين الصغار وذوي الأملاك المتوسط ، فالهدف الرئيسي الذي ترمي إليه الثورة الزراعية هو تخصيص الدخل الفلاحي لتحسين مستوى معيشة الجماهير الريفية وتقدم الفلاح، وضمان مستقبل صغار الفلاحين وحمايتهم من المضاربة وتمكينهم من تنظيم أنفسهم بقصد الوصول إلى السيطرة على التقنيات العصرية، وانجاز الاستثمارات فالأمر يتعلق إذن بخلق الظروف اللازمة لتغيير وجه الريف تغييرا جذريا. إذ أن المادة

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص150-151.
[2] **المصدر نفسه** ، ص152.

الأولى من ميثاق الثورة الزراعية قد نصت على :" ***الأرض ملك لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها*** " وهذا يعني أن استغلال الإنسان للإنسان سيلغى في جميع أشكاله.[1]

- تهدف إلى القضاء على الخماسة، وتحسين أحوال الفلاحين وتطوير البنية التحتية الريفية.
- استصلاح المراعي التي من شأنها تدعيم المعركة القائمة ضد العطش والجوع ومرض الماشية حتى تتحسن ويتحسن إنتاجها. وستضاعف الاستثمارات الضرورية التي تعمل على توسيع وحدات الأنظمة الجديدة المخصصة لهذا الغرض (توفير المياه والمأوى والأحراش).
- إقامة أنظمة جديدة للتعاونيات، التي تفرض التسيير الجيد للأجهزة المقدمة من اجل عمل هادف، الغرض منه تعميم عملية إصلاح وتنمية المساحة المخصصة للرعي، والتي من شأنها إشراك المربيين الصغار، والرعاة المعدومين.
- إشراك أو إلحاق الرعي بباقي الاقتصاد الفلاحي وذلك بفضل تدعيم التبادل بين الشمال والجنوب وتعاونهما.[2]
- إنشاء تعاونيات فلاحية.
- انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية.
- مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى انجازها.
- التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم العتاد اللازم وتشجيعهم على الرفع من منتوجاتهم .
- تحديد أسعار المنتوجات الزراعية التي لا يستطيع المواطن الجزائري أن يستغنى عنها.
- إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة لاستهلاك كالقمح، الطماطم، للحد من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة.

[1] سهيل خالدي، **المصدر السابق**، ص112.

[2] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص131.

- جرد الأراضي البور استصلاح الأراضي التي احرقها المستعمرون.[1]
- توحيد نظام الأراضي وزيادة حجم الإنتاج وتوزيعه عن طريق استخدام
- التقنيات الحديثة على نطاق واسع.[2]
- تهدف الثورة الزراعية إلى تنويع وتكثيف الإنتاج الزراعي لتلبية الحاجات الغذائية للبلد وترسيخ وتحسين مركز الجزائر في السوق العالمية في مستوى تصدير المنتجات الزراعية كذلك تهدف إلى توازن مداخيل و الإنتاجيات لضمان دخل لائق للفلاحين.[3]

المطلب الثالث : نتائجها

لقد حققت الثورة الزراعية نتائج كثيرة ساهمت في تطوير القطاع الزراعي وتنميتها ،إن الثورة الزراعية شملت 13%من مساحة الأراضي الزراعية تم توزيع على 80 ألف أسرة وشملت 10% من فقراء الفلاحين. وساعدت أيضا على تصفية الملكيات الغائبة وتحرير الفلاحين الفقراء من أشكال لاستغلال وعلاقات الإنتاج الإقطاعية، وضمنت هذه المزارع نحو ربع الأراضي الزراعية و10% من قوة العمل الزراعية الكلية، وتقوم هذه المزارع على المشاركة الجماعية في العمل واقتسام الناتج الزراعي وفقا للجهد المبذول من كل فلاح وأسرته.[4]

[1] رابح عدالة، **المرجع السابق**، 24-25.

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دمشق: دار الطليعة، 1984، ص615.

[3] بن جامين ستورا، **المصدر السابق**، ص58.

[4] عبد الفضيل محمود، **النفط والوحدة العربية على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية** ،ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1980، ص91.

إن الثورة الزراعية، قد فتحت أمام الفلاح الجزائري أفاق واسعة لتطور وتغيير واقعه الاجتماعي نحو الأفضل، فالأرض التي كان يعمل بها كأجير هو اليوم سيدها، ولإمكانيات التي وفرتها له الدولة ويستغلها لفائدة أرضه ولصالحه.[1]

وتتمثل نتائج الثورة الزراعية من خلال المخططات هي:

بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول 1967 –1969 كانت النتائج المتحصل عليها هي:

– تشجير أكثر من 10الاف من الأراضي وغرس أكثر من ألف هكتار بالأشجار المثمرة, إضافة إلى اقتناء 5 آلاف جرار

– تربية 3 آلاف من الأبقار الحلوب.

أما المخطط الرباعي الأول 1970– 1973النتائج المتحصل عليها هي:

– توسيع مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة الى7 آلاف هكتار.

– قلع أكثر من 80 ألف قنطار من أشجار العنب المخصصة لإنتاج الخمور[2].

– إعادة تشجير أكثر من 150الف هكتار من الأراضي الزراعية.

– بلغ عدد الأبقار الحلوب 9الاف, أما النعاج الحلوب بلغت حوالي 160الف نعجة.

– إنشاء 15معمل مستقل لإصلاح المعدات الزراعية و19معملا متنقلا, و13معصرة زيتون.

[1] مطمر العيد محمد، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع**، المرجع السابق، ص221.

[2] رابح عدالة، **المرجع السابق**، ص ص 41–42.

وتمثلت نتائج المخطط الرباعي الثاني 1974-1977فيما يلي:

- إلغاء الضرائب على الفلاحين.

- توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية.

- الشروع في بناء السد الأخضر للحد من زحف رمال الصحراء, وبلغ طول السد 1350 كلم ومتوسط عرضه 20 كلم.[1]

رغم النتائج الايجابية التي حققتها الثورة الزراعية فقد برزت نتائج سلبية عديدة عندما تم تطبيق هذا النظام وتمثلت في:[2]

أولا: انسحاب حوالي8 %من المستفيدين منذ تطبيق الثورة الزراعية في مجموعات تعاونية من اجل استصلاحها واضطرار أعضائها إلى العمل بأجور زهيدة بانتظار استصلاح الأراضي .

ثانيا:كان عدد المستفيدين حتى عام 1975 حوالي 87% ألف فلاح وكان من المفترض أن تستفيد من الثورة الزراعية حوالي مليون فلاح, مع زيادة نفوذ كبار الملاكين الأراضي الزراعية وقدرتهم على المواصلة والتهرب مع إعطاء البيانات الحقيقية لحجم ملكياتهم وثرواتهم.

ثالثا: فشل الكثير من التعاونيات بسبب الأخطاء الكثيرة، فبسبب التركيبة الإدارة التنفيذية المكونة من كبار الملاكين أم من بمثلهم أو من الذين جئ بهم إلى التعاونيات تعويضا لهم عن عجز أصابهم على، مما أدى إلى حدوث خسائر في هذه التعاونيات، فمثلا في بعض التعاونيات التابعة لقطاع الإنتاج الحيواني خسرت نصف قطاعاتها بسبب الإهمال إضافة إلى انعدام المراقبة الحكومية على

[1] رابح عدالة، **المرجع السابق**، ص 45.

[2] رحمة منى، **المرجع السابق** ، ص86.

إنفاق التعاونيات, وتحولت بعض الإدارات التي تدير التعاونيات عن مهامها الرئيسية واتجهت نحو التجارة وتوزيع بعض السلع التي ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية.[1]

رابعا: خلال فترة 1966-1968 كان الإنتاج متقهقر وهذا بسبب تدخل السلطات العمومية في النشاط الزراعي وتسييره إضافة إلى كيفية مكافئة العمال الذين كانوا يأخذون أجرة شهرية أكثر يتقاسمون الأرباح، وكلك قلة الإطارات سواء منهم المهندسون أو التقنيون أو المسيرون، وإنهاك العتاد الفلاحي، ففي سنة1966 مثلا كانت المزارع العمومية تملك 16ألف جرار منها 9الاف عاطلة لأسباب مختلفة، عتاد قديم فقدان قطار الغيار، نقصان في الصيانة..،أما العمال لكونهم لم يستطيعوا التحكم فعليا في نشاطهم فكانوا يقومون بأداء أقل جهد ممكن في انتظار أجرة شهرية ضعيفة.[2]

ونتيجة لهذه الأوضاع تم في 1969 إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي، وقامت السلطات باستثمارات معتبرة في الزراعة كم تم إنشاء بنك متخصص في العمليات الزراعية، لكن هذه القواعد فضلت الاعتماد على الموارد البترولية أكثر من الاعتماد على الزراعة، وأصبحت الجزائر عام 1970يستورد ما يقارب ثلث حاجاتها من الحبوب، و10% من الخضر الجافة و30%من البيض و50% من الحليب، كما بدأ تستورد اللحوم.[3]

المبحث الثاني: الثورة الصناعية

تعد الثورة الصناعية أهم ثورة من ضمن هذه الثورات الثلاث وقد استند بومدين على نظرية الصناعة المصنعة والتي تقوم بنشر الصناعات الأساسية التي بدورها ستجر إلى صناعات أخرى، فمثلا بدل

[1] رحمة منى، **المرجع السابق** ، ص87.

[2] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د. ب)، (د.ن) ص 35-36.

[3] **المرجع نفسه**، ص37.

بيع البترول أو الحديد كمواد خام وبأسعار بخسة، يتم تحويلها محليا إلى مواد خام صالحة للاستعمال، فالصناعة الحديد والصلب ستؤدي إلى صناعة الآلات والعربات.[1]

بعدما استخدم التخطيط كأسلوب لحل المشاكل الاقتصادية في العديد من الدول، فقد طبقته الجزائر في مشروعها التنموي لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير استخدام مجموعة الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه الذي يتطلبه انجاز الأهداف البناء الاشتراكي.[2]

إن هذا التصور للتخطيط يستلزم سياسة حازمة، يعززها وعي متبصر بأهداف التشييد الاشتراكي. كما أن التخطيط يتطلب جهدا كبيرا وتفكيرا عميقا من اجل اكتشاف الإمكانيات الجديدة واستثمارها وجعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية، وقد خاضت الجزائر تجربة التخطيط إذ عرفت جملة من المخططات التنموية.[3]

استند بومدين على المخططات الاقتصادية الكبرى، بداية بالمخطط الثلاثي بين عامي1967و1969 ثم المخطط الرباعي الأول بين 1970و1973 ثم المخطط الرباعي الثاني بين عامي 1974و1977 وقد استمرت في هذه المخططات أموال ضخمة جدا أي ما يقارب نسبة 44.7%منها في القطاع الصناعي، الذي أعطاه بومدين الأولوية الكبرى من ضمن ما يسميه بالثورات الثلاث، وأدى ذلك إلى تزايد الإنتاج الصناعي للجزائر بخمسة أضعاف مابين 1967و1978اي من 100الى453في ظرف 10 سنوات.[4]

---

[1] لونيسي رابح، **المرجع السابق**، ص219.

[2] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص36.

[3] عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائر ماضيه وحاضره(1830-1985)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د.س.ن)، ص131.

[4] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص218.

المطلب الأول: مجالاتها

استهدفت الإستراتيجية الجزائرية للتنمية عام 1966 تأجيل المسألة الزراعية والتركيز على التصنيع الثقيل حتى تنجز البناء الصناعي الأساسي الذي يحتاج إلى كثافة في رأس مال عالية وضخامة حجم العمالة خلال الفترة الممتدة من (1966-1980)، لذلك قامت الدولة في عهد الرئيس هواري بومدين بعدة إجراءات في هذا المجال منها استئناف العمل في المؤسسات الصناعية، وشجعت على إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة [1].

اتسمت الفترة مابين 1967-1979 بالمخططات الثلاثة، اتضحت فيها معالم إستراتيجية التنمية الاقتصادية منحت فيها القيادة لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب الزراعة، لما لها من قدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي وكرست لها مبالغ كبيرة وجهت إلى الصناعات الأساسية، خاصة قطاعي النفط والصلب لاعتبارهما فرعين الأساسين للتصنيع ولتمويل التنمية[2].

ركزت الحكومة الجزائرية اهتمامها على القطاعات الصناعية من خلال المخططات التنموية التالية:

المخطط الثلاثي1967-1969: يعتبر أول خط تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، ذلك لان الإنتاج هو محرك كل تنمية، وقد بدأ عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات.[3]ويتميز هذا المخطط بأنه مخطط أولي أو شبه مخطط وذلك لكونه يقوم بتهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الموالي، وكان حجم الاستثمارات المستهدفة لتحقيقه 19.58مليارديناردجزائري

[1]عبد اللطيف اشنو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982،ص 270-273.

[2] زوز محمد، **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، جامعة ورقلة، متاح على الرابطhttp:// revues-univ-ouargla.dz بتاريخ

[3]وزارة الإعلام والثقافة، **عشر سنوات من الانجاز**، المصدر السابق، ص98.

والمقصود بهذه التكاليف هو ما يقدر المخطط أن يتطلبه انجاز المشاريع المبرمجة من الاستثمارات.[1] وقد بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات حوالي 4 مليارات و200مليون دينار في الخطة الثلاثية أي مايعادل52 من إجمالي الاستثمارات الكلية، فلقد كانت حصة الصناعات القاعدية بما في ذلك صناعة الميكانيكية والكهربائية وصناعة المواد البناء ما يقارب 89.5%من مخصصات الاستثمارية في قطاع الصناعة، وقد وزعت الاستثمارات على ثلاث مجموعات على النحو التالي:[2]

1. الاستثمارات الوسطية مثل الجرارات والآلات الزراعية والمضخات والأنابيب والأسمدة الصناعية.
2. الاستثمارات الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية وبعض الأجهزة الضرورية والمعدات الضرورية لمد شبكة الكهرباء.
3. والاستثمارات شبه الإنتاجية كالتجارة، النقل والمواصلات والمدارس والمستشفيات المؤسسات الإدارية(الطرقات الماء، الكهرباء وغيرها).

والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات في جميع القطاعات

المحروقات	قطاع إنتاج السلع التجهيز	قطاع إنتاج السلع الوسطية	الاستهلاكية
%47.8	%32.5	%12.3	%7.4

Yousef Bewhafsi:"Algérie un développement past comme les autres" Alger: Editions Houma, 2008, page238.

[1] نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص126.

[2] محمد بلقاسم، حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص ص 166-169

نلاحظ من خلال الجدول أن المحروقات أخذت الحصة الأكبر في الاستثمارات هذا المخطط ب47.8% ثم تليها سلع التجهيز فالسلع الوسطية فالاستهلاكية[1]. سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تسمى بالصناعات القاعدية حيث يلاحظ أن قطاع المحروقات والحديد والصلب والبتروكيمياوية قد استحوذت على نسبة 47.8%من مجموع الاستثمارات، وقد بلغت نسبة الانجاز في هذا المخطط82 %.[2]

المخطط الرباعي الأول(1970-1973): سجل هذا المخطط أول انطلاقة حقيقة للتخطيط على النمط الاشتراكي، وكان هذا المخطط يهدف إلى خلق الشروط المستقبلية لتوفير التشغيل القوى العاملة إلى غاية 1980.[3] الذي استهدف استكمال السيطرة على الاقتصاد الوطني وتوسيع الاستثمارات الإنمائية وخصوصا في مجال تطوير الموارد الهيدروكاربونية كسلع لتصدير وتوليد الطاقة والعمل على إقامة صناعات بتروكيمياوية وصناعات المرتكزات الأساسية لهيكلة اقتصاد الوطني جديد.[4] وأكدت الخطة على إتباع الحكومة إستراتيجية التصنيع الثقيل فان تطوير هذا النوع من الصناعات سوف يخلق فرص عمل كبيرة،ولذلك رصدت له مبالغ هامة حوالي27.8 مليار دينار استحوذ القطاع الإنتاجي فيها حوالي 49% من مجمل الاستثمارات.[5]

---

[1]Yousef Bewhafsi:"Algérie un développement past comme les autres", op. cit, page238.

[2]نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص126.

[3] **المرجع نفسه**، ص127.

[4]علي الدين هارون، "**الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 37، بيروت، 1982، ص127.

[5]نور الدين زمام، **المرجع السابق**، 127.

والجدول التالي يظهر حجم الاستثمارات المخطط الرباعي الأول(1970-1973)

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي مليار دج	الاستثمارات الفعلية مليار دج
1)القطاع المنتج	45.84	17.34	25.79
الصناعة	37.35	12.40	21.44
الزراعة	9.49	4.94	4.35
القطاع شبه منتج	4.43	1.87	2.60
– التجارة والنقل والمواصلات	4.43	1.87	2.60
القطاع غير منتج	17.27	8.54	7.92
- البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.14	1.21
- البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	28.56	27.25	36.31

المصدر: محمد بلقاسم وحسين بهلول، سياسة، المرجع السابق، ص198.

يلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع نسبة الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني وان الدولة اهتمت بقطاع الصناعة وتم إنشاء عدد هام من الصناعات الأساسية, فرع المحروقات وفرع الصناعات الميكانيكية رغبة منها في إرساء قواعد الصناعة الثقيلة إلى تباعد المجتمع على توفير التكامل الاقتصادي, إضافة إلى الشروع في تطوير قطاع التغذية والنسيج والجلود وإقامة مركبات تحويل الحطب والورق وتوسيع صناعة مواد البناء.[1]

شهد المخطط الرباعي الأول عدة انجازات تتمثل في:

لقد اهتم بومدين بمشاريع الأشغال الكبرى كالسكك الحديدية وطرق المواصلات فقام بتدشين طريق الوحدة الإفريقية الذي كلف جنود الخدمة الوطنية لانجازها، وستهدف ربط الجزائر بالبلدان القارة السمراء، مما يسمح للجزائر تسويق المنتجات في هذه البلدان.[2]

- وضع الحجر الأساسي لمركب الحافلات الصناعية بالرويبة في 11فيفري1972.
- انطلاق أشغال الأنبوب الرابط بين حاسي مسعود وارزيو في 28 مارس1972.
- تدشين الأنبوب حاسي رمل –سكيكدة والأنبوب حوض الحمراء سكيكدة في 14ماي1972.
- تدشين مركب سكيكدة لتمييع الغز في 19 جوان 1972.
- تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية في عنابة في 15 ماي1972[3].

[1] محمد بلقاسم، حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص ص198-199.

[2] رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص220.

[3] سعد بن بشير العمامرة، **المرجع السابق**، ص271.

كما قام الرئيس هواري بومدين بتأميم كافة أنابيب المحروقات وكل الحقول الغاز الطبيعي و 51%من أملاك إنتاج البترول لكل الشركات الفرنسية في 24 فيفري1971.[1]إذ تمكنت الجزائر بفضل إجراءات التأميم التي اتخذت إن تستعيد سيادتها وتمارس حقوقها على الموارد البلاد، ويشمل قطاع المحروقات وتطبيق منهج السياسي الذي أفرزته القيادة الثورية في المجال الاقتصادي.[2]

وبهذا أصبحت جميع القطاعات الاقتصاد الوطني الإستراتيجية تحت إشراف الدولة مباشرة، وهكذا أصبحت الجزائر تتصرف بكل سيادة من خلال شركاتها الوطنية في 80% من إنتاج البترول في حقول الغاز، وجميع منشات التكرير والمنشات البترولية ، كما أصبحت تتصرف في 90 %من منشات تمييع الغاز.[3]

سمح تأميم المحروقات في رفع من إنتاج البترول من 23مليون طن في سنة 1965 إلى 50مليون طن سنة 1975 ، والغاز الطبيعي من 1.5 مليار م سنة 1965 إلى 15 مليار م سنة 1975.[4]

وفي ماي 1968، تم تأميم 45 مؤسسة صناعية تابعة للشركات أجنبية في قطاعات هامة: البيانات الميكانيكية والكهرباء، الأسمدة، أعمدة البناء، صناعات الغذائية بقيمة 500مليون دينار وبطاقة عمالية وصل إلى آلاف عامل، وهذه القوة الصناعية الهامة استخدمت لصالح تنمية البلاد ، والى جانب هذه التأمينات فان تطهير القطاع الصناعي قد تم أساسا عن طريق إنشاء شريكات تضم جميع الصناعات لنوع واحد من النشاطات.[5]

---

[1]بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 347.

[2]وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص152.

[3]رابح عدالة، **المرجع السابق**، ص 48-49.

[4] **المرجع نفسه**، ص48-49.

[5]نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص143.

كما تم إنشاء شركة وطنية تتكفل بتحويل المواد الطاقوية الخام إلى مواد مصنعة وكان الهدف من إقامة الصناعات التحويلية انخفض من نسبة استيراد الوسائل الإنتاجية بالعملة الصعبة, ومن نسبة تدخل اليد العاملة الأجنبية في قطاع المحروقات، والرفع من مستوى الاستثمار، وسمحت هذه الإستراتيجية بتوسيع مساحة الأبحاث والتنقيب ، حيث المساحة المخصصة للأبحاث سنة 1965 لا تتجاوز 175ألف كم لترتفع إلى 865 ألف كم سنة1975 ونتج عن هذه الأشغال اكتشاف أكثر من 200 منبع يحتوي على 500 مليون من احتياطي البترول و150 مليار م من الغاز الطبيعي، وأصبح نصيب الجزائر 75% من البترول سنة 1976و 11% سنة 1966، أما الغاز الطبيعي وصل إلى 72% سنة 1975 بعد أن كان لا يتجاوز 18% سنة 1966 وأصبحت الجزائر في مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم.[1]

المخطط الرباعي الثاني(1974-1977): أكد هذا المخطط على إستراتيجية التصنيع وترقية العمل التنموي إلى مستوى عال، كما استمر في تحقيق أهداف الثورة الصناعية وذلك بتكثيف وتنويع الجهد المبذول خلال المخططات السابقة.[2] فقد خصص مبلغ 100 مليار دينار كتثمين للمواد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي وإدماج القطاعات الاقتصادية وتحسين لموارد التخطيط والعمل على وضع مؤسسات لقاعدة صحيحة وعلى طرق زراعية محسنة وأيضا تطوير الإسكان والصحة وإيجاد فرص عمل، تميز هذا المخطط بالحجم الهائل للاستثمارات التي رصدت له، وقد ساعد على تحقيق ذلك ارتفاع أسعار البترول، كما تميز باهتمام الواسع بالقطاعات الأخرى غير صناعية,[3]

حدد قيمة الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط ب 54 مليار ثم ارتفعت إلى 110 دينار. وهي ضعف الاستثمارات المخصصة للمخطط الرباعي الأول بأربعة أضعاف، وقسمت هذه الاستثمارات إلى:

[1] رابح عدالة، **المرجع السابق**، ص49.
[2] نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص127.
[3] **المرجع نفسه**، ص127.

- الاستثمارات الصناعية 50.73 مليار دج.
- الاستثمارات الزراعية 16.72 مليار دج.
- الاستثمارات في قطاع التوزيع كالمواصلات والتخزين والتجارة 10.5 مليار دج.

الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية 3.79 مليار دج.[1]

ولتوضيح أكثر نبين حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة من خلال المخططين الرباعيين الأول والثاني.[2]

القطاعات الصناعية	**الخطة الرباعية الأولى 70-73**		**الخطة الرباعية الثانية 74-77**	
	القيمة	/	القيمة	/
الهيدروكربونات	4.573	48.5	19.500	40.6
التعدين	0.700	5.6	1.100	2.2
صناعة الكهرباء	0.735	5.9	1.525	3.1
صناعة الحديد والصلب	1.900	15.3	5.825	12.1
صناعات الكيمياوية	512	4.1	4.000	8.3
صناعات الميكانيكية والكهرباء	1.275	10.3	6.238	13
صناعة النسيج	0.575	4.6	1.420	3

[1] محمد بلقاسم وحسن بهلول، **المرجع السابق**، ص 265.

[2] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص 88.

الجلود	–	–	0.170	0.3
مواد البناء	0.960	7.6	4.100	8.5
صناعات أخرى	1.190	9.6	4.040	8.3
المجموع	12.400	100	48.000	100

المصدر: وزارة الإعلام والثقافة، عشر سنوات من الانجاز، المصدر السابق، ص88.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، إن الدولة في عهد الرئيس هواري بومدين قد أولت اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة من خلال المخططين الرباعي الأول والثاني، نلاحظ زيادة في حجم الاستثمار في قطاع الصناعة حيث وصل حجم الاستثمارات في الخطة الرباعية الأولى 12.400 مليون دينار أما في الخطة الراعية الثانية 48.000 مليون دينار،حيث زاد حجم الاستثمارات إلى أربعة أضعاف، كما حصلت بعض القطاعات على اهتمام كبير من طرف الدولة والمتمثل في قطاع الهيدروكربونات أول القطاعات الصناعية التي اهتمت بها الحكومة ثم يليها قطاع صناعة الحديد والصلب ، ثم قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية ثم قطاع مواد البناء.[1]

- **الاتجاهات الكبرى لهذا المخطط :**

- تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهم القواعد الضرورية لتلبية حاجيات الأهالي
- تعميم الشغل وهو الهدف الرئيسي.
- توسيع الصناعات الأساسية وتحويل المواد الطبيعية.
- تطوير النشاطات الصناعية المحلية.

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص 89.

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشرف عليها وتقوم بانجازها المجموعات المحلية التي تستهدف بتلبية الحاجيات المحلية.
- تعميم المنتجات الصناعية إلى كل أنحاء التراب الوطني.[1]

المطلب الثاني: أهدافها

إن الثورة الصناعية ترمي إلى تمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لأنها منطلق أساسي لعملية تحسين الإنتاج الذي تقتضي إعداد الإطارات المزودة بالمعارف والتجارب الضرورية لتمكن من تسيير الوحدات الإنتاجية لرفع وتحسين الإنتاج، ولتكوين العمال من جهة وتمكينهم من التكيف مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة وضمان مشاركتهم بفعالية في تسيير لدفع الثورة الصناعية إلى الأمام من جهة أخرى.[2]

كما ورد في ميثاق الوطني سنة 1976:".... إن الثورة الصناعية تهدف إلى إزالة البنيات الاقتصادية الاستعمارية التي تبقي بلدان العالم الثالث مصدرة للمواد الخام، ومستوردة للمنتجات المصنعة كما تفرض بنيات الاستعمارية الجديدة الامبريالية التي تحاول، بحجة توزيع عالمي جديد للعمل أن تنقل إلى بلدان العالم إلى الصناعات التي تعتبرها البلدان المتقدمة قليلة الفائدة على أراضيها، والتي يريد مع ذلك الاستمرار في مراقبتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عندما تنجح في إقامة بالبلدان النامية وتلك هي المميزات التي تتيح لأكثر البلدان النامية تقدما، مواصلة سيطرتها على البلدان إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية ودعم الاستعمار الجديد.[3]

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص106.

[2] علي زغدود،**المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر**، الجزائر:المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع،(د.س.ن)، ص ص 44-45.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، المصدر السابق، ص122.

المطلب الثالث: نتائجها

إن من أهم ما نلاحظه فيما يخص هذه المخططات هو تنفيذها لأهداف المعنية من طرف المخطط الجزائري بغض النظر عن أشكال تجسيدها على ارض الواقع, وتتلخص هذه الأهداف في جملة من النقاط أبرزها:[1]

- تحقيق التوجه الداخلي للاقتصاد الجزائري لتحقيق قطعية مع المخطط الخارجي, وذلك من خلال إيجاد منظومة إنتاج موجهة لخدمة السوق المحلي, والبدء بتوجيه الجزء الأعظم من الاستثمارات نحو مواد التجهيز وليس مواد الاستهلاك
- الاهتمام بجميع الصناعات كما جاء في خطاب الرئيس بومدين بالحجار في 15ماي 1972 قوله:"لقد أظهرت التجربة الجزائرية الشابة بان بناء الصناعة الثقيلة لم يمنع إنشاء صناعات خفيفة موفرة للتشغيل ومنتجة لمواد الاستهلاك...."
- إدماج الزراعة في الصناعة, فالأولى توفر التقنيات والمعدات والأسمدة التي تساعد على زيادة الإنتاجية, كما توفر الزراعة المواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية المختلفة.ثم قطاع مواد البناء
- تقسيم وتطوير الموارد الطبيعية واستعادتها لإخراج البلد من تحت الهيمنة الرأسمالية.
- تشيد صناعة التجهيزات وصناعة المواد الأولية الضرورية.

بالإضافة إلى هذه الايجابيات فقد ظهرت في عهد بومدين عدة شركات عملاقة, تهتم بالصناعات الأساسية أهمها السونطراك**S.N.S** أي شركة الصناعات الحديدية والسوناكوم أي شركة الصناعات

[1] نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص ص129-130.

الميكانيكية والسونيلاك للأجهزة الكهربائية والالكترونية والسوناريوم للبحث في المناجم وكانت تأخذ هذه الشركات الحصة الأكبر في مجال الاستثمارات, وقد قدرت عام 1970ب 35%من حجم الاستثمارات.[1].

جدول يوضح حجم الاستثمارات في الجزائر مابين 1967-1979 بملايين الدينارات.

القطاعات	مخطط 1969-1967	مخطط 1973 -1970		مخطط 1977 -1979		1979-1978
	الانجاز	الأهداف	الانجاز	الأهداف	الانجاز	الانجاز
الزراعة	1605	4140	4350	12005	8913	3259
الصناعة	4750	1200	20803	48000	63100	66864
مجمل القطاعات	9121	2770	36297	110210	93200	106759

المصدر: نور الدين زمام، السلطة، **المرجع السابق**، ص 128.

من أهم الملاحظات التي نجدها في الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات منذ 1970 فقد تجاوزت في المتوسط 35/أي أن وصلت في سنتين 1978-1979 إلى 46/, كما نلاحظ الحجم الهائل من الاستثمارات موجه نحو القطاع الصناعي حيث كانت النسبة الموجهة لهذا القطاع في المخطط الثلاثي

[1] رابح لونيسي، رؤساء، **المرجع السابق**، ص220.

72/ ثم أكثر من 57/ في المخطط الرباعي الأول لتصل إلى 61/ في المخطط الرباعي الثاني, وأخيرا 77/ خلال سنة 1979.[1]

- رغم الايجابيات التي حققتها الثورة الصناعية إلا أنها لم تخلو من سلبيات حيث وجهت لها عدة انتقادات منها:[2]

- الاهتمام بالصناعات الثقيلة التي لا تدر ربحا على المدى القريب, وان هذه الصناعات تحتاج إلى تكنولوجيا عالية جدا, وليس للجزائر إطارات لقوة لذلك,مما ربط البلاد تكنولوجيا بالغرب بدل الاستقلالية عنه.
- السياسة لاقتصادية كانت لها أثار سلبية كبيرة جدا على الزراعة التي أهملت تماما, حيث انخفض إنتاج الحبوب الذي هو الغذاء الرئيسي للجزائر من 19.6 مليون قنطار إلى 4 مليون 1967 لينخفض بعدها إلى 15.3 مليون قنطار عام 1978, وأدى ذلك إلى ارتفاع لفاتورة الاستيراد للحبوب التي انتقلت من 7.4 مليون قنطار عام 1966الى 22.1 مليون قنطار عام 1978 أي بثلاث أضعاف.
- أن سياسة بومدين الاقتصادية علمت الكسل والاتكال للجزائري بدل تقديس العمل والاعتماد على النفس, فلكي لمنصب البطالة والغضب الشعبي, عهد إلى استخدام غير عقلاني للعمالة أي فولد عجزا لدى هذه الشركات فلم تتمكن من أرباح وفوائض مالية تستثمرها في عملية توسيع ذاتها .
- إن سيطرة الطبقة البيروقراطية والتكنوقراطية على المؤسسات الاقتصادية في عهد بومدين ولم يكونوا مراقبين, مما سمح لهم بتكوين ثروات هائلة من سرهم لهذه المؤسسات, فعهدوا إلى تحطيم

[1] نور الدين زمام، **المرجع السابق**، ص 128.

[2] رايج لونيسي ، **المرجع السابق**، ص ص 221-223.

هذه المؤسسات ثم كانوا وراء الضغط من اجل الانتقال إلى اقتصاد السوق في منتصف الثمانيات بهدف, استثمار هذه الأموال التي نهبوها في عمليات الاستيراد والتصدير.

- **التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية:**

صدر القانون المتضمن التسيير الاشتراكي في سنة 1971 بموجب الأمر 74-71 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971[1]، نص هذا القانون في المادة08 منه على تمنح صفة العامل لكل شخص يعيش من حاصل عمله ولا يستخدم لمصلحته عمالا آخرين في نشاطه المهني، والغاية من إصدار هذا القانون لم تكن إقامة نظام قانوني خاص بتنظيم علاقات العمل بل كان الهدف تكريس مبدأ نظام مشاركة العمال في تسيير المؤسسات الاقتصادية وجاء في الميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بان عمال المؤسسة الاشتراكية هم منتجون يتحملون مسؤولية تسيير المؤسسة هذا الهدف هو الدافع من وراء إصدار القانون المتعلق بالعلاقات الجماعية للعمل في القطاع الخاص .

وقد تطرق ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات إلى حقوق وواجبات العمال وهي:[2]

- يتساوى العمال في الحقوق والواجبات ويستفيدون من نفس الأجور والفوائد الممنوحة عن نفس العمل وعن مؤهلات و إنتاج متساويين.
- يستفيد العامل من جميع الحقوق المتعلقة بالأمن والتأمينات الاجتماعية ومن ضمنها المنح العائلية.
- يكون للعامل الحق في جزء من الأرباح الحاصلة من نشاط المؤسسات.
- يعترف لكل العمال بالحق النقابي.

[1] المرسوم 74-71 مؤرخ في 16 نوفمبر 1971، يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، الجريدة الرسمية، عدد 101، الصادرة في 16 نوفمبر 1971

[2] République algérienne démocratique et populaire. gestion socialiste des entreprises commission nationale pour le gestion socialiste des entreprises, alge, 1975, p, 18.

- يكون للعامل الحق أيضا في تكوين المهني والترقية الاجتماعية الثقافية ويجب عليه أن يقوم بعمله بأقصى ماله من الشعور بالواجب وان تستمر على التحسين المستمر للمهلات ومعلوماته التقنية.

- يجب على العامل أن يساهم في زيادة الإنتاج وقابلية الإنتاج وعلى تحسين المستمر للجودة وعلى تحقيق أهداف المخطط.

وركز الميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية على تكوين:[1]

- **مجلس العمال:** ينتخب مجلس عمال لمدة ثلاثة أعوام من طرف جماعة عمال الوحدات والتي تتألف من مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة من سبعة أعضاء إلى خمسة وعشرين حسب الأهمية العددية لجماعة العمال. ويصدر مجلس العمال آراءه وتوصياته حول:

- مشروع المخطط لتطوير الوحدة أو المؤسسة في نطاق تحضير المخطط الوطني.

- الحسابات التقديرية لإيرادات ومصاريف المؤسسة أو الوحدة .

- مشاريع البرامج المتعلقة بالنشاط ولاسيما بالإنتاج والتموين والتسويق.

- حساب الاستغلال والميزانية السنوية وتقرير المندوبين للحسابات.

- **اللجان الدائمة:** يمكن أن يحد داخل المؤسسة أو الوحدة، لجنة أو عدة لجان دائمة وهي خمس لجان للشؤون التالية: الاقتصادية والمالية والتي تتكفل بدراسة جميع المسائل القابلة للإنتاج والتسيير وتشترك في إبرام الصفقات، وهي الهيئة مكلفة بمراقبة الميدان المالي للمؤسسة. ولجنة الشؤون الاجتماعية والقافية التابعة للمؤسسة،لجنة المستخدمين والتكوين تتكفل بتوظيف المستخدمين والاهتمام بالفوائد المادية الممنوحة لهم، لجنة شؤون حفظ الصحة وأمن العمال تقترح جميع التحسينات التي يراها مستحبة للمؤسسة، لجنة الشؤون التأديبية تتكفل بإعطاء رأي في كل المسائل المتعلقة بالتأديب التي طرحها المدير، وتتألف اللجان الدائمة من أعضاء بعينهم مجلس العمال .

[1]République algériennedémocratique et populaire, gestion ,op,cit; pp 19-24.

-**مجلس المديرية:** يحد في كل مؤسسة مجلس مديرية يترأسه المدير العام ويتألف من عدد من النواب المباشرين لهذا المدير ومن ممثلين ينتخبهم مجلس العمال لمدة ثلاث أعوام، ومن **أهم أعمال مجلس المديرية** : وضع البرامج العامة لنشاط المؤسسة ومشاريع برامج البيع والإنتاج والتموين، وضع مشاريع توسيع نشاطات المؤسسة ومخططات وبرامج استثماراتها، القيام بالمساعدات المصرفية والمالية وحساب الأرباح والخسائر، تسوية خلافات المؤسسة . تعيين ممثلين للمديرية في اللجان الدائمة للمؤسسة. تعيين ممثلي المؤسسة في الشركة التي تحوز فيها المؤسسة على جزء من رأس المال.

- **مدير العام للمؤسسة:** يتصرف المدير العام للمؤسسة تحت سلطة الوزير الوصي ويكون مسؤولا عن التسيير العام للمؤسسة في نطاق اختصاصاته المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية وفي احترام الاختصاصات إلى المجلس العمال ويمثل المؤسسة في جميع أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة على الموظفين . يعين المدير العام بموجب
- وبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية إلا أن التسيير الاشتراكي أثبت كذلك عدم نجاعته لعدة أسباب: كعدم تحسس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في حلق الثروة والنمو، وإهمال المخطط لمفهوم المردودية والاهتمام بمراقبة الدفعات الملية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها ، الاختلال المزمن والدائم في المالية المؤسسات العمومية وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة وارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40%إلى 90%من النفقات الاستغلال ، وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف للاستثمارات والناتجة عن التأخر في الانجاز وتهميش القطاع الفلاحي ، وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي الأمر الذي جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2.5 مليار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى

إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة زيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى.[1]

فبرزت ظاهرت العقليات الإتكالية في المجتمع وإهمال ممتلكات الدولة وغياب الانضباط والصرامة كعدم انجاز المشاريع في آجالها المحددة وعدم الانسجام الأمثل للطاقات والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، وتفشي أسلوب التبذير واللامبالاة والرشوة والتهرب من المسؤوليات.[2]

[1] فرفار سامية ، **المسار التنموي للمؤسسات الصناعية في الجزائر** ، جامعة: البويرة ، متاحة على الرابط : http://www.univ-chlef.dz بتاريخ 24-04-2017 على الساعة 21:01

[2] عبد الله، عبيدة، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية (التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية)** ، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1999، ص 358-359.

خلاصة الفصل

نستنتج أن الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين اهتمت بقطاع الزراعة ومنحته أولوية كبيرة ضمن مخططاتها التنموية، فالثورة الزراعية التي جاء بها الرئيس هواري بومدين كانت خاضعة لإستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة. كان يهدف بها هدفا هاما ويساهم بها في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع اشتراكي الرامي إلى تطوير الريف والرقي بسكانه وازدهاره. وعلى الرغم من تطبيق الثورة الزراعية إلا أنها واجهت العديد من العراقيل حالت دون تحقيق النتائج المرجوة منها.

وعلى صعيد الثورة الصناعية فقد شرعت الدولة إلى وضع سياسة اقتصادية تنموية شاملة، على أساس أن الاستقرار الاقتصادي يولد استقرار سياسيا .ويأتي التركيز على القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الثقيلة في محاولة لبناء بنية اقتصادية قوية ومتطورة تنقل الجزائر إلى مرحلة أعلى لكي تواكب التطور العالمي.

الفصل الثالث

نظام هواري بومدين والتحولات الاجتماعية

المبحث الأول: القرى الاشتراكية

المطلب الأول: أهدافها

المطلب الثاني: انعكاساتها

المبحث الثاني: سياسة التعريب

المطلب الأول: تعريب التعليم

المطلب الثاني: الإدارة

المطلب الثالث: تقييم عملية التعريب

بعد الاستقلال شهدت الجزائر في ظل حكم الرئيس هواري بومدين العديد من التحولات التي مست جوانب مختلفة ومن بينها الجانب الاجتماعي، فقد أولته القيادة السياسية اهتماما كبيرا لما له من أهمية بالغة، ومن بين الجوانب الاجتماعية التي عرف تحولات الريف الجزائري فقد استحدث الرئيس هواري بومدين نظام القرى الاشتراكية وذلك من اجل القضاء على النزوح الريفي و وتغيير الجذري لوجه الريف الجزائري .

ومن بين التحولات التي عرفتها الجزائر أيضا في مجال الاجتماعي قضية التعريب حيث شكل التعريب منذ فجر الاستقلال الوطني 1962 في الجزائر القضية الثقافية الأكثر أهمية على الإطلاق، فلقد كان واضحا إن الاستقلال الجزائر السياسي لن يكتمل إلا بتحريرها الاقتصادي والثقافي وتخلصها الكامل من كل أشكال التبعية والقضاء على مخلفات قرن ونصف من الاستعمار الاستيطاني الرهيب.

وعليه سياتي الفصل الثالث لدراسة نظام هزاري بومدين والتحولات الاجتماعية وفق مبحثين كالأتي:

1. **المبحث الأول: القرى الاشتراكية**
2. **المبحث الثاني: سياسة التعريب**

المبحث الأول: القرى الاشتراكية

قد توجت منجزات الثورة الزراعية بمشروع ألف قرية التي أنجز عدد كبير منها خلال السنوات الماضية فمن قرية عين النحالة بولاية تلمسان، حتى قرية أم الطبول في القالة بأقصى حدودنا الشرقية، شهد الريف الجزائري معالم نهضة حقيقية تسعى لترقية الإنسان، وتفتح قدرته على التعمير والإبداع.[1]

فالقيادة السياسية بإصدارها المتضمن الثورة الزراعية كانت تريد أن تؤكد بطريقة واضحة ونهائية وعزمها عن قلب وتغيير البنيات البالية للعالم الفلاحي وتحويلها وملأمتها مع الحقائق الجديدة للبلاد، هذا ما جعل الرئيس هواري بومدين يعطي أهمية بالغة وخاصة للثورة الزراعية، ويتجلى ذلك في تأكيده أثناء خطاب ألقاه بقصر الأمم في 19 جوان 1975 جاء فيه" في فترى قصيرة وزعت الأرض، وأنشئت آلاف تعاونيات وبرزت القرى الاشتراكية إلى الوجود في مجتمع الأرياف، هذه القرى هي قرى المستقبل، قرى السعادة، ولا بد أن نعيرها اهتمامنا."[2]

اهتمت الثورة الزراعية بالقرى الاشتراكية أي السكن الريفي في المرحلة الثانية من مراحل تطبيق الثورة الزراعية، وكذلك التعاونيات الفلاحية التي تهدف إلى تلبية حاجيات المواطنين وذلك بإنشاء البنيات والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية من ماء وغاز وكهرباء ومراكز العلاج وأندية ثقافية ووكالة بريد وموصلات ومدارس ومساجد، فهذه القرى تتميز بأن مكان إنشائها قرب الأراضي التي يتم توزيعها على المستفيدين وقد أعطى الرئيس هواري بومدين أمر بناء 1000 قرية اشتراكية و5000 تعاونية فلاحية.[3]

---

[1] مطمر العيد محمد، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع هواري بومدين نموذجا**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم: علم اجتماع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا دولة، جامعة عنابة، عنابة، 2004-2005،ص 216.

[2] مطمر العيد محمد، **المرجع السابق**، ص 60.

[3] وزارة الإعلام والثقافة، **الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية، مجموعة نظرات عن الجزائر**، اسبانيا: ورشات الفنون والطباعة غرافيكاس ، 1976، ص ص33-34.

و في بداية سنة 1976تم تسجيل 171 قرية، وفي نفس التاريخ تم انجاز 34 قرية منها 3 ممولة من طرف المواطنين قد تم انجازها، وأصبحت ثمار فرحة وسعادة للمستفيدين، وقد بلغ عدد المساكن التي تضمنها هذه القرى الاشتراكية 5200 مسكن بالإضافة إلى المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، وبالتوازي مع هذه الانجازات تجرى انجاز حوالي 60.000 مسكن تكميلي للمساكن التي تتكون منها القرى التي كانت موجودة قبل انطلاق عمليات الثورة الزراعية.[1]

توجد هناك ثلاثة أنواع من القرى وذلك بحسب خصوصيات كل المنطقة وهي القرى الأولية أو الرئيسية والثانوية، ومن الدرجة الثالثة.

القرى الأولية (الرئيسية): تتميز بثلاث مظاهر وهي

- بوصفها منشآت جديدة تكلل عمليات إعادة هيكلية بنيات الأراضي، وعمليات تجميع المستفيدين من عمليات الثورة الزراعية بصفة خاصة.
- بوصفها مركزا للتجهيزات الجماعية الابتدائية في منطقة سكن مشتت، قصد تشكيل نواة لقرية جديدة.
- في شكل إدماج سكن مع تجمع سكاني موجود، وهذا الإدماج يتمثل في إقامة وتنصيب التجهيزات المناسبة.

تجمع القرية الأولية أو الرئيسية من700 إلى 1400 ساكن أي من 100 إلى 200 سكن.

أما القرى الثانوية، أومن الدرجة الثانية فإنها لا تتميز عن القرية الأولية أو الرئيسية إلا بأنشطة إضافية للتوزيع والخدمات، وتضم القرى الاشتراكية الثانوية مابين 1750 و2450 نسمة، أي 250 إلى 300 سكن .

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص 47.

أما القرى من الدرجة الثالثة تشكل محور جذب لمجموع الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والإدارية، وهي تجمع مابين 2800 و4900 ساكن، أي مابين 400 و700 مسكن فان القرية من الدرجة الثالثة يمكن أن تكون مركز أو عاصمة البلدية.[1]

المطلب الأول: أهدافها

فمشروع ألف قرية هو جزء من عمل طلائعي طويل، وبداية لتحول جذري وحقيقي للمجتمع الريفي، ومحاولة جدية لتسوية مشاكل المستقبل بالنسبة لمدن الكبرى. فالقرى الاشتراكية تعمل على تثبيت واستقرار الفلاحين وتحضير وتمدين رحل السهوب على مدى البعيد كما تهدف إلى خلق توازن شامل للجماهير الريفية.بالإضافة إلى ذلك تهدف إلى القضاء على الأكواخ وتجنب التنقلات الجغرافية وكما تهدف إلى القضاء على الأحياء القصديرية حول المراكز المدينة.[2]

إن القرى الاشتراكية بوصفها مجموعات حية واقتصادية ليست مجموعة منغلقة بل على العكس من ذلك فهي متفتحة على أنماط التطور الأخرى بالإضافة إلى وظيفتها السكنية البحتة تهدف إلى تلبية أقصى ما يمكن من احتياجات المواطنين وذلك بخلق وإنشاء البنيات والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية.[3]

كما تساهم القرى الاشتراكية وبرامج السكن الريفي في فتح أسواق جديدة وهامة للإنتاج الوطني،وبالأخص لمواد البناء، والتجهيزات الكهربائية المنزلية.[4]

---

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص36-37..

[2] **المصدر نفسه**، ص 30.

[3] **المصدر نفسه**، ص 34.

[4] **المصدر نفسه**، ص 48.

لقد قررت اللجنة الوطنية للثورة الزراعية المنعقدة من 20الى 24 مارس 1973 لمعالجة المشاكل المرتبطة بالسكن الريفي وكان الرئيس بومدين قد ألقى خطابا هاما جاء فيه:" فالاستعمار بتخريبه للقرى خلق آنذاك مركزا التجمع وكان يحاول أن يوهم الرأي العام العالمي والجزائري عندما أطلق على هذه المراكز اسم" قرى المستقبل" وقد خاب ظنه... قد باءت بالفشل الذر يع حسب إحصائيات .... ومن أجل هذا قررت الثورة أن تبني ألف قرية اشتراكية تتجسم فيها معاني العدل والمساواة بين كل المواطنين، وتخلو من مظاهر الاستغلال.[1]

إذا كانت القرى الاشتراكية حلا للمشاكل الأرياف والبوادي الجزائرية من الأساس، وتوقف الهجرة نحو المدن، والهدف أيضا هدف تاريخي في المستوى ملايين الجزائريين الذين وضعوا ثقتهم الكاملة في الثورة.[2]

المطلب الثاني: انعكاساتها

لقد كان للقرى الاشتراكية انعكاسات كبيرة على المجتمع الجزائري وتمثلت هذه الانعكاسات فيما يلي:

- إن مشروع ألف قرية خلق شبكة من القرى العصرية النموذجية التي تتوفر على السكن والتعليم والعلاج والحد الأدنى من ضروريات الحياة العصرية. فالقرى الاشتراكية كانت بمثابة همزة وصل بين المدن الكبرى والبوادي لتفادي إفراغ الوطن رغم مساحته الواسعة.
- هذه القرى هي انعكاس للطابع الشمولي للثورة التي ترمي عن طريق تغيير علاقات الإنتاج والتبادل، وإقامة وإقرار نظام جديد قائم على العدل، ومتفتح على التقدم في كافة المجالات، وفي

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص 30.

[2] **المصدر نفسه**، ص32

هذا الإطار فان ألف قرية زراعية تشمل العملية الجارية على مستوى الهياكل وبنيات وعلاقة الإنتاج.[1]

- أحدثت القرى الاشتراكية تغييرا جذريا في نمط الحياة لدى سكان الريف .
- لقد تم خلق إطار جديد للحياة بفضل إحداث شبكة من الوحدات التعاونية الإنتاجية واستصلاح الأراضي والخدمات، وهي شبكة تتشكل ضمنها القرى الاشتراكية مركبا اجتماعية واقتصادية حقيقية تضمن القيام بمجموعة الوظائف والخدمات الإدارية والاجتماعية والثقافية.[2]
- إن مشروع إنشاء ألف قرية بكل مرافقها الحيوية يسمح بتغطية الأرياف الجزائرية بشبكة حقيقية من هذه القرى، وبذلك فان الأكواخ التي كانت لمدة طويلة ترمز لبؤس الأرياف، أحذت تختفي شيئا فشيئا من وجه الريف الجزائري.[3]

المبحث الثاني: سياسة التعريب

يعتبر التعريب ثالث الثورات ضمن الثورات الثلاث : الصناعية والزراعية والثقافية، التي تخوضها الجزائر بعد الاستقلال من أجل البناء والتشييد للحاق بركب التطور والتقدم الحضاري، وهو الصميم الثورة الثقافية وضرورة ملحة وعاجلة وخطيرة في نفس الوقت لان الاستعمار الفرنسي حاول جاهدا خلال عهد الاحتلال الطويل، أن يطمس شخصية الجزائر ويمحو قوميتها، ويشوه تاريخها ويفصلها تمام عن أمجادها الفكرية والحضارية.[4] وقد عملت القيادة الثورية على إعادة الاعتبار لشخصية الوطنية والتي تعتبر اللغة العربية عمودها الفقري، وهكذا جاءت مراسيم القيادة الثورية بقوانين التعريب التي حددت خطة عمل شاملة لتعريب الإدارة والتعليم والبيئة والمحيط وكل مظاهر الحياة في المدينة والقرية.

---

[1] وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص 34.

[2] **المصدر نفسه**، ص 45.

[3] بودريوع صبرينة، **المرجع السابق**، ص 88.

[4] يحي بوعزيز، "**واقع ومستقبل حركة التعريب بالجزائر**"، مجلة الأصالة ، العدد17 الجزائر: وزارة الشؤون الدينية ، 1973 ، ص123.

المطلب الأول: تعريب التعليم

لقد أدى الوضع اللغوي الناتج بعد الاستقلال إلى حدوث اختلاف كبير ولا تجانس في اللغة والثقافة والتفكير بين مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى مضاعفة جهودها في مجال التعليم،[1] إلا أنها واجهت العديد من العراقيل والصعوبات، نظرا لان وضع التعليم غداة الاستقلال كان مزريا للغاية،وفترة حكم احمد بن بله لم تكن كافية لتخلص من هذا الوضع[2].

بعد الاستقلال كانت الأمية منتشرة لدى الأغلبية الساحة من الشعب حيث قدر عدد الأميين ب 95.1% من مجموع المواطنين الجزائريين، والتعلم لا يكاد يوجد له أثر في المناطق الريفية أما المدن والقرى فقد ظهرت على مثقفيها ذلك الاستلاب الناجم عن نشر لغة وثقافة الفرنسية. ولذلك وجدت الدولة الجزائرية الفتية نفسها أمام مأزق خطير إن لم يحسن رجالها التصرف مع هذا الوضع الشاذ، فلا شك أنه سيبقى على التبعية الثقافية للمحتل القديم والاعتماد على الفئة المثقفة تغريبية في بناء منظومة تربوية جزائرية، التي يؤدي حتما إلى انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية، وهذا بدوره يتحول إلى خطر حقيقي يهدد مسيرة الثورة نفسها.[3]

حيث افتتح المركز الوطني لمحو الأمية سنة 1964 إلا انه لم يقم بإعماله بصور فعلية إلا في عام 1966، لجملة الأسباب أهمها عدم امتلاك المركز مكاتب كثيرة . لذلك قامت الحكومة الجزائرية بإرسال الكوادر إلى الخارج لتدريبهم ، وجاء ذلك في إطار ميدان محو الأمية الوظيفي . وكانت أول بعث من المعلمين قد أرسلت إلى مصر خلال العام الدراسي1964-1965[4].

---

[1]أحمد بن نعمان، **التعريب بين المبدأ والتطبيق**، ط2، الجزائر: دار الأمة، 1998، ص 69.

[2]Ahmed Taleb Ibrahimi ,**Mémoire d'un algérien** ,tome2, Edition casbah, 2008 p 75.

[3]صبرينة بودريوع، **المرجع السابق**، ص 67.

[4]احمد بن النعمان، **المرجع السابق**، ص 76-77.

بعد الاستقلال أخذت الحكومة الجزائرية بتشكيل أجهزة ثقافية وطنية جديدة تتمثل في الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، والسينما والمسرح... لكن جل التحولات حدثت في قطاع التربية والتعليم ، حيث بدأت الجهود الرسمية تسعى إلى تعميم التعليم ومحاولة تعريب التعليم العام ومؤسسات الدولة المختلفة [1].

وفي سنة 1966 تأسست لجنة وطنية لدراسة المشاكل التي تواجه التعريب، وتم وضع خطة عرضت لنقاش أمام أجهزة جبهة التحرير الوطني،[2] وتقتضي الخطة السير التعريب تدريجيا وتهدف هذه الطريقة إلى التعريب كاملا على انه يجب الاقتصار في بداية الأمر على مرحلة من مراحل التعليم الابتدائية مثلا إلى إن يصبح التعليم بمختلف مراحله معربا تعريا كاملا في جميع أنحاء البلاد.[3]

وبالنسبة لمجال محو الأمية فابتداء من 15 أكتوبر 1970، قامت الجزائر بحملة كبيرة لمحو الأمية وتعليم العربية للأطفال الذين لا يتعلمون وكذا الشيوخ والنساء، وشملت هذه الحملة كل القطاعات بما فيها المساجد والمحلات التجارية والأحياء، وقد ساهم التلفزيون الجزائري ووسائل الإعلام كلها في هذه الحملة وقد انخفضت نسبة الأمية بحلول عام 1966 إلى67%بعد أن كانت 92%، كما أن نسبة الأمية أخذت في تناقص سنة بعد أخرى. [4]

[1]وزارة الإعلام والثقافة، **المصدر السابق**، ص 176.

[2]عبد الرحمن سلامة، **التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية**، الجزائر: مكتبة الشعب،1981 ، ص 55.

[3]أحمد طالب الإبراهيمي، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية1962-1972**، ترجمة: حنيفي بن عيسى، الجزائر: الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، ص 129.

[4]عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة** ، القاهرة : دار الفجر ، 2004، ص 106.

والجدول التالي يوضح مدى تناقص نسبة الأمية بين الجزائريين من (1966-1972)

سنوات / الأعمار	1966	1971	توقعات إلى غاية 1981	
10 سنوات فأكثر	75	67	50	4
14-10	49	41	24	8

المصدر: عبد العالي دبلة، الدولة، **المرجع السابق**، ص 106.

انعقد مجلس الوزراء بتاريخ 13 ماي 1971 حيث اصدر قرار ألزم فيه جميع القطاعات العامة بمسؤولية محو الأمية على مستوى الولاية، إضافة إلى تطبيق نظام الدوامين في المدارس الابتدائية .وكانت سنة 1971 سنة إصلاحات يتم فيها إدخال العديد من الإصلاحات على النظام التعليمي، وجاء ذلك بعد قيام الحكومة الجزائرية بدراسة شاملة للمشاكل التربوية للبلاد.[1]

كما تم وضع نظام التربية والتعليم ضمن مخططات الإنمائية، وشمل المخطط الرباعي الأول(1970-1973) أهداف التعليم الأساسية وهي التعريب وديمقراطية التعليم والاختيار العلمي والفني ، وتنصيب لجنة عليا لإصلاح التعليم حيث أعادت النظر في محتويات المناهج ، وإنشاء المعهد التربوي لتأليف الكتب المدرسية.[2]

تشكلت بعد ذلك اللجنة الوطنية في نوفمبر 1973 تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني وتم اختيار أعضاؤها من المثقفين الثوريين الملتزمين كل الالتزام بمبادئ الثورة وحزب جبهة التحرير الوطني، وبمشاركة ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية وبدأت اللجنة أعمالها في ماي 1974،

[1] تركي رابح، "**معركة من أجل التعريب 1962-1978**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 75، بيروت، 1983، ص 99-100.
[2] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص 88.

وتوزعت على خمس لجنات فرعية، لجنة قطاع السيادة، ولجنة القطاع الاجتماعي ولجنة القطاع الاقتصادي ولجنة القطاع التربوي.[1]

أما النسبة للمخطط الرباعي الثاني(1974-1977) فقد شمل إصلاح التعليم وإلغاء الحواجز المصطنعة من ما يسمى بالتعليم التقني بالتعليم العام. ويتضمن أيضا برنامج لمحو الأمية. فقد أولى عناية خاصة بالمحتوى العلمي والتقني، والتعريب وديمقراطية التعليم ، وتوفير الإطارات اللازمة للاقتصاد الوطني النامي، وكذلك التجديد الثقافي في إطار قيمنا الثقافية الأصيلة[2]

انعقدت الندوة الوطنية للتعريب من 14-17ماي1975 صرح فيها الرئيس هواري بومدين" ***إن التعريب لا يقصد به القضاء على أرزاق الناس الذين لهم تكوين باللغة الفرنسية، لذلك فان حركة التعريب تندرج في الحركة الثورية الشاملة***"، وقد رفض الخيار بين العربية والفرنسية، لان الاختيار التعليم يعني العمل لفرنسة الشعب والقضاء على قيمه وشخصيته، ولقد ترسخ وتبلور هذا الموقف في الندوة الوطنية للتعريب،[3] وخرجت الندوة بتصور واضح للتعريب وشامل يتم على مراحل وحددت الآجال التي ينبغي أن تحقق خلالها التعريب وحددت بثلاث مراحل وهي :

- المرحلة العاجلة: من 1796الى 1978 ومدتها سنتان.
- المرحلة المتوسطة: من 1976الى1980 ومدتها أربع سنوات.
- المرحلة الآجلة: من 1976 الى1980 ومدتها ست سنوات.[4]

---

[1] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص 55-56.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire , 11Plan Quadriennal 1974-1977, Rapport général, 1974,PP14-15.

[3] محمد منجي الصيادي، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط4، 1980، ص 162.

[4] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص58.

أصدرت اللجنة الوطنية للتعريب في 1976، توصيات جاء فيها يجب رفع نسبة الأقسام المعربة في النظام التربوي لوزراء التعليم الابتدائي والثانوي من الثلث إلى النصف خلال المرحلة الأولى التي تنتهي في 1978 وكذلك توسيع الشعب المعربة في المعاهد العلمية وإلغاء ازدواجية في لغة التدريس.[1]

عملت الدولة الجزائرية على إصلاح التعليم للوصول إلى الأهداف المسطرة واتخذت قرارات عدة من بينها:

- ديمقراطية التعليم: للوصول إلى تعميم التعليم في شتى أطواره، جعل بومدين من ديمقراطية التعليم مبدأ من المبادئ الأساسية لسياسة التربوية.
- مجانية التعليم: لعل قرار مجانية التعليم هو بمثابة اللبنة الأساسية التي بنيت عليها أركان الثقافة الوطنية الجزائرية لكل شرائح المجتمع الالتحاق من خلالها مبدأ لإنصاف وهو ما سمح لكل شرائح المجتمع الالتحاق بالجامعة

كما قامت القيادة الثورية بإلغاء التعليم الخاص بتاريخ 13 ماي 1976 وأعلن رسميا إلغاء التعليم في المدارس الخاصة وتم تأميم هذه المدارس.[2]

يمكن دراسة التحولات الكبيرة في مجال التعليم من خلال الاطلاع على واقع التعليم العام والمعاهد والجامعات في الجزائر خلال فترة الحكم الرئيس هواري بومدين وهي كالتالي:

أولا/ التعليم العام:

طبقت سياسة التعريب في التعليم بالجزائر ابتداء من العام الدراسي(1965-1966)

[1] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص 60-62.

[2] محمد منجي الصيادي، **المرجع السابق**، ص 128

بحيث كانت السنة الأولى الابتدائية وحدها هي التي تم تعريبها.[1] ثم تقرر تعريب السنة الدراسية الثانية من العام الدراسية(1967-1968).[2]وبقي الوضع هكذا حتى العام 1970، حيث كان وضع التعليم العام على النحو التالي:

1) **المرحلة الابتدائية:** فقد أقدمت وزارة التعليم الابتدائي على التعريب معظم المواد الدراسية في هذه المرحلة حيث أصبحت السنة الأولى والثانية معربة تعريبا كاملا ، وأصبح نصاب اللغة العربية 10ساعات في الأسبوع،[3] ابتداء من سنة 1971 لم تعد اللغة الفرنسية إلا مادة تعلم في السنوات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.[4]

2) **المرحلة المتوسطة:**تم إنشاء أقسام معربة في التعليم المتوسط في عدة مدارس متوسط بحيث بلغ عدد التلاميذ في هذه الاقسام5660 تلميذا في السنة الدراسية 1968-1969، وكانت تدرس جميع المواد الأدبية باللغة العربية ماعدا ساعات الجغرافيا، أما المواد العلمية بالغة الفرنسية وتبلغ عدد ساعات التي تدرس فيها اللغة العربية من 8-10 ساعات في الأسبوع .

3) **المرحلة الثانوية:** فقد شهدت انطلاقة تعريب مادة التاريخ نظرا إلى أهميتها الروحية والقومية والثورية وكل مقومات الأساسية للبلاد. وتم فتح ثلاث ثانويات يتم فيها تدريس جميع المواد الأدبية والعلمية باللغة العربية كما تدرس فيها اللغة الفرنسية لجميع التلاميذ.[5]

في هذه الأثناء قفزت قضية التعريب إلى الصعيد الأول من اهتمامات رجال التربية والثقافة والمسؤولين في مختلف المستويات، وكان النقاش يدور في الغالب حول الطريقة التي ينبغي أن تتبع لتحقيق التعريب الشامل.

---

[1] محمد منجي الصيادي، **المرجع السابق** ، ص 173 .

[2]عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص128.

[3]احمد طالب الإبراهيمي، **المصدر السابق**، ص 120.

[4]عبد القادر حجار،"**التعريب**"،مجلة الأصالة، العدد 17، السنة الرابعة، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية ، 1973، ص 206.

[5]وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، "**التعريب في المرحلتين الابتدائية والثانوية**"، مجلة الأصالة، العدد 17، الجزائر، ص 393.

ويمكن تلخيص الطرق المقترحة لبلوغ الهدف في النقاط التالية:[1]

- تعريب راسي ينطلق من السنة الأولى للتعليم الابتدائي ويأخذ سنة بعد سنة في التوسع حتى يأتي على كل المرحلة الابتدائية ثم يستمر رأسيا في التعليم المتوسط والتعليم الثانوي لينتقل في أخر الأمر إلى الجامعة. ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تشمل على أخطار كثيرة منها استحالة التمكن من توفير كل الأعداد التي يتطلبها التعريب من المعلمين والأساتذة باللغة العربية في كل سنة.
- تعريب محلي جغرافي ينطلق من الجهات التي سلمت إلى حد ما من تأثير الوجود الثقافي الفرنسي، كمناطق الجنوب مثلا. واكبر مأخذ عن هذه الطريقة أنها تعطي للتعريب صورة مشينة باقتصار على الأرياف والبوادي وتعرض وحدة تكوين الأجيال الصاعدة للخطر بحفر الهوة بينها.
- تعريب نقطي يتناول مستوى من مستويات التعليم الابتدائي والثانوي أياما كان نسبة محدود، ويشمل كل المواد التي تدرس في ذلك المستوى، ويطبق في جميع البلاد، حظيت هذه الطريقة بموافقة إطارات التربية وشرع فعلا في تنفيذها ابتداء من أكتوبر 1971 .

ويمكن تلخيص المرحلة التعريبية الأولى التي استمرت السنة 1970 بأنها أرست نهائيا مكانة اللغة العربية في النظام التعليمي واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية حيث أصبحت لغة تعليم لكل المواد، أما في التعليم الثانوي، فقد شهدت انطلاقة تعريب مادة التاريخ نظرا إلى أهميتها البالغة. إن أبرز ما تم في هذه المرحلة هو فتح ثلاث ثانويات واحدة للبنات (ثانوية عائشة) واثنتان للبنين(ابن باديس وبن خلدون) تشمل كل منها على المرحلتين المتوسطة والثانوية، ويتم فيها تدريس جميع المواد الأدبية والعلمية باللغة

[1] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص82.

العربية كما تدرس فيها اللغة الفرنسية لجميع التلاميذ، وتدرس إلى جانبها لغة أجنبية ثانية يختارها التلاميذ.[1]

وقصد التقييم والمتابعة الميدانية، انعقد من 27 إلى30أفريل 1971 الندوة السنوية لإطارات التربية وضمت المسؤولين في المصالح المركزية لوزارة التربية التعليم الابتدائي والثانوي، والمفتشين العامين، ومدراء التربية والثقافة في الولايات وكان موضوع التعريب إحدى النقاط البارزة في جدول الأعمال، وضعت خطة للتعريب تعتمد على التعريب النقطي.وتم تطبيقها على النحو التالي:[2]

1) المرحلة الابتدائية (1971-1972): تعريب السنتين الابتدائيتين الثالثة والرابعة بجعل كل المواد البرنامج تدرس باللغة العربية مع إبقاء تدريس اللغة الفرنسية لمجرد لغة أجنبية.

2) المرحلة المتوسطة(1971-1972):

عربت ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى، وذلك بتدريس كل مواد المناهج باللغة العربية وحدها ، بالإضافة إلى تدريس الفرنسية كلغة أجنبية.

3) **المرحلة الثانوية(1971-1972):**

عربت ثلث الأقسام العلمية في المستوى السنة الأولى والثانية تعريبا كاملا أي بتدريس جميع المواد المناهج ومن بينها المواد العلمية وتدرس اللغات الأخرى بصفتها لغات أجنبية.

أما بالنسبة للعام الدراسي(1972-1973)، فلقد جري توسيع الخطة على النحو التالي:[3]

1) المرحلة الابتدائية:

[1] احمد بن النعمان، **المرجع السابق**، ص 191.

[2] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، **المصدر السابق**، ص396.

[3] الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر: موفم لنشر، (د.س. ن)، ص 46.

عربت ثلث الأقسام المفتوحة في السنة الخامسة وأمتد التعريب من ثلث المعرب من السنة الخامسة الابتدائي إلى قسم البكالوريا كم تقرر من ناحية أخرى تدعيم الأقسام العلمية المعربة بالتدابير التربوية التي تضمن لها النجاح.

2) المرحلة المتوسطة:

عربت ثلث الأقسام تعريبا كاملا في السنة الثانية، وثلثي الأقسام تدرس فيهكل المواد بالعربية ماعدا مادة الرياضيات والعلوم الطبيعية باللغات الأجنبية في السنة الثالثة أما السنة الرابعة فتدرس المواد بالعربية ماعدا الرياضيات والعلوم الطبيعية والجغرافيا باللغات الأجنبية.

3) المرحلة الثانوية:

عربت كل الشعب الأدبية المفتوحة في الأولى ثانوي إضافة إلى تعريب ثلث الأقسام العلمية، إضافة إلى تدريس مادة الفلسفة باللغة العربية لكل الشعب الأدبية من السنة النهائية الثانوية.

أما السنة الدراسية(1973-1974) كان وضع التعليم كما يلي:[1]

1) المرحلة الابتدائية:

عربت السنة الأولى حتى الرابعة تعريبا كاملا مع تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، أما السنة الخامسة والسادسة فقد عربت ثلث الأقسام مع تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، وثلث الأقسام مزدوجة تدرس فيها المواد الأدبية باللغة العربية والمواد العلمية بالفرنسية. (ينظر الملحق رقم 10 ص140.)

2) **المرحلة المتوسطة:**

[1] علال الفاسي، "**وجه الجزائر العربي**" ، مجلة الأصالة، العدد 5، السنة الأولى، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية، 1971، ص 45.

عربت ثلث الأقسام في السنوات الأولى والثانية والثالثة تعريبا كاملا، وثلثي الأقسام تدرس كل المواد باللغة العربية ماعدا الرياضيات والعلوم الطبيعية باللغة الأجنبية أما السنة الرابعة فتدرس كل المواد باللغة العربية ماعدا الرياضيات والعلوم الطبيعية والجغرافيا فتدرس باللغة الأجنبية.[1](ينظر الملحق رقم 11ص 141.)

3) المرحلة الثانوية:

عربت السنة الأولى والثانية من الشعب الأدبية كاملا، أما السنة الثالثة فتم تعريبها تعريبا كاملا، ماعدا مادة الجغرافيا والرياضيات، أما السنة الأولى والثانية من الشعب الرياضيات والعلوم فثلث الأقسام معربة والثلث الأقسام تدرس فيه المواد الأدبية باللغة العربية والمواد العلمية بالفرنسية، بالإضافة إلى مادة الجغرافيا والفلسفة.[2](ينظر الملحق رقم 12ص 142.)

كما شرع ابتداء من (1974-1975) في تطبيق نظام المدرسة الأساسية التي تدمج التعليم المتوسط والابتدائي في المرحلة واحدة تمتد 9 سنوات بحيث يتم إدخال التعليم التقني في جميع المدارس خلال السنوات الثلاث الأخيرة منها، وتقسيم التعليم الثانوي إلى ثلاث فروع:[3]

- فرع التعليم الثانوي الشامل
- فرع التعليم المهني الثانوي
- فرع الثانوي الخاص بالموهوبين

لقد عرف التعليم العام في الجزائر في فترة حكم الرئيس هواري بومدين تزايدا كبيرا في عدد التلاميذ ولتوضيح أكثر سندرج الجداول التالية :

[1]محمد منجي الصيادي، **المرجع السابق**، ص 181.
[2] علال الفاسي ، **المرجع السابق**، ص 182.
[3]عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص90.

1- المرحلة الابتدائية:

جدول يوضح تطور عدد التلاميذ الابتدائي بالجزائر موزعين حسب الجنس من (1966-1979).[1]

الجنس والمجموع / سنة دراسية	بنون	بنات	المجموع
1967-1966	352.242	513.842	1.370.357
1971-1970	1.150.492	200.924	1.851.416
1975-1974	1.514.614	984.991	2.499.605
1979-1978	1.744.310	1227.932	2.972.242

المصدر: مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)، المرجع السابق، 186.

يلاحظ من خلال الجدول تزايد عدد التلاميذ (بنون والبنات) في المدارس الابتدائية بشكل كبير ابتداء من 1966الى غاية 1979 وهذا نتيجة السياسة المطبقة التي تهدف إلى تعميم التعليم ونتيجة مجانية التعليم في الجزائر.

1- المرحلة المتوسطة:

[1] مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر- مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو**، (د.س. ن)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 186.

جدول يوضح تطور عدد التلاميذ في الطور المتوسط بالجزائر موزعين حسب الجنس من(1966-1979).[1]

الجنس / سنوات	بنون	بنات	المجموع
1967 -1966	68.733	28.112	96.845
1971-1970	129.522	51.288	180.810
1975-1974	265.242	131.592	396.838
1979-1978	515.913	305.255	821.168

المصدر: مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية والتعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)، المرجع السابق، 193.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد أعداد الطلبة في الطور المتوسط والثانوي بشكل تدريجي ابتداء من 1966-1979 وهذا راجع إلى تزايد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية، وترجع هذه الزيادة إلى سياسة الدولة في مجال التعليم الرامية إلى تعميم وديمقراطية التعليم وجعله مجانيا ، وإصدار قوانين إجبارية التعليم.كمطلب من مطالب التنمية الاجتماعية فضلا عن تطور وترقية وضعية الخاصة بالمرأة في مجتمعنا الجزائري.[2]

[1] مصطفى زايد ، **المرجع السابق**، ص 193.

[2] **المرجع نفسه**، ص 185.

1- المرحلة الثانوية

جدول يوضح عدد التلاميذ في الطور الثانوي بالجزائر موزعين حسب الجنس من (191962-1976). [1]

السنة	التعليم العالي			التعليم التقني		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1963-1962	13735	4678	18422	1527	50	1577
1971-1970	47477	23412	70889	5098	1752	6850
1976-1975	68939	31478	100417	8326	1979	10305

المصدر:عبد الطيف أشنو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-197،المرجع السابق، ص417.

ثانيا/ التعليم الأصلي:

تهدف مؤسسات التعليم الأصلي إلى تكوين أفواج من المثقفين المتخصصين في مختلف المجالات لاسيما في المواد الشرعية واللغوية والفلسفية ،وتمكنهم من متابعة الدراسة في مختلف الكليات الجامعية لكي يعملون في مختلف الوظائف الإسلامية من أمامه وإفتاء وتدريس يتوف، وكذلك التركيز على اللغة العربية ونشرها على أوسع نطاق .[2]

[1] عبد اللطيف اشنو، **المرجع السابق**، ص 417.

[2] عبد المجيد شريف، "**التعليم الأصلي بالجزائر**"، مجلة الأصالة،العدد4، السنة الأولى، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية، 1971، ص73.

عملت مؤسسات التعليم الأصلي على أن تكون أبوابها مفتوحة للجميع طبقا للمبدأ أو الهدف من تأسيسها ومنذ الانطلاقة الأولى له، ومنذ ذاع عن هذه المؤسسات إنها تعنى بالتثقيف الديني والدنيوي أخذت أفواج من الطلبة الأفارقة وغيرهم تؤمها، وهي الآن تحتضن عدد من البلدان الإسلامية والإفريقية مثل السنغال وغينيا وغيرها من البلدان التي توجد بها جاليات إسلامية.[1]

ولقد وضعت انتفاضة 19 جوان 1965 حدا لوضع الشاذ وأوجدت حلا حاسما للازمة، التي كان يعيشها التعليم الأصلي في الجزائر، وبذلك أعطى نفسا جديدا ضمن المخططين الثلاثي والرباعي،وأصبح قائم الذات كنظائره من مؤسسات العامة، بفضل ما أولته السلطة الثورية من رعاية وتشجيع فخصصت لمؤسسات اعتمادات ضمن ميزانية الدولة ، وصدر بشأنه مراسيم رئاسية للاعتراف بشهادته، وتوسيع نطاقه ، لقد كان عدد المؤسسات المخصصة للتعليم الأصلي في سنوات الأولى من استرجاع الاستقلال سبعا، ثم تدرج تبعا للإقبال عليه من طرف الشعب فبلغت تكميلياته واحد وعشرون.[2] لقد تهيأت هذه المؤسسات منذ عام1965 لتخرج الفوج الأول من الطلبة المتحصلين على شهادة الأهلية. ثم أخذ عدد المتخرجين يزداد كل سنة باطراد، إلى أن أكمل شهادة البكالوريا للتعليم في عام 1970-1971، وقد صدر مرسوم تحت رقم 71-138 المؤرخ في 13 ماي 1971 يتضمن إحداث شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي ومعادلتها التامة ببكالوريا التعليم

العام .[3]

[1] احمد درار، **المصدر السابق**، ص 235..

[2] **المصدر نفسه** ، ص ص230-231..

[3] **المصدر نفسه**، ص 235.

أما بالنسبة للمنهاج الخاص بتعليم الأصلي هو نفس منهاج التعليم الابتدائي والثانوي من حيث المواد الحديثة واللغتين الأجنبيتين الإجباريتين وبرنامج إضافي يتمثل في علوم اللغة ، العلوم الشرعية من تفسير، وتاريخ الأديان وتاريخ المقارن والاتجاهات السياسية والفكرية والاقتصادية.[1]

إن مؤسسات التعليم الأصلي منذ نشأتها شهدت تطورا ملحوظا بفضل ما أولته القيادة الثورية من عناية خاصة بها ضمن المخطط الرباعي . حيث صرح الرئيس هواري بومدين :"لا أريد أن تكون هذه المؤسسات من الدرجة الثانية". وبالفعل فقد تم ترسيمها والاعتراف بشهادتها.[2]

وقد نص الميثاق الوطني على دمج التعليم الأصلي العام في نظام تعليمي عام وموحد وجاء كما يلي:" انطلاقا من المبدأ الثابت لوحدة التعليم، وتوحيد التوجه الإيديولوجي للشباب وحتى يكفل لجميع الجزائريين في اقرب الآجال نفس التعليم ، فمن الضروري أن يدمج التعليم الأصلي والتعليم العام في نظام عام وموحد وأن يدمج النظامان التعليميان في الدين سواء مرحلة الدراسية الابتدائية أو الثانوية".[3]وتطبيقا لنصوص الميثاق الوطني ضم التعليم الأصلي إلى نظام التعليم العمومي في عام 1977.[4]

ثالثا: تعريب الجامعات والتعليم العالي والمعاهد:

إن سياسة الرئيس هواري بومدين في مجال التعليم العالي أحذت أهميتها منذ 1970 تاريخ إنشاء وزارة التعليم العالي لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وإنشاء هذه الوزارة لم يكن نتيجة ضغوط أعداد الطلبة إنما كان يندرج في إطار إستراتيجية كبيرة وواضحة، وكانت تمكن هذه الإستراتيجية في إنشاء قطاع

[1] **أحمد درار،المصدر السابق**، ص 236 .
[2] عبد المجيد الشريف، **المرجع السابق**، ص69.
[3] تركي رابح، **المرجع السابق**، ص 84.
[4] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص 62.

بكامله على الرغم من بساطة الشبكة المؤسساتية الجامعية التي تتمثل في جامعة الجزائر وفرعيين بسيطين في كل من قسنطينة ووهران.[1]

قام الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بعملية شاملة لقطاع التربية والتعليم وجرت عملية تعريب التعليم العالي باتجاهين الأول تمثل في فتح فروع معربة في بعض الكليات في الوقت نفسه بقيت هناك فروع غير معربة مثل كلية اللغة العربية والتي افتتحت عام 1964، وشمل التعريب كلية الآداب بكامل فروعها في الجامعات الثلاث الجزائر وهران وقسنطينة.[2] وذلك في عام 1970،بإضافة إلى تأسيس أقسام عربية تضاهي الأقسام الموجودة من قبل والتي تستخدم اللغة الفرنسية.[3] وافتتحت عام1965 كلية الصحافة المعربة.[4] ثم افتتحت عام 1967 كلية الحقوق المعربة في كل من جامعة الجزائر وهران وقسنطينة وعربت كلية الحقوق بتاريخ 21 أكتوبر1970، لكن مادة القانون لم تعرب إلا في عام 1973، ثم انشأ فرع الأدب العربي في كلية الآداب عام 1971، وأنشأت فرع الفلسفة عام1972، وافتتحت عام 1971 كلية العلوم المعربة في جامعة الجزائر.[5]

أما الاتجاه الثاني فتمثل بجعل اللغة العربية إجبارية بالنسبة لجميع الطلبة في الكليات التي تدرس موادها باللغة الفرنسية وذلك في 15 اكتوبر1968.[6]وكان أول قرار صدر بشان تعريب التعليم العالي حيث أكد المرسوم رقم 588-68 الصادر بتاريخ 15 أكتوبر عام 1968، على وجوب اختيار اللغة العربية في جميع الامتحانات التي تجرى بكليات الآداب والعلوم الإنسانية. كما صدر قرار وزاري بتاريخ 25 أوت 1971 يحدد التدابير المتعلقة بتعريب التعليم العالي ومنها: أن تصبح تعليم اللغة العربية مدمجا في جميع

[1] صبرينة بودريوع، **المرجع السابق**، ص 68.

[2] العقاد صلاح، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1983، ص 493.

[3] **المرجع نفسه**، ص 494.

[4] الحسن هانية، "**مشكلات التعريب في الجزائر**"، مجلة الفكر العربي ، العدد 5، طرابلس، 1978، ص402.

[5] احمد طالب الإبراهيمي، **المصدر السابق**، ص 124.

[6] الحسن هانية ، **المرجع السابق**، ص402.

الوحدات التابعة للتعليم العالي ابتداء من السنة الدراسية (1971-1972)، ويكون حضور الطلبة لدروس اللغة العربية إجباريا أيضا ومن وجهة أخرى أنشئت لجنة دائمة للتعريب في التعليم العالي تكون مهمتها الإشراف على تطبيق التدابير التي اتخذتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.[1] إن إصلاحات عام 1971، قد وضعت قواعد جديدة لدور الجامعة والتزاماتها، حيث جرى تنظيم الجامعات والمعاهد، وتنظيم البحث العلمي، والنشاطات الاجتماعية في الجامعة، وتطوير النشاطات الثقافية والرياضية والسياسية،[2] وشرح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الهدف من إصلاح التعليم العالي في عام 1971 قائلا:" ***إن الهدف هو الوصول إلى تكوين جامعة مندمجة في حياتنا الاجتماعية ومتوافقة مع مطامحنا في تنمية متزنةوسريعة وتربة خصبة تزدهر فيها شخصيتنا وتتأصل لغتنا***"[3].

صدر بعد ذلك مرسوم خاص بتعليم اللغة العربية في السلك العالي وذلك بتاريخ 12 نوفمبر 1972، بحيث ارتبطت اللغة العربية بمادة الاختصاص وما يتبعها من تمارين تطبيقية تعالج اللغة العربية،[4]وإكمالا لقرارات عام 1971 صدر مرسوم بتاريخ 25اوت 1973، والذي يهدف إلى جزأرة الجامعة وتعريب منهاجها وتغيير نظمها وتكوين الكوادر الإدارية والفنية .[5] وتأييدا لهذا القرار خرج طلاب جامعة الجزائر في مسيرة صامتة تأييدا لعملية التعريب.[6]

أما في الخطة الرباعية الثانية(1974-1977)، فلقد تناول شكل التعليم مضمونه والذي يؤكد على إلغاء الحواجز المصطنعة بين ما يسمى بالتعليم التقني وما يسمى بالتعليم العام، ويتم إكمال عملية تعريب التعليم العالي فعربت الفروع التي أمكن توفير أساتذة لها في كل من كلية الحقوق وكلية الآداب

---

[1] رابح تركي، **سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر(1962-1978)**،مجلة المستقبل العربي، العدد 60، بيروت، 1984، ص 86.

[2] **المرجع نفسه**، ص 87.

[3] وزارة الإعلام والثقافة ، **التعليم العالي- نظرات عن الجزائر**، اسبانيا: إدارة الوثائق والمطبوعات، أكتوبر 1973، ص 10.

[4] محمد منجي الصيادي، المرجع السابق، ص 175.

[5] محمد حافظ دياب، "**علم الاجتماع في الجزائر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 134،السنة12، بيروت، 1990، ص97.

[6] مجلة الوطن العربي، **القطار الجزائري في محطة ايفيان** ، العدد 230، باريس ، 1981، ص 37.

والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم التربية وإضافة إلى جعل تعلم العربية إجباريا لجميع المسجلين في الأقسام التي تدرس موادها باللغة الفرنسية.[1]

لقد كان تعريب التعليم محورا أساسيا في إستراتيجية التعليم العالي وكل المراحل التي سبقته، وقد تم الاعتماد على أساتذة متعاونين في مختلف مراحل التعريب من الابتدائي إلى الجامعي ولضمان تكوين نوعي فقد لجأ الرئيس هواري بومدين في هذا الإطار إلى التعاون الدولي واستفادة الدولة فضلا الجزائرية خلال فترة بومدين من نخبة عالمية على الرغم من الظروف الصعبة، ويرجع الفضل إلى هذه النخبة في تكوين الجيل الأول من النخبة الجزائرية التي تولت الإشراف على المراكز القيادية في جميع قطاعات الدولة.[2]

انجازات التعريب في التعليم العالي :

فقد أنشئت ليسانس فلسفة وليسانس تاريخ وليسانس جغرافيا، وأخذت العربية حصص مرموقة في ليسانس علم النفس، وليسانس علم اجتماع، وهذا بالإضافة إلى ليسانس في اللغة العربية وبهذا حوصرت اللغة الفرنسية في دائرة اللغات الحية ولا يمكن للدارس أن يحصل إلا على ليسانس في الآداب الفرنسية هذا في كلية الآداب وقررت إجبارية اللغة العربية مستوى ثالث على حملة ليسانس في اللغات الحية كما أحدثت ليسانس بالعربية في كلية الحقوق وبدأت الأفواج الأولى من المتخرجين تحتل مراكزها في كثير من المستويات، وفرضت العربية كمادة إجبارية في ليسانس حقوق بالفرنسية،كما ننسى ليسانس في الترجمة عربية فرنسية والعكس، وليسانس في العلوم الصحفية بالعربية ودبلوم التجارة وشهادة الكفاءة للتفتيش كما فتح قسم معرب في كلية العلوم أما باقي الفروع ففرضت عليها اللغة العربية كمادة إجبارية.[3]

---

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، **المصدر السابق** ، ص 399.

[2] صبرينة بودريوع، **المرجع السابق**، ص 69.

[3] عبد القادر حجار، **المصدر السابق**، ص202.

المطلب الثاني: الإدارة

لقد أسفر عهد الاحتلال الفرنسي على وجود لغة دخيلة على المجتمع الجزائري، مفروض عليه في الإدارة والمحيط الاجتماعي، إلى جانب اللغة العربية المتأصلة في وجدان المجتمع الجزائري والغريب عن استعمال في المؤسسات الإدارية كلغة رسمية بالرغم من أن الدستور الوطني نص في أحد بنوده على اعتبارها اللغة الوطنية الرسمية للدولة الجزائرية، وقد استمر هذا الوضع اللغوي الغريب بعد الاستقلال لسنوات عديدة.[1]

عدم شروع الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة في تعريب الإدارة وتعريب الموظفين الجزائريين الذين ورثوا عن الاستعمار الفرنسي لغته وثقافته ، ونتج عن تأخر في تعريب الإدارة ، ازداد الطلب على المتعلمين باللغة الفرنسية على اختلاف المستويات والتخصصات لملء الفراغ المهول الذي تركه ذهاب الموظفين الفرنسيين،وتحسن الوضع الوظيفي للموظفين القدامى، وبحكم أقديمتهم وخبرتهم في العمل فرقوا إلى مناصب عليا في الإدارة وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تكونت في البلاد الفئة الاجتماعية التي خلفت الفرنسيين في المحافظة على اللغة والثقافة الفرنسية في الجزائر، وهو الهدف الأساسي الذي كان يخطط له قادة الاستعمار الفرنسي قبل مغادرة الجزائر بعدة سنوات، والمتمثل في ترك نخبة من الموظفين التكنوقراطين في الإدارة الجزائرية يمثلون النواة اللغوية والثقافية لفرنسا وما ينتج عن ذلك من تابعيات في مجالات أخرى.[2]

ولقد بدأت الدولة الجزائرية في عهد حكم الرئيس هواري بومدين تهتم بتعريب الإدارة منذ سنة 1968 وهذه السنة صدر أول أمر رئاسي يقضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية العربية على الموظفين

[1] أحمد بن النعمان، **المرجع السابق**، ص 60.

[2] **المرجع نفسه**، ص61.

ومن يماثلهم، وتدعيما للمواقف التي جاءت في تصريحات وخطب الرئيس بومدين تم إصدار نصوص قانونية في شكل مراسيم وقرارات لتجسيد تلك المواقف في الميدان وإعطائها صفة إلزامية والشرعية.[1]

حيث اصدر أول مرسوم يخص التعريب في 26 أفريل 1968في شكل مرسومين، الأول تحت رقم 68-92 يطالب بإجبارية معرفة تطبيق الأمر السابق، ونص المرسوم رقم 59/63 على أن الدخول في أية وظيفة دائمة في الإدارة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.[2]وحدد فيه الحد الأدنى لمعرفة اللغة العربية وجعل سنة 1971 سنة للتعريب وخصصت الدولة ميزانية سميت بميزانية التعريب وقررت ثلاث ساعات أسبوعيا لكل وموظف أو مستخدم داخل القانوني لعمله.[3]

وفي 8فيفري1969 صدر مرسوم يطالب بإنشاء مكاتب للترجمة في مختلف الوزارات، وفي هذه المرحلة كانت محاولة تعريب الإدارة قد اقتصرت على الترجمة الحرفية للوثائق، في هذه الحالة يبقى التعريب عملا شكليا لا غير.[4]

إن عملية تعريب الإدارة تدعم الدعوة إلى تعلم اللغة الوطنية بصورة فعالة وجدية،وقد تبنى أسلوب المرحلي لتطبيق عملية التعريب الإدارة، هذا الأسلوب يعتمد على جدول للأولويات التي يتناولها التعريب وان مهمة وضع جدول التعريب ستؤكل إلى إحدى الهياكل الأساسية للجنة الوطنية للتعريب، وتوصي الندوة المنعقدة بالإسراع تعريب الإدارة تعريبا كاملا حسب الخطة التي يتضمنها التقرير العام للجنة الوطنية للتعريب.[5]

---

[1] عبد القادر حجار، **المصدر السابق**، ص ص206-207.

[2] عثمان سعدي ، **المرجع السابق** ، ص 63.

[3] عبد القادر حجار، **المصدر السابق**، ص 206.

[4] سفيان لوصيف ، **اللغة العربية في دساتير والمواثيق الرسمية في الجزائر**، (قراءة في الإيديولوجية والممارسة) ، ص ص4-6. متاح على الرابط التالي W.W.W.alarabiah.org/uploads/pdf.بتاريخ 15-04-2017 على الساعة 16:00.

[5] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص 72-73.

يوصي المؤتمر بالتطبيق الصارم والناجع لنصوص الميثاق الوطني المتعلقة بالثورة الثقافية عامة وباللغة العربية خاصة ويطالب تطبيقا لتوصيات الندوة الوطنية الأولى حول التعريب، بان تتخذ في إطار الهيئات الحزبية المختصة التدابير اللازمة الكفيلة بالإحلال اللغة العربية محلها الطبيعي في الحزب والإدارة، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإدماج برامج التعريب في المخططات التنمية الوطنية القادمة كانت قرارات المؤتمر تقضي بتعريب الإدارة وسائر حقول العمل.[1]

وقد حدد القرار الوزاري المؤرخ في 12 فيفري 1970 ثلاث مستويات لمعرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي الإدارات، ونظم هذا المنشور كيفية تدريس اللغة الوطنية، وحدد الأماكن المعدة للتدريس وكذلك المواقيت التي حددت ساعتين أو ثلاث ساعات أسبوعيا.

كما حدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 جويلية 1971 امتحانات الحضور على الشهادة المتعلقة بإجبارية معرفة اللغة الوطنية ، وذلك تطبيقا لما ورد في مرسوم 95/68 المؤرخ في 26 أفريل 1968.[2]

لقد سجل تقدما ملموسا في الإدارة الجزائرية إذ تم تعريب القضاء ووزارة العدل وأصبحت اللغة العربية مفروضة في التعامل في مختلف الوزارات، رغم ذلك إلا أن معظم المصالح التي لها علاقة بالجمهور لازالت تعامل اللغة العربية كلغة أجنبية وتعتمد اللغة الفرنسية في تعاملها مع الشعب ومن هذه الوزارات على الأخص وزارة البريد والداخلية والبلديات ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومعظم الإدارات الوطنية.[3]

[1] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص 91-92.

[2] عثمان سعدي ، **المرجع السابق**، ص 63-64..

[3] عبد الرحمن سلامة، **المرجع السابق**، ص 92-93.

وفي الواقع إن عملية التعريب في الإدارة الجزائرية يجب أن تسبقها ثورة تطهيرية شاملة ومقننة تضع الإدارة الجزائرية في خدمة الثورة الثقافية.[1]

المطلب الثالث: تقييم عملية التعريب

عملت الحكومة الجزائرية في حكم الرئيس هواري بومدين على نشر اللغة العربية في جميع أنحاء البلاد، ولقد واجهت هذه العملية جملة من العراقيل والصعوبات، كما تميز بجملة من المميزات ولهذا سنتطرق إلى أهم ميزات التعريب ثم نعرج إلى العراقيل التي واجهت العملية وهي كالتالي:

أولا: ميزات عملية التعريب

1 تعتبر عملية التعريب من الاختيارات الأساسية التي اتخذها الرئيس هواري بومدين، على الرغم من المصاعب التي واجهها في مجال التنفيذ إلا انه أولى عنايته الخاصة بهذه العملية.

2 كانت عملية التعريب شاملة جميع جوانب الحياة العامة في الجزائر، فلم يقتصر على تعريب التعليم بل شملت أيضا تعريب الإدارة والاقتصاد والمحيط الاجتماعي والثقافي على حد سواء.

3 إن عملية التعريب كانت لها تأثيرات شرقية لان الحكومة الجزائرية اعتمدت على أقطار المشرق العربي في تنفيذها حيث استقبلت الجزائر أعداد كبيرة من المعلمين والأساتذة المتخصصين في هذا المجال وخاصة من مصر والعراق وفلسطين.

4 التأييد الشعبي لعملية التعريب وخاصة من طرف سكان الريف وكذلك الإطارات الجيدة التي ألحت على ضرورة التعريب وسهر من اجل تطبيق العملية بشكل جيد.[2]

ثانيا: معوقات عملية التعريب

[1] أحمد بن النعمان، **المرجع السابق** ،ص 92.

[2] مصطفى الفيلالي، **التعريب ودروه في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية** ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 1986، ص 295.

5 عدم شروع الدولة مباشرة في عملية التعريب الإدارة وتعريب الموظفين الذين يستخدمون اللغة الفرنسية مما أدى إلى زيادة الطلب على المتعلمين بالغة الفرنسية لملء الفراغ الذي أوجده رحيل الموظفين الفرنسيين بعد الاستقلال ، وهو الهدف الأساسي الذي كان يخطط له قادة الاستعمار الفرنسي قبل مغادرة الجزائر بعدة سنوات إضافة إلى نقص الإمكانيات البشرية المعربة مع عدم الاهتمام الكافي بتكوين الكوادر المعربة ليتولى الإدارة ومن جانب أخر اقتصر التوظيف على المتعلمين باللغة الفرنسية في معظم المناصب الهامة في الدولة، هذا إذا علمنا أن المدرسة الوطنية العليا للإدارة كانت لا تقبل الطلبة الحاصلين على الثانوية باللغة الفرنسية حتى عام 1974.[1]

6 ظهور المشاكل الاجتماعية ونفسية في داخل المجتمع الجزائري، قد اثر سلبا على سير عملية التعريب إذ اعتاد المواطن الجزائري خصوصا المثقف على ما هو فرنسي لغة وفكر وثقافة وكانت اللغة الفرنسية مازالت هي اللغة اليومية للمواطن الجزائري سواء في المنزل أو في الشارع أو في العمل .[2]

7 من الناحية الثقافية عملت التعريب مست بعض الخصوصيات الثقافية للسكان في المناطق معينة في الجزائر مثل منطقة القبائل التي تستخدم اللغة الأمازيغية والتي قاومت عملية تعريبها ثم تطور الأمر إلى مقاومة السلطة منذ عهد الرئيس هواري بومدين ظهرت على الساحة المشكلة البربرية.[3] وقد تزامن ظهورها مع ظهور القرارات السياسية التي تقضي بالشروع في تطبيق برامج التعريب في الجزائر ابتداء من سنة 1971 ويقف وراء هذه الحركة الناهضة لتعريب أساطين الفكر الاستعماري الفرنسي الذين انشأوا لها مؤسسة خاصة للتوجيه والتموين في باريس تدعى " الأكاديمية البربرية" مهمتها التوجيه، وطبع الكتب، وإرسالها إلى الطلاب في المدارس والثانويات الجزائرية، وإعداد برامج إذاعية موجهة باللغة

[1] أحمد بن النعمان، **المرجع السابق**، ص ص 60-61.

[2] بوعلام بن حمودة، "**التعريب قضية إرادة ثورية**"، **مجلة الأصالة**، العدد 17، السنة الرابعة، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية ،1973، ص15.

[3] مصطفى الفيلالي، **المرجع السابق**، ص 297.

البربرية من باريس إلى سكان المناطق الناطقة بالامازيغية في الجزائر، كلها دعوة إلى تقسيم على أساس اللغة، وتحريض على التمرد على التعريب وعرقلة عملية تطبيق التعريب.[1]

8 انقسام الرأي العام بين مؤيد ورافض لعملية التعريب، فعندما جرت مناقشات حول قضية التعريب بعد الاستقلال والتي استمرت حتى منتصف السبعينات أدت إلى بروز ثلاثة مواقف من عملية التعريب تمثلت بدعاة الفرنسة الذين يعارضون عملية التعريب ودعاة الازدواجية الذين يعارضون تحقيق عملية التعريب الشامل ودعاة التعريب والأصالة الذين يؤمنون بتحقيق عملية التعريب الشامل في الجزائر.[2]

9 إن الإطارات المسؤولة عن تنفيذ عملية التعريب مفرنسة أو شبه مفرنسة لم تعمل في عقولها في عقولها بذور الثورة الثقافية بحيث غلب عليها الاعتقاد بان عملية التعريب هذه موجهة ضدهم، لذلك تحتم عليهم أن يتصدوا لها.[3]

10 إن بعض الأجهزة لم تقم بواجبها، وكان من المفروض أن تساهم في خلق الظروف اللازمة لتنفيذ مرسوم التعريب، فهناك مصالح بأكملها كان ينبغي عليها أن تعرب كالأحوال المدنية والبريد والمواصلات وغيرها من المصالح التي لها اتصال مباشر بالجماهير الشعبية.[4]

11 من العراقيل التي واجهت عملية التعريب هي أن اللغة العربية مازالت قادرة على تدريس المواد العلمية، وان سياسة التعليم خنقت التعليم بمشاكل عديدة.[5]

---

[1] أحمد بن النعمان، **المرجع السابق** ، ص 90-91.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي،"**الثورة الثقافية تعريب والتعريب والثورة الثقافية**"،**مجلة الأصالة**، العدد 17 ، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية،1973، ص 34.

[3] محمد الشريف مساعدية، **المصدر السابق**، ص 42.

[4] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص 257.

[5] محمد منجي الصيادي، **المرجع السابق**، ص 162.

12 – فشل الحكومة الجزائرية في إيجاد التوافق الزمني بين تعريب التعليم وتعريب الإدارة وتعريب المحيط الاجتماعي، فكان على الحكومة ان تقوم بتعريب التعليم ثم الإدارة ثم المحيط الاجتماعي لكن في الحقيقة كانت عملية التعريب شاملة وكانت المراحل مختلفة متداخلة مع بعضها البعض.[1]

13 – عدم اهتمام الحكومة الجزائرية بتعريب المؤسسات التعليمية بعد الاستقلال مباشرة وعلى الرغم من أن التعريب التعليم ابتدأ من العام الدراسي (1962–1963)، بإدخال اللغة العربية في المناهج الدراسية بمعدل ساعة واحدة في اليوم في المرحلة الابتدائية وثلاث ساعات في الأسبوع في المرحلة الإعدادية والثانوية إلا أن هذه العملية كانت بطيئة ولم تحقق الغاية المطلوبة .[2]

[1] مصطفى الفيلالي، **المرجع السابق**، ص 297.

[2] احمد بن النعمان، **المرجع السابق**، ص 62.

خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة إن القرى الاشتراكية بوصفها نتيجة لوضعية شهدت تحولات في كافة الميادين ونقطة انطلاق لتطور جديد يحدده التعبير الجذري لظروف الحياة والعمل في الأرياف، فإن القرى الاشتراكية تتدرج بكيفية متينة ضمن السياق الاجتماعي والاقتصادي وتعكس واقع خاص للمجتمع الجزائري.

أما في مجال الثقافة كانت سياسة الرئيس هواري بومدين تستهدف إلى استعادة مقومات الشخصية الوطنية كاللغة والدين التي طمسها الاستعمار، وكذلك بناء إنسان جزائري جديد مسلم متفتح على العصر يعتز بدينه ووطنه وحضارته الإسلامية. مثلما كانت تستهدف أيضا إلى إعادة الاعتبار للغة العربية التي يجب أن تصبح لغة العلم والحديد والفولاذ حسب تعبير الرئيس بومدين، وبهذا فان العمل في مجال التعليم كمطلب وطني من مطالب التنمية الاجتماعية يهدف إلى جزأرة الإطارات والمؤسسات التعليمية ومحتوى التعليم أيضا. كما يهدف إلى إزالة فكرة الانتقاء بغرض استخلاص النخبة والحواجز المصطنعة، ووضع نظام ديمقراطي للتعليم، لكن هذا لم يمنع التفتح على اللغات العالم. وقد أولى اهتماما كبيرا بعملية التعريب من اجل إعادة الهوية العربية الإسلامية، وقد تم تعريب التعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي والإعلام، وكانت خطوة التعريب في التعليم وفي مراحله الأولى هي الخطوة الأساسية التي وضعت البنيات الأولى لتسهيل عملية التعريب ونشر الوعي الوطني والهوية الإسلامية، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في مجال التعريب إلا إنها لم تحقق النجاح المطلوبة، فقد أدت القوى الفرانكفونية المعارضة لسير عملية التعريب دورها في كبح نجاح عملية التعريب.

الخاتمة

شهدت الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين تحولا جذريا في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عمل من خلالها بومدين الى بناء دولة جزائرية حديثة لا تزول إلا بزوال الرجال، وهذا دليل على القيادة الحكيمة للرئيس هزاري بومدين. كانت سياسة الرئيس هواري بومدين تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخليص البلاد من التبعية الأجنبية.

وختمنا لهذه الدراسة التي تناولنا فيها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين من (1965-1978) نستنتج :

شهدت الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين تحولا جذريا في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عمل من خلالها بومدين إلى بناء دولة جزائرية حديثة لا تزول إلا بزوال الرجال ، وهذا دليل على القيادة الحكيمة للرئيس هواري بومدين. كانت سياسة الرئيس هواري بومدين تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخليص البلاد من التبعية الأجنبية.

عرفت الجزائر في فترة حكم الرئيس هواري بومدين عدة تحولات في المجال السياسي وتمثلت في تعطيل دستور 63 وإلغاء المؤسسات القائمة في ظل النظام السابق واستحواذ العسكريين على كل مصادر الهيمنة داخل الدولة ويتجسد هذا المنحى التسلطي بفضل إنشاء مجلس إدارة عسكري سمي "مجلس الثورة" الذي كان عبارة عن مؤسسة العليا داخل البلاد.

كانت مواقف وسياسات الرئيس هواري بومدين اتجاه الدول العربية تعكس مدى تجذر البعد القومي العربي في شخصيته. كما اهتم بومدين بالسياسة الخارجية للجزائر عن طريق الدفاع عن القضايا العادلة في العالم ودعم حركات التحرر ومواجهة التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة الضعيفة ومحاربة التخلف الاقتصادي .

ففي الجانب الاقتصادي عمل الرئيس هواري بومدين على وضع سياسة اقتصادية تنموية شاملة على أساس أن الاستقرار الاقتصادي يولد استقرار سياسيا، وفي عهد الرئيس هواري بومدين ، وضعت خطط اقتصادية ثلاث هي الخطة الثلاثية (67-69)، والخطة الرباعية الأولى(70-73)، والخطة الرباعية الثانية(74-77)، وتم تنفيذها بنجاح ففي خطة الثلاثية ركزت الحكومة الجزائرية اهتماما على قطاع الزراعة ثم الصناعة ، أما في الخطتين الرباعيتين الأولى والثانية فركزت على الصناعة ثم الزراعة ، ويأتي التركيز على القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الثقيلة في محاولة لبناء بنية اقتصادية تحتية قوية ومتطورة

أما الجانب الاجتماعي فقد ركزت القيادة السياسية على عملية التنمية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالسكن الريفي وإنشاء ما يعرف بالقرى الاشتراكية التي هدفت إلى تغيير البنيات البالية للمجتمع الريفي والحد من النزوح الريفي

ففي المجال الثقافي فقد أولى الرئيس هواري بومدين اهتماما كبيرا بعملية التعريب وأطلقت عملية التعريب الشاملة في الجزائر لتحريرها مما أصابها في سنوات الاحتلال الطويلة وعملية الفرنسة ومن أجل إعادة الهوية العربية الإسلامية للجزائر.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة حكم الرئيس هواري بومدين مايلي :

نتج عن انقلاب جوان 1965 انعكاسات سياسية كبيرة على الصعيد الداخلي تمثلت في إلغاء جميع التنظيمات المركزية التي أقرها ميثاق ودستور 1963 و تضييق الحريات التي أدت إلى ظهور المعارضة على الساحة السياسية.

بعد الاستحواذ على السلطة تم تشكيل نظام حكم جديد في تلك الفترة نتيجة الانقلاب الذي أدى إلى تعطيل مؤسسات الدولة الناشئة وعلى استحواذ العسكريين على مناصب هامة داخل الدولة

ظهرت أثناء حكم الرئيس هواري بومدين العديد من الحركات المعارضة لشخصيته وحكمه، وكانت هناك نوعين من المعارضة، المعارضة الداخلية المتمثلة في التيارات الإسلامية والبربرية أخطر معارضة لنظام لأنها بنت معارضتها على أساس ثقافي قادر على تعبئة الشعب وهي فكرتي الإسلام والامازيغية، وقد وجدت أن مجالين السياسي والاقتصادي قد احتكرهما الرئيس فلم تجد أمامها إلا مجال الثقافي فاستغلته لمصلحته، وقد عرف النظام الجزائري أن يستغل هذا المجال الثقافي لمصلحته ويقضي على أقوى تيارات المعارضة. أما بالنسبة للمعارضة الثانية وهي المعارضة التقليدية فلم تشكل أي خطر على النظام باستثناء منافسته على الشرعية التاريخية والثورية.

نتيجة لمواقف والسياسات الرئيس هواري بومدين تجاه الدول العربية أكسبت الجزائر هيبة دولية بالإضافة إلى زيادة شعبيته وإرساء الشرعية على حكمه.

نجح الرئيس هواري بومدين في إصدار دستور وميثاق عام للجمهورية الجزائرية عام 1976، الذي وضع فيه المبادئ الأساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

طبقت الثورة الزراعية تحت شعار " الأرض لمن يخدمها " ، لكن هذه الثورة لم تنجح لأنها أهملت وأدت إلى نقص في الإنتاج الزراعي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي .

استطاعت الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين أن تحرز تقدما كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة.حيث نجحت الثورة الصناعية في إرساء قاعدة صناعية خاصة بعد تلك الإجراءات التأميم

والتوجه نحو نظرية الصناعات المصنعة ، حيث أدت هذه السياسة إلى زيادة معتبرة في كثير المنتجات الصناعية .

إن سياسة التعريب التي قام بها الرئيس هواري بومدين نتج عنها تعريب التعليم والإدارة ، وكانت خطوة التعريب في التعليم وفي مراحله الأولى بعد خطوة الأساسية وضعت اللبنات الأولى في تسهيل عملية التعريب ونشر الوعي الوطني والهوية العربية والإسلامية.

كانت السياسة التعريب تسعى إلى إعادة الجزائر إلى جذورها وانتمائها، إلا أن هذه الجهود المبذولة في عملية التعريب لم تحقق النجاح المطلوب ، وظل التعريب شكليا فقط.

وفي الجانب الإداري عمل على تعريب النظام الإداري وتكوين كوادر إدارية جديدة التي حلت محل الكوادر الفرنسية والأوربية بعد استقلال.

إن عملية تعريب الإدارة لم يكن متكاملا فقد عملت القوى الفرانكفونية على عرقلة عملية التعريب ولم تحقق الغاية المرجوة منها.

الملاحق

الملحق رقم (01) أمر يتضمن تأسيس الحكومة الأولى

أمر رقم 65- 182 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 يتضمن تأسيس الحكومة.

إن مجلس الثورة،

- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965،

وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور البلاد،

يأمر مايلي:

المادة 1: تؤلف حكومة يتم تشكيلها كما يلي:

- هواري بومدين.....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء
- رابح بيطاط.....وزيرا للدولة
- عبد العزيز بوتفليقة..... وزيرا للشؤون الخارجية
- أحمد مدغري.....وزيرا للداخلية
- أحمد قايد..... وزيرا للمالية والتخطيط

أحمد محساس.....وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

- بشير بومعزة.....وزيرا للأنباء
- محمد بجاوي.....وزيرا للعدل حامل للأختام
- أحمد طالب.....وزيرا للتربية الوطنية

- تجيني هدام.....وزيرا للصحة العمومية
- بوعلام بن حمودة.....وزيرا لقدماء المجاهدين
- بلعيد عبد السلام.....وزيرا للصناعة والطاقة
- عبد القادر زعيبك.....وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
- عبد النور علي يحيى.....وزيرا للأشغال العمومية
- محمد الهادي الحاج اسماعيل.....وزيرا للتعمير والإسكان
- نور الدين دلسي.....وزيرا للتجارة
- عبد العزيز زرداني.....وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية
- عبد العزيز معاوي.....وزيرا للسياحة
- عبد الكريم بن محمود.....وزيرا للشبيبة والرياضة
- العربي سعدوني.....وزيرا للأوقاف

المادة 2 : يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي إمكانه تعديلها بصفة كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر منه.

المادة 4: يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي أمام مجلس الثورة.

المادة 5: تحوز الحكومة بموجب تفويض مجلس الثورة، السلطات الضرورية لسير أجهزة الدولة وكيان الأمة.

المادة 6: إن التدابير التي تتخذها الحكومة تصدر حسب الكيفية، على شكل أوامر أو مراسيم.

المادة 7: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وينفذ كقانون للدولة.

وحرر بالجزائر في عام 11 ربيع الأول عام 1385الموافق 10 يوليو سنة 1965 .

عن مجلس الثورة

الرئيس

هواري بومدين

المصدر: عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص ص 77-79.

الملحق رقم (02) أمر يتضمن تشكيل الحكومة الثانية

أمر رقم 70 - 53 مؤرخ في 18 جمادى الأول عام1390 الموافق21 يوليو سنة 1970 يتضمن تأسيس الحكومة
(الجريدة الرسمية بتاريخ 24 جويلية 1970)

إن مجلس الثورة،

- بناء على بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ 19 صفر عام 1385 الموافق 19 يونيو سنة 1925
- وبعد الاطلاع على الأمر رقم25- 182 المؤرخ في11 ربيع الأول عام 1385 الموافق10يوليو سنة 1925 والمتضمن تأسيس الحكومة.

يأمر بما يلي:

المادة 1: تؤسس حكومة يكون تشكيلها على النحو التالي:

السادة

- رئيس الحكومة.....هواري بومدين
- وزير الدولة.....شريف بلقاسم
- وزير الدولة المكلف بالنقل..... رابح بيطاط
- وزير الشؤون الخارجية..... عبد العزيز بوتفليقة
- وزير الداخلية.....أحمد مدغري
- وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي.....محمد طيبي
- وزير العدل، حامل الأختام..... بوعلام بن حمودة

- وزير التعليم الابتدائي والثانوي.....عبد الكريم بن محمود
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي.....محمد الصديق بن يحيى
- وزير الصحة العمومية.....عمر بوجلاب
- وزير الأشغال العمومية والبناء.....عبد القادر زيباك
- وزير الأخبار والثقافة.....أحمد طالب
- وزير الصناعة والطاقة.....بلعيد عبد السلام
- وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية.....مولود قاسم
- وزير السياحة.....عبد العزيز معاوي
- وزير العمل والشؤون الاجتماعية.....محمد سعيد معزوزي
- وزير التجارة.....عياشي ياكر
- وزير المالية.....اسماعيل محروق
- وزير قدماء المجاهدين.....محمود قنز
- وزير البريد والمواصلات.....محمد قاضي
- وزير الشبيبة والرياضة.....عبد الله فاضل
- كاتب الدولة للتخطيط.....كمال عبد الله خوجة
- كاتب الدولة للمياه.....عبد الله عرباوي

المادة 2: يقوم رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء بمهام وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحرر بالجزائر في 18 جمادي الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 .

عن مجلس الثورة

الرئيس

هواري بومدين

المصدر: عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 85-87

الملحق رقم(03) مرسوم يتضمن إعادة تشكيل هياكل الحكومة

مرسوم رقم 77- 73 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1397 الموافق 23 أبريل سنة 1977 يتضمن إعادة تـــنظـيم هياكل الحكومة

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الميثاق الوطني،
- وبمقتضى الدستور ولا سيما المواد 113 و114 و115 و111- 5 منه،

يرسم مايلي:

المادة 1: يعاد تنظيم هياكل الحكومة التي تؤلف على النحو التالي:

- وزير الشؤون الخارجية.....عبد العزيز بوتفليقة
- وزير الفلاحة والثورة الزراعية.....محمد الطيبي العربي
- وزير الداخلية.....محمد بن أحمد عبد الغني
- وزير الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة....أحمد بن شريف
- وزير النقل.....أحمد دراية
- وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية.....أحمد طالب الإبراهيمي
- وزير الأشغال العمومية..... بوعلام بن حمودة
- وزير الصناعات الخفيفة.....بلعيد عبد السلام
- وزير المالية..... محمد الصديق بن يحيى

- وزير المجاهدين..... محمد السعيد معزوزي
- وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشؤون الدينية.....مولود قاسم نايت بلقاسم
- وزير الصحة العمومية..... سعيد آيت مسعودان
- وزير التربية..... مصطفى الأشرف
- وزير العدل..... عبد المالك بن حبيلس
- وزير التعليم العالي والبحث العلمي..... عبد اللطيف رحال
- وزير البريد والمواصلات.....محمد زرقيني
- وزير العمل والتكوين المهني..... محمد أمير
- وزير السكن والبناء.....عبد المجيد أوشيش
- وزير التجارة.....محمد يعلى
- وزير الإعلام والثقافة..... رضا مالك
- وزير السياحة..... عبد الغني العقبي
- وزير الشبيبة والرياضة.....جمال حوحو
- وزير الصناعة الثقيلة.....محمد الياسين
- وزير الطاقة والصناعات البتروكيميا..... أحمد غزالي
- كاتب الدولة للتخطيط..... كمال عبد الله خوجة

المادة 2: يتولى رئيس الجمهورية مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 3: تنشأ كتابتان للدولة إحداهما مكلفة بالإنتاج النبا والأخرى بالإنتاج الحيواني.

المادة 4: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائ الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر 23 أفريل 1977

هواري بومدين

المصدر: عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 92-94.

الملحق رقم (04)

أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7 رجب 1396هـ الموافق 5 يوليو 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني

بِاسْمِ الشَّعْبِ

إنَّ مَجْلِسَ الثَّوْرَةِ ،

- بِنَاءً عَلَى بَيَانِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1965 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرَيْنِ رَقْمِ 65 ـ 182 وَرَقْمِ 70 ـ 53 الْمُؤَرَّخَيْنِ فِي 11 رَبِيعٍ الْأَوَّلِ عَامَ 1385 الْمُوَافِقِ 10 يُولْيُو سَنَةَ 1965 و 18 جُمَادَى الْأُولَى عَامَ 1390 الْمُوَافِقِ 21 يُولْيُو سَنَةَ 1970 وَالْمُتَضَمِّنَيْنِ تَأْسِيسَ الْحُكُومَةِ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْخِطَابِ الرِّئَاسِيِّ لِيَوْمِ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1975 ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 75 ـ 69 الْمُؤَرَّخِ فِي 27 شَوَّالَ عَامَ 1395 الْمُوَافِقِ أَوَّلَ نُوفَمْبَرَ سَنَةَ 1975 وَالْمُتَضَمِّنِ إِحْدَاثَ اللَّجْنَةِ السَّامِيَةِ لِلْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِمُقْتَضَى الْأَمْرِ رَقْمِ 76 ـ 51 الْمُؤَرَّخِ فِي 5 جُمَادَى الثَّانِيَةِ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 3 يُونْيُو سَنَةَ 1976 وَالْمُتَضَمِّنِ اسْتِدْعَاءَ هَيْئَةِ النَّاخِبِينَ وَتَنْظِيمَ الاسْتِفْتَاءِ حَوْلَ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ،
- وَبِنَاءً عَلَى الْمُوَافَقَةِ عَلَى مَشْرُوعِ الْمِيثَاقِ مِنْ قِبَلِ النَّدْوَةِ الْوَطَنِيَّةِ يَوْمَ 19 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،
- وَبِنَاءً عَلَى مُوَافَقَةِ الشَّعْبِ عَلَى الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ الْمُقْتَرَحِ مِنْ طَرَفِ جَبْهَةِ التَّحْرِيرِ الْوَطَنِيِّ وَالْإِعْلَانِ الرَّسْمِيِّ لِلنَّتَائِجِ النِّهَائِيَّةِ لِلاسْتِفْتَاءِ يَوْمَ 27 يُونْيُو سَنَةَ 1976 ،

يَأْمُرُ بِمَا يَلِي :

الْمَادَّةُ الْأُولَى : يَسْرِي مَفْعُولُ الْمِيثَاقِ الْوَطَنِيِّ ، الْآتِي نَصُّهُ ، ابْتِدَاءً مِنْ تَارِيخِ نَشْرِهِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْأَسْمَى لِسِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَقَوَانِينِ الدَّوْلَةِ .

الْمَادَّةُ 2 : يُنْشَرُ هَذَا الْأَمْرُ فِي الْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ لِلْجُمْهُورِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ .

وَحُرِّرَ بِالْجَزَائِرِ فِي 7 رَجَبٍ عَامَ 1396 الْمُوَافِقِ 5 يُولْيُو سَنَةَ 1976 .

رئيس مجلس الثورة

هواري بومدين

المصدر: الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، المصدر السابق، ص 01.

الملحق رقم(05)

مقتطفات من دستور الجزائر 22 نوفمبر 1976

الفصل الأول
الجمهورية

المادة 1 :
الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ، وهي وحدة لا تتجزأ .
الدولة الجزائرية دولة اشتراكية .

المادة 2 :
الاسلام دين الدولة .

المادة 3 :
اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية .
تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي .

المادة 4 :
عاصمة الجمهورية مدينة الجزائر .
النشيد الوطني وخاصيات العلم وخاتم الدولة ، يحددها القانون .

المادة 5 :
السيادة الوطنية ملك للشعب ، يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين .

المادة 6 :
الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة .
وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات .
الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضاً لأي تأويل لأحكام الدستور .

الفصل الثاني

الاشتراكية

المادة 10 :

الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه ، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني . وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني .

مفهوم الاشتراكية ، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا وروحا ، هو تعميق لثورة فاتح نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها .

الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان ، شعارها : « من الشعب وإلى الشعب » .

المادة 11 :

تتوخى الاشتراكية تحقيق تطور البلاد ، وتحويل العمال والفلاحين إلى منتجين واعين ومسؤولين ، ونشر العدالة الاجتماعية ، وتوفير أسباب تفتح شخصية المواطن .

تحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعجيل بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم وظروف الحياة العصرية ، وتمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الاستغلال والتخلف .

سيحظى النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ترتكز عليه الاشتراكية بالتطوير المستمر ، بحيث يستفيد من مزايا الرقي العلمي والتقني .

الفصل الثالث

الدولة

المادة 25 :

تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني ، وعلى مجالها الجوي ، وعلى مياهها الإقليمية .

كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة على سطح جرفها القاري أو في باطنه ، وفي منطقتها الاقتصادية الخاصة بها .

المادة 26 :

تستمد الدولة سلطتها من الإرادة الشعبية .

وهي في خدمة الشعب وحده .

وتستمد علة وجودها ، وفاعليتها من تقبل الشعب لها .

المادة 27 :

الدولة ديموقراطية في أهدافها وفي تسييرها .

إن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدولة ، هي ضرورة تفرضها الثورة .

المادة 28 :

هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادىء التنظيم الاشتراكي .

المصدر : الجمهورية الجزائرية الشعبية ، دستور 1976، المصدر السابق، ص ص 13-21.

الملحق رقم (06)

صورة لرئيس هواري بومدين يؤدي اليمين الدستوري

الرئيس بومدين يؤدي اليمين الدستورية يوم 1976/12/16
بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 1976/12/10

المصدر: سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق، ص211.

الملحق رقم (07)

ملخص اجتماع أعمال ل اللجنة الوطنية للثورة الزراعية 17 جوان 1972 بالجزائر

أيها الإخوة

عقدنا هذا الاجتماع ، الذي هو عبارة عن جلسة عمل ، بمناسبة الشروع في تطبيق الثورة الزراعية.

لقد نصبناكما تعلمون اللجنة الوطنية للإصلاح الزراعي بصفة رسمية . ونحن نجتمع اليوم بحضور رؤساء النواحي العسكرية والمحافظين الوطنيين، ورؤساء المجالس التنفيذية والشعبية للولايات ، لأن هذه السلطات لها دور ايجابي في تطبيق الثورة الزراعية . والسبب الرئيسي في هذا الاجتماع هو تحديد دور الولاية ومسؤوليتها في تطبيق الثورة الزراعية، ولهذا فإني أعلق أهمية كبرى على هذا اللقاء.

لقد تكلمنا على الثورة الزراعية كثيرا، وقضينا سنوات في درس و مناقشة و إعداد النصوص النهائية لها ، واليوم صدر القانون العام ، وُحدد الإطار الكلي للثورة الزراعية ، وقد شارك الجميع في هذا القانون قبل صدوره . وهناك قوانين أخرى ستصدر بعد ذلك تعدها اللجنة الوطنية للثورة الزراعية وتقدمها إلى مجلس الثورة والحكومة .

إن المجلس التنفيذي للولاية له دورهام في التطبيق ، ونحن اخترنا استعمال الأجهزة الحالية على جميع المستويات المحلية في تطبيق الثورة الزراعية ، لأنها منتخبة ولها صلاحيات ، حيث يتولى الوالي اتخاذ القرارات بصفة مؤقتة ، قبل تزكيتها قانونيا . و إن مجلس الولاية هو همزة وصل بين القاعدة والقمة ، وله دور أساسي وحاسم ، في نجاح الثورة الزراعية ، ونظرا لأهمية الثورة الزراعية يجب أن يتحمل مجلس الولاية مسؤولياته كاملةً ، و على سبيل المثال فإن قائمة المستفيدين أو الذين

يتم تحديد ملكيتهم من طرف المجلس التنفيذي ، لا بد أن تناقش من طرف المجلس الشعبي للولاية في جلسة علنية مفتوحة لجميع الناس ، حتى يكون العمل عادلا خال من التعسف و الظلم ، والمجلس البلدي هو الآخر له دور كبير و أساسي في تطبيق الثورة الزراعية ، ومن حق الولاية أن تساعد فنيا المجالس الشعبية أثناء التطبيق.

والحزب له دوره الأساسي ، وأنا أقول بأن هناك أناس يقولون أن الحزب ليس له شغل وأعتقد أن معركة الثورة الزراعية هي معركة الحزب ، وأتوجه بهذا للمحافظين السياسيين في الحزب وأكرربأن الثورة الزراعية يجب أن تكون معركة المناضلين ، وأن يقوموا بشرح مغزى الثورة الزراعية و أهدافها.

والمجلس البلدي في إطار الثورة الزراعية يتكون من الأعضاء المنتخبون ، ومن ممثلي المنظمات الوطنية التابعة للحزب ، والفلاحين الفقراء والفلاحين بدون أرض . وهناك أيضا لجنة التحكيم والمراجعة للولاية ، و يكمن دورها في النظر في كل القضايا التي تعرض عليها ، واتحادات الفلاحين لها دور هام في التعبئة ، لكن للأسف إن هذه الاتحادات ما زالت لم تنظم بعد ، ويجب على هذه الاتحادات أن تفتح الباب للفلاحين الفقراء الذين سيصبحون الحلفاء الطبيعيين للثورة الزراعية.

إن أهم شيء في الجانب السياسي هو إفهام الناس وشرح لهم حقيقة الثورة الزراعية وأهدافها ، وأنا هنا أطرح سؤال هل السلطات المحلية قامت بشرح أهداف الثورة الزراعية ؟ حقيقة إن أجهزة الإعلام من إذاعة وتلفزة وصحافة قامت بمجهود كبير ، ولكنه غير كافي بل يجب على المسؤولين من الولاة ومحافظي الحزب وكل المسؤولين أن يتصلوا بالجماهير الريفية في القرى والجبال ويتناقشوا معهم ، ويشرحوا لهم أهداف الثورة الزراعية ، ويصعدوا إلى قمم الجبال ، وأن لا

يترددوا إذا لزم الأمر في استعمال وسائل النقل التي يستعملها الفلاحون أنفسهم ، حتى يكونوا أقرب إلى الواقع.

إن عملية الشرح يجب أن تتبعها عملية تجنيد الولاة ومسؤولي الحزب وكل المسؤولين المحليين، والفلاحين الصغار والعمال لأن المعركة معركتهم .. ولا بد من تجنيد الشبيبة التي هي مستعدة للتجند في هذه المعركة ، لأن شبابنا يتسم بالحماس وحسن الاستعداد للعمل ، وأنا إذ أتكلم عن التجنيد فلا يعني هذا أن هناك في بلادنا ملاكا كبارا يقدرون على عرقلة هذا العمل ، ولكن هناك عناصر يمكن أن تقوم بدعاية معادية للثورة ، إن الكل يعرف أننا انتهجنا سياسة حكيمة بعيدة عن الغوغائية والانتقام وحاولنا أن نكون واقعيين في كل تصرفاتنا ، على أساس اختياراتنا الأساسية ومبادئنا الثورية التي لا نحيد عنها ، لقد حددنا أهداف سياستنا وعلى السلطات المحلية أن تكون مدركة لهذا المشكل ، مقدرة لأبعاده.

إن الثورة الزراعية في بلادنا ليست مجرد تحديد للملكية فقط بل هي عملية واسعة لها أبعاد كبرى ، إنها بداية تحول جذري و هام للريف الجزائري ، الذي تحمل كل قسوة وأخطار الاحتلال وخاصة في أيام الحرب التحريرية ، ورغم هذا فإن جـــماهير الريف لازالت صابرة ومؤمنة بتحسين أوضاعها تنتظر العدل والمساعدة ، فقد تحولت معظم الإطارات الريفية إلى المدينة عقب الاستقلال ، وأصبحت الأرياف شبه فارغة ، لذلك فإن عملية الثورة الزراعية تهدف إلى تطوير الريف بواسطة تنميته ليعود أبناؤه إليه ، ورغم الصعوبات التي ستواجهنا فأنا متفائل جدا من نجاح عملية تطبيق الثورة الزراعية ، لأن القضية قضية تصميم وعزم وإخلاص وإيمان ، والإصلاحات الزراعية التي فشلت في كثير من البلدان

كانت نتيجة لعدم وجود بعد في النظر وحصر الإصلاح الزراعي في تحديد الملكية فقط.

وقد قررنا تخصيص 100 مليون دينار جزائري للثورة الزراعية في هذه السنة ، أما قضية التعاونيات ، فلا يجب أن تفشل في بلادنا التي حققت أروع الانتصارات في حرب التحرير ، صحيح أن الناس عندنا مرتبطون بالأرض ، إلا أننا لا نريد القضاء على الملكية الفردية ولكننا نريد فقط توفير الحياة الكريمة للفرد وهذا ما يطلبه الـــمواطن الجزائري اليوم.

وقبل الختام أقول :

- إن قسما كبيرا من الأراضي الغنية هي الآن تحت إشراف الدولة ،
- و الفلاح أصبح يعمل فيها بكل كرامة .
- الصناعات الكبرى كلها الآن أصبحت ملكـــاً للـــدولـــة و بالتالـــي فهـــي ملك للشعب.
- البنوك والهياكل المالية كلها مؤممة.
- التجارة الخارجية مؤممة . و قطاع المحروقات والطاقة أصبحا تحت إشراف الدولة.
- الوضعية المالية في بلادنا سليمة جدا على جميع المستويات.

وأخيرا توجد على رأس الدولة قيادة ثوريه تعمل لفائدة الجماهير الشعبية ، وخاصة الفلاحين الفقراء الذين ستعمل الثورة على مساعدتهم وتحريرهم من الفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي ، وهذه القيادة لا تريد تفقير الفلاح ، بل هي تريد مساعدته ونقصد طبعا الفلاح الذي يخدم الأرض بنفسه .

المصدر: رابح عدالة، المرجع السابق، ص ص 164-165.

الملحق رقم (08)

صور تذكارية للرئيس هواري بومدين مع بعض الشخصيات العربية

المصدر :بشير بن سعد لعمامرة، المرجع السابق، ص 212.

الملحق رقم(09)

صورة للرئيس هواري بومدين يسلم شهادة الاستفادة من الثورة الزراعية لأحد الفلاحين

المصدر:عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص146.

الملحق رقم (10)

جدول يوضح التعريب في المرحلة الابتدائية لسنة 73-74

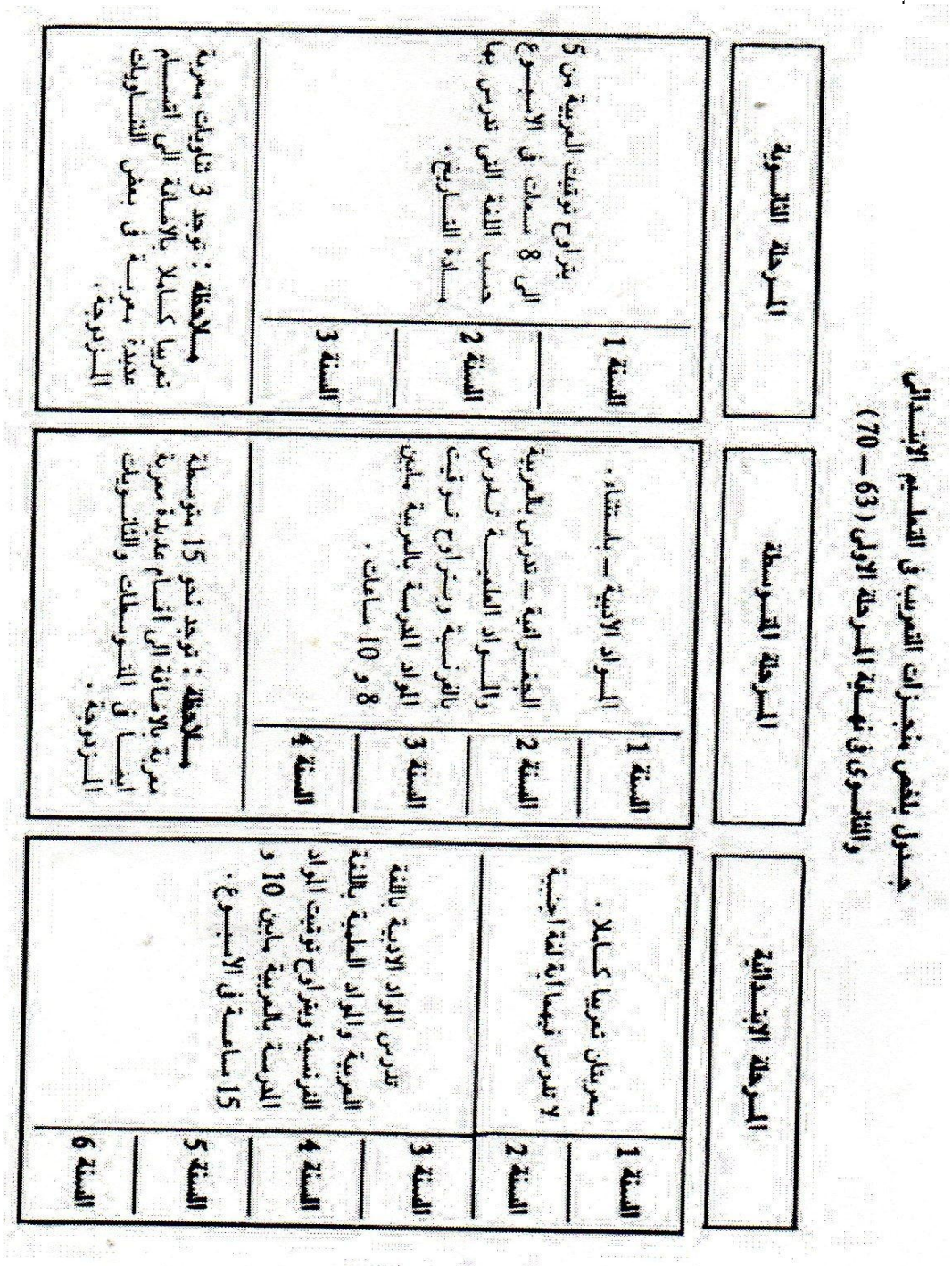

جدول يلخص منجزات التعريب في التعليم الابتدائي والثانوي في نهاية المرحلة الأولى (63 – 70)

المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية
السنة 1 — موريتان تعريبا كاملا. لا تدرس فيها أية لغة اجنبية	السنة 1 — المواد الادبية – بالمثناء.	السنة 1 — يتراوح توقيت العربية من 5 الى 8 سعات في الاسبوع حسب اللغة التي تدرس بها مادة التاريخ.
السنة 2	السنة 2 — الجغرافية – تدرس بالعربية والمواد العلمية تدرس بالفرنسية ويتراوح توقيت العربية ما بين 8 و 10 ساعات.	السنة 2
السنة 3 — تدرس المواد الادبية باللغة العربية والمواد العلمية باللغة الفرنسية ويتراوح توقيت المواد العربية ما بين 10 و 15 ساعة في الاسبوع.	السنة 3	السنة 3
السنة 4	السنة 4 — **ملاحظة:** توجد نحو 15 متوسطة عربية بالاضافة الى اقسام عديدة عربية ايضا في المتوسطات والثانويات المزدوجة.	**ملاحظة:** توجد 3 ثانويات عربية تعريبا كاملا بالاضافة الى اقسام عديدة عربية في بعض الثانويات المزدوجة.
السنة 5		
السنة 6		

الملحق رقم(11)

جدول يوضح التعريب في المرحلة المتوسطة لسنة 1973-1974

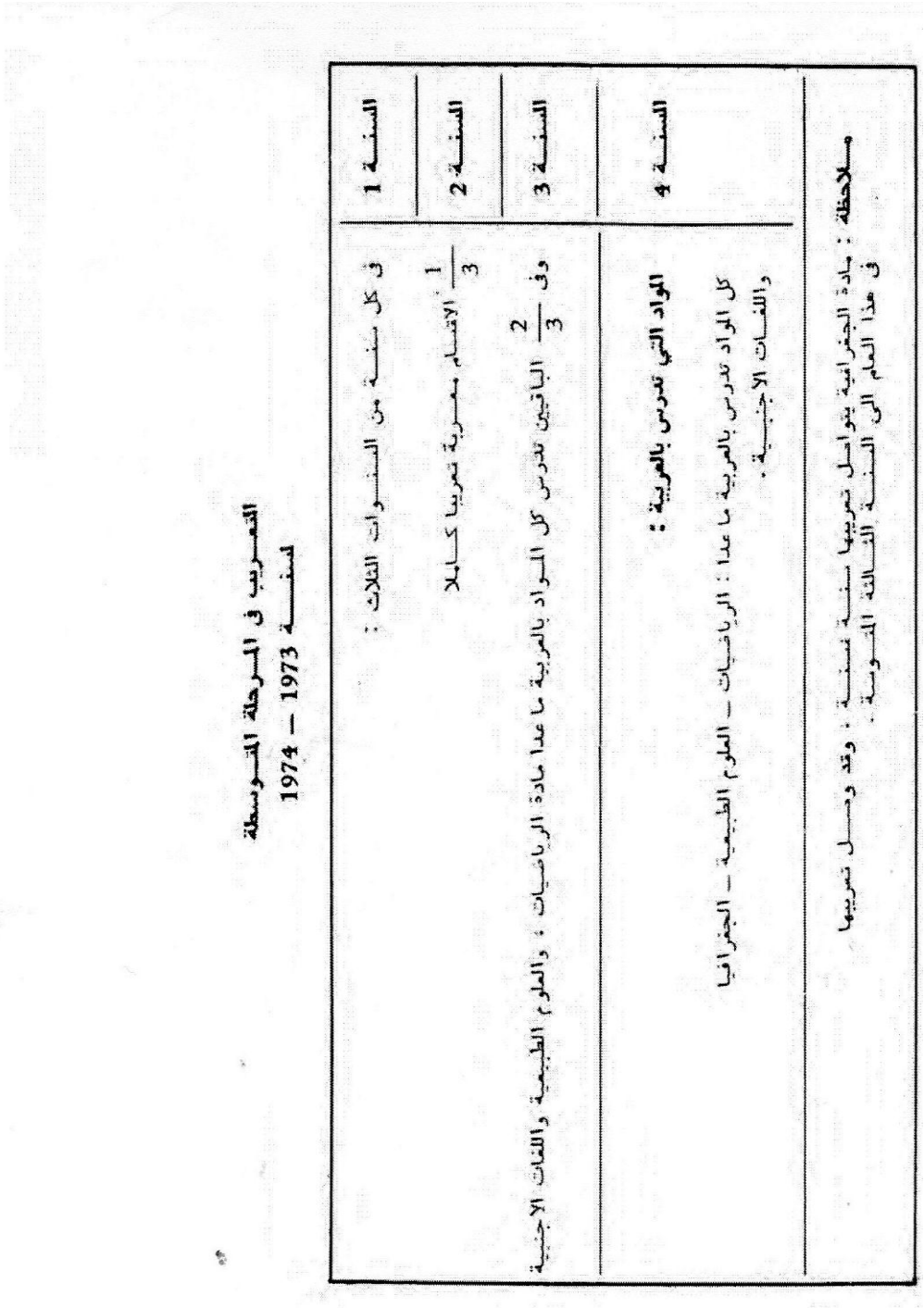

التعريب في المرحلة المتوسطة
لسنة 1973 – 1974

في كل سنة من السنوات الثلاث :	السنة 1
$\frac{1}{3}$ الاقسام معربة تعريبا كاملا	السنة 2
و في $\frac{2}{3}$ الباقين تدرس كل المواد بالعربية ما عدا مادة الرياضيات ؛ والعلوم الطبيعية واللغات الاجنبية	السنة 3
المواد التي تدرس بالعربية :	السنة 4
كل المواد تدرس بالعربية ما عدا : الرياضيات – العلوم الطبيعية – الجغرافيا واللغات الاجنبية .	

ملاحظة : مادة الجغرافية يتواصل تعريبها سنة بسنة ، وقد وصل تعريبها في هذا العام الى السنة الثالثة الثانوية .

الملحق رقم (12)

جدول يبين منجزات التعريب في المرحلة الثانوية لسنة 1973-1974

التعريب في المرحلة الثانوية
لسنة 1973 – 1974

	شعبة الآداب	شعبة الرياضيات	شعبة العلوم
السنة 1	كل الأقسام معربة تعريبا كاملا.	$\frac{1}{3}$ الأقسام معرب تعريبا كاملا و $\frac{2}{3}$ الأقسام تدرس فيها المواد الأدبية بالعربية، والمواد العلمية بالفرنسية.	$\frac{1}{3}$ الأقسام معرب تعريبا كاملا و $\frac{2}{3}$ الأقسام تدرس فيها المواد الأدبية بالعربية، والمواد العلمية بالفرنسية.
السنة 2	كل الأقسام معربة تعريبا كاملا.	$\frac{1}{3}$ الأقسام معرب تعريبا كاملا و $\frac{2}{3}$ الأقسام تدرس فيها المواد الأدبية بالعربية، والمواد العلمية بالفرنسية.	$\frac{1}{3}$ الأقسام معرب تعريبا كاملا و $\frac{2}{3}$ الأقسام تدرس فيها المواد الأدبية بالعربية، والمواد العلمية بالفرنسية.
السنة 3	كل المواد تدرس بالعربية بالاستثناء الرياضيات (1) والفيزيائية.	$\frac{1}{3}$ الأقسام معرب تعريبا كاملا و $\frac{2}{3}$ الأقسام تدرس فيها المواد الأدبية بالعربية، والمواد العلمية بالفرنسية بالإضافة الى الجغرافية والفلسفة.	$\frac{1}{3}$ الأقسام معرب تعريبا كاملا و $\frac{2}{3}$ الأقسام تدرس فيها المواد الأدبية بالعربية، والمواد العلمية بالفرنسية بالإضافة الى الجغرافية والفلسفة.

المصدر: وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، تقارير بعض وزارت، المصدر السابق، ص 389-402.

قائمة المصادر والمراجع

1. المصـــــادر

أولا: <u>المذكرات الشخصية</u>

1- الإبراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري هاجس البناء 1965-1978**,ج2، دار القصبة لنشر.

2- بن الجديد الشاذلي، **مذكرات الشاذلي بن الجديد 1929-1979**, تحرير عبد العزيز بوبا كير,ج1, دار القصبة لنشر, الجزائر ,2011.

3- بورقة لخضر، **شاهد علي اغتيال الثورة**, تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي, تحرير صادق بخوش الطبعة الثانية, الجزائر: دار الأمة , 2000.

4- زبيري الطاهر، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**،2011.

ثانيا:<u>الكتب</u>

1- بهلول حسن، **القطاع التقليدية و التناقضات الهيكلية في بالجزائر**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,**الثورة الزراعية** ,الجزائر: المطبعة الرسمية , 1976

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المشروع التمهيدي للميثاق الوطني** ,الجزائر : ملحق الأصالة, ,1976.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، **الدستور 1976**,الجزائر,1976.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,**الميثاق الوطني1976**,الجزائر: المعهد التربوي الوطني,1976.

6- حزب جبهة التحرير الوطني ،**النصوص الأساسية المصادق عليها من طرف المؤتمر الرابع** ، الجزائر: مطابع الحزب ، 1979. وزارة الإعلام والثقافة ، **خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1975**، الجزائر : قصر الأمم ، 1976.

7- وزارة الإعلام والثقافة، **التعليم العالي- نظرات عن الجزائر**، اسبانيا: إدارة الوثائق والمطبوعات، أكتوبر 1973.

8- وزارة الإعلام والثقافة، **الثورة الزراعية القرى المشتركة مجموعة نظرات عن الجزائر**، اسبانيا: ورشات الفنون والطباعة غرافيكاس ، 1976.

9- ستورا بنجامين ، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، تر: صباح كعدان ,دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب , 2012.

2-المراجع :

أولا: الكتب باللغة العربية

1 - الإبراهيمي احمد طالب ، **من تصفية الاستعمار إلي الثورة الثقافية 1962-1972**، ترجمة: حنيفي بن عيسى، الجزائر: الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، (د. ت).

2 - الإبراهيمي أحمد طالب، **الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد الذكرى العاشرة لاستقلال** ، الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة.

3 - بوشعير سعيد،**النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، 1990.

4 - بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، الجزائر: دار الهدى،

5 - بولسان عبد القادر،**الحكومات الجزائرية 1962-2006**، وزارة المجاهدين، (د.س.ن).

2009.

6 - بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من** 1830 إلى 1989، ج2، 1999.

7 -بلاح بشير، **كرونولوجيا الجزائر من 1830الى 2000**، الجزائر: وزارة الثقافة ، (د.ت).

دراسات الوحدة العربية , 2001.

8 - بلقاسم محمد، بهلول حسن، **سياسة التخطيط والتنميةوإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

9 - أبو جرة سلطاني،**جذور الصراع في الجزائر**، ط2، الجزائر: دار الأمة، 1999.

10 – دبلة عبد العالي ، **الدولة الجزائرية الحديثة** ، القاهرة : دار الفجر، 2004.

11 – هني أحمد،**اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د.س.ن).

12 – وطبان عبد العزيز،**الاقتصاد الجزائر المستقلة**، (د. ب)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ت).

13 – زايد مصطفى، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**(مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائر في طريق)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ت).

14 – زبيري محمد العربي،**كتاب الغزو الثقافي في الجزائر 1962–1982**، وزارة المجاهدين، (د.س.ن).

15 – أبو زكريا يحي،**الجزائر من أحمد بن بله إلى عبد العزير بوتفليقة**، (د.ب)، دار ناشري، 2003.

16– زمام نور الدين، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962–1998**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002.

17 – زرهوني الطاهر،**التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر: موفم لنشر،(د.س.ن).

18 – زغدود علي،**المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، (د.س.ن).

19 –حاروش نور الدين، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية**، الجزائر: دار المعرفة، 1999.

20 – الحسن حسن،**الأنظمة السياسية والدستور في لبنان وسائر الدول العربية**، بيروت: دار بيروت، 1981.

21 – طلاس مصطفى، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دمشق: دارالطليعة، 1984.

22 – بن يوب رشيد، **دليل الجزائر السياسي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999.

23 – لونيسي رابح، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ، الجزائر:دار المعرفة، 2011.

24 – لونيسي رابح، **دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر: دار المعرفة، 1999.

25 – محمود عبد الفضيل،**النفط والوحدة العربية على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980.

26 – مرزاق مختار،**حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية**، ط3،(د. ب)، 1984.

27 – مطمر العيد محمد، **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية**، الجزائر:دار الهدى، 2003.

28 – منقلاتي عبد الله،تواتي دحمان، **البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا**، ط1، الجزائر: الشروق، 2009.

29 – نافعة حسن، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية السليمة**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1964.

30 – نعمان أحمد، **التعريب بين المبدأ والتطبيق**، ط2، الجزائر: دار الأمة، 1998.

31 – سلامة عبد الرحمن،**التعريب من خلال الوثائق الرسمية** ، الجزائر: مكتبة الشعب، 1981.

32 – سعود طاهر، **الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية** ، الإمارات العربية المتحدة: مركز اليسار للدراسات والبحوث، ط1، 2010.

33 – سعيد نعمة ، **المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال**، ط1، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979.

34 – السرجاني راغب، **بين التاريخ والواقع**، ج3، ط1، القاهرة: مؤسسة اقرأ، (د.ن.س).

35 – عباس محمد، **حديث الاثنين الاندماجيون الجدد**، الجزائر: دار الحلب، (د.س.ن).

36 – عميمور محي الدين، **أربعة أيام صححت تاريخ العرب** ،ط1، الجزائر : دار هومة، 2010.

37 – العمامرة سعد البشير،**هواري بومدين القائد 1932-1978**، الجزائر: قصر الكتاب، 1997.

38 – عبيد عبد الله، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدانالعربية (التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية)**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999.

39 – العقاد صلاح، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، ط2، القاهرة: مكتبة انجلوا المصرية، 1966.

40 – العربي إسماعيل، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

41 – الصيادي محمد منجي، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط4، 1980.

42 – قيره إسماعيل، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية** ، ط1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

43 – بن قفة خالد،**اغتيال بومدين الوهم والحقيقة**، سوريا: دار الطليعة، 1984.

44 – الشامي علي،**الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، ط1، الجزائر: دار الهدى، (د.س.ن).

45 – خالدي سهيل، **الثورة الزراعية في الجزائر**، بيروت: إتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين دار العودة، (د.س. ن).

46 – بن خرف لله الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989**، ج1،الجزائر : دار هومة ، 2007.

ثانيا: <u>المجلات والدوريات</u>

1- الإبراهيمي أحمد طالب، "**الثورة الثقافية تعريب والتعريب والثورة الثقافية**"، مجلة الأصالة، العدد17 ، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية،1973.

2- البدوي الحسن، "**العلاقات المصرية المغربية 1956-1981**"، مجلة الأصالة، العدد16، السنة الخامسة ، 2012.

3- بوجملين وردة،" **حوار مع العقيد الطاهر زبيري** "،جريدة الشروق،العدد 4248، الجزائر ، جانفي 2014.

4- بوعزيز يحي، "**واقع ومستقبل حركة التعريب بالجزائر**"،مجلة الأصالة، العدد17، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية ، 1973.

5- هانية الحسن،"**مشكلات التعريب في الجزائر**"، مجلة الفكر العربي ، العدد5، طرابلس،1978.

6- هارون علي الدين، ا"**لأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد37، بيروت، 1982.

7- وزارة الاتصال، "**العهدات البرلمانية 1962-2002**"، مجلة البرلمان ،الجزائر: المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام ،2007.

8- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، "**التعريب في المرحلتين الابتدائية والثانوية**"، مجلة الأصالة، العدد17، الجزائر، 1973.

9- حجار عبد القادر، **التعريب**،مجلة الأصالة، العدد17، السنة الرابعة، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية ، 1973.

10- بن حمودة بوعلام، "**التعريب قضية إرادة ثورية**"،مجلة الأصالة،العدد17، السنة الرابعة، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية ،1973.

11- كاظم سناء كاطع، "**المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي**"، مجلة الدراسات الدولية، العدد الخامس والأربعون.

12- مباركية عبد الله ، "**من معركة التحرير إلى معركة البناء**"،مجلة الجيش، العدد214، 1982.

13- مجلة الوطن العربي، ا"**لقطار الجزائري في محطة ايفيان**" ، العدد 230، باريس ، 1981.

14- محمد حافظ دياب، **علم الاجتماع في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد134، السنة12، بيروت، 1990.

15- عبد الرزاق أحمد ماجد، "**اتفاقية مدريد الثلاثية 14نوفمبر 1975وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية منها**"، مجلة ديالى ،العدد38، 2009.

16- الفاسي علال، "**وجه الجزائر العربي**"، مجلة الأصالة، العدد5، السنة الأولى،الجزائر: وزارة الشؤون الدينية، 1971.

17- قاسم ميلود ، "**بومدين والقدس الشريف**" ،جريدة الشعب" ،العدد 8440، 1990.

18- شريف عبد المجيد،ا"**لتعليم الأصلي بالجزائر**"، مجلة الأصالة،العدد4، السنة الأولى، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية، 1971.

19- تركي رابح، "**معركة من أجل التعريب 1962-1978**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 75، بيروت، 1983.

20- تركي رابح، "**سياسة تعريب التعليم العام والجامعي في الجزائر(1962-1978)**"،مجلة المستقبل العربي، العدد60، بيروت، 1984.

ثالثا:الرسائل غير منشورة

1-بودروع صبرينة:**الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا(1965-1978)**,التخصص:التاريخ الحديث والمعاصر, قسم: التاريخ و الآثار, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة منتوري قسنطينة ,2016-2017.

2-بوصفصاف عبد الكريم، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية،ج1، قسنطينة: مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، 2002.

3-مطمر العيد محمد، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا دولة، التخصص: علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة،2004 /2005.

4-العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد لخضر، باتنة، 2011/2010.

5-قريفة عبد الأم، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

رابعا: المواقع الالكترونية

1- زوز محمد، **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، جامعة ورقلة، متاح على الرابطhttp:// revues-univ-ouargla.dz

2- حنيفي الهلايلي، **الحركة الإسلامية في الجزائر قراءة في ثلاثية : الدعوة، العمل السياسي، العنف المسلح**، متوفر على الرابط W.W.W.ISLAM ONLINE.COM

3- يوسف أحمد، **فلسطين في الوجدان الجزائر** : الدين والقومية والمسؤولية التاريخية ، متاحة على الرابط :.httpsw.w.w.maannews.net بتاريخ 24-02-2017.

4- لوصيف سفيان، **اللغة العربية في دساتير والمواثيق الرسمية في الجزائر، (** قراءة في الإيديولوجية والممارسة**)**،متاح على الرابط التالي:
W.W.W.alarabiah.org/uploads/pdf

5- سليم يحي، **الدولة القومية ومحاولات البناء والتحديات** ، حوار المتمدن ، العدد3300، متاحة على
الرابط.http://w.w.wahehewar.org.débat/show.art.asp.asp، بتاريخ 2017-02-24

6- عباس عمار، **محطات بارزة في تطور الدساتير**، جامعة :معسكر، الكلية :الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص،متاحةعلى
الرابط: arabber.blogspot.com/2014/02/blog-post16html بتاريخ .ammar 2017/02/10

7- فرفار سامية ، المسار التنموي للمؤسسات الصناعية في الجزائر، جامعة : البويرة ، متاحة على الرابط http://www.univ-chlef.dz

رابعا: <u>باللغة الأجنبية</u>

A. Rèfèrence

1- République Algérienne Démocratique et Populair, 11Plan Quadriennal 1974-1977, Rapport général , 1974.

2- République algérienne démocratique et populaire. gestion socialiste des entreprises commission nationale pour le gestion socialiste des entreprises, Alger, 1975.

3- Yousef Bewhafsi:"Algérie un développement past comme les autres" Alger: Editions Houma, 2008.

B.Mèmoire

1- Ahmed Taleb Ibrahimi ,**Mémoire d'un algérien** ,tome2, Edition casbah, 2008.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحتـــــــــــــوى	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	
الفصل الأول: نظام هواري بومدين والتحولات السياسية	
المبحث الأول: انعكاسات انقلاب 1965	9
المطلب الأول: تعطيل دستور1963	9
المطلب الثاني: الحريات والمعارضة	15
المطلب الثالث: ميثاق ودستور 1976	25
المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية لهواري بومدين داخليا	30
المطلب الأول: البعد القومي العربي	30
المطلب الثاني: حربي 73,67	34
المطلب الثالث: قضايا التحرر	36
الفصل الثاني: نظام هواري بومدين والتحولات الاقتصادية	
المبحث الأول: الثورة الزراعية	46
المطلب الأول: ميثاقها	47
المطلب الثاني: دوافعها	53
المطلب الثالث: نتائجها	55
المبحث الثاني: الثورة الصناعية	58
المطلب الأول: مجلاتها	60
المطلب الثاني: أهدافها	69
المطلب الثالث: نتائجها	70
الفصل الأول: نظام هواري بومدين والتحولات الاجتماعية	
المبحث الأول: القرى الاشتراكية	80
المطلب الأول: أهدافها	82
المطلب الثاني: انعكاساتها	83

المبحث الثاني: سياسة التعريب	84
المطلب الأول: تعريب التعليم	85
المطلب الثاني: الإدارة	103
المطلب الثالث: تقييم عملية التعريب	106
الخاتمة	112
الملاحق	120
قائمة المصادر والمراجع	143
فهرس الموضوعات	152
ملخص بالعربية	
ملخص بالفرنسية	

ملخص بالعربية

يدرس هذا الموضوع أهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جرت في الجزائر في ظل حكم الرئيس الراحل هواري بومدينمن 1965-1978 والتي قامت على السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى ترسيخ الفكر الاشتراكي على المستوى الرسمي وغير رسمي ، الإضافة إلى تأثير هذه السياسة على البعد الخارجي خلال مواقف السياسية لرئيس هواري بومدين اتجاه الدول العربية ، وفي الأخير نجد لهذه السياسة الأثر ايجابي من حيث تعريب الإدارة والتعليم ورفع مستوى المعيشي للمواطن وتعزيز مكانة الجزائر دوليا ، رغم ايجابيات هذه السياسة إلا أنها لم تخلو من أثار سلبية والتي تتمثل في تعطيل الدستور 63 وإلغاء المؤسسات القائمة في ظل النظام السابق، مع عدم ملائمة الثورات الزراعية والصناعية مع الخصوصية الجزائرية .